مجالس ابن الجوزي

في المتشابه من الآيات القرآنية

تأليف

الإمام الحافظ المفسر الفقيه

جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد

ابن الجوزي

المتوفى ٥٩٧ هـ

دراسة وتحقيق

الشيخ باسم مكداش


دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

الكتاب : مجالس ابن الجوزي
في المتشابه من الآيات القرآنية

Title : **MAJĀLIS IBN AL-JAWZĪ**
FĪ AL-MUTAŠĀBIH MINA AL-ĀYĀT AL-QUR'ĀNIYYA

THE COUNCILS OF IBN AL-JAWZI
OF "THE LIKE OF QUORANIC VERSES"

التصنيف : علوم قرآن – متشابهات

Classification: Sciences of the Quoran

المؤلف : ابن الجوزي (ت 597 هـ)

Author : Ibn Al-Jawzi (D. 597H.)

المحقق : الشيخ باسم مكداش

Editor : Al-Sheikh Bassem Mikdash

الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	208	عدد الصفحات
Size	17×24 cm	قياس الصفحات
Year	2013 A.D. -1434 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنان
Edition : 1st		الطبعة : الأولى

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠


ISBN-13: 978-2-7451-8089-6
ISBN-10: 2-7451-8089-4

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ المُحَقِّق

الحمدُ لله المُنَزَّهِ بذاته عن إشارة الأوهام، المقدّس بصفاته عن إدراك العقول والأفهام، المتصف بِالأُلُوهِيَّةِ قبل كل موجود، الباقي بالنعوت السرمدية بعد كل محدود، اللطيف الّذي لا تُدركه الأبصار وهو يُدرك الأبصار، المتكبّر الّذي أزاحت سطوات كبريائه الأفكار، القديم الّذي تعالى عن مُمَاثَلَةِ الحدثان، العظيم الذى تَنَزَّهَ عن مُمَاسَّةِ المكان، المتعالي عن مُضاهاة الأجسام ومشابهة الأنام، القادر الّذي لا يُشار إليه بالتكييف، القاهر الّذي لا يُسأل عما يفعل، العليم الّذي خلق الإنسان وعلّمه البيان، الحكيم الّذي نزّل القرآن شفاء للأرواح والأبدان..

والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمد المبعوث إلى خليقته، الدّاعي إلى الحقّ وطريقته، ﷺ وعلى آله وصحبه الطيّبين الطاهرين أجمعين.

وبعد:

لمّا كان النّور لا يجتمع مع الظّلام، والحقّ مع الباطل، وَالتَّنْزِيهُ مع التّجسيم، كان لزامًا على المكلَّف الطالب للحقيقة أن يسعى حيث النّور والحق وَالتَّنْزِيه؛ وهذا السّعي من أوّل

شروطه تهيئة المشكاة لينبثق منها النور المتوهّج، الّذي يعكس صفاء ذلك المعين – وهو القلب – وإذا ما تكدّر ذلك المعين بِدَرَنِ التّشبيه والتّجسيم، فأنّى يتوهج منه النور؟؟

وها نحن نُساهم في تسهيل هذا السعي وتذليله بوضع مقدمة نفيسة لكتاب «**مجالس ابن الجوزي في المتشابه من الآيات القرآنيّة**»، نذكر فيها مبحثين مُهِمَّيْنِ يتعلّقان في موضوع الكتاب:

الأول: في بيان عقيدة أهل الحق مِنَ المُنَزِّهينَ للهِ تعالى عن الجسميّة ولوازمها، وعقيدة المجسّمة والمشبّهة لله تعالى عن قولهم.

والثّاني: في بيان تعريف المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، وإثبات التّأويل عن السّلف والخلف.

أرجو مِن اللهِ تعالى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ الأُخْوَةَ المُؤْمِنِينَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَيْرًا لَنَا فِي الدُّنْيَا وَذُخْرًا فِي الآخِرَةِ.

وَاللهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقُ.

الشيخ باسم مكداش

ترجمة الإمام الحافظ ابن الجوزي الحنبلي

هو جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله ابن عبد الله ابن حمادي بن أحمد بن محمد بن جعفر بن عبد الله بن القاسم بن النضر ابن القاسم بن محمد ابن عبد الله ابن الفقيه عبد الرحمن، ابن الفقيه القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق، عبد الله بن أبي قحافة، القُرَشِيُّ، التَّيْمِيُّ، البَكْرِيُّ، البَغْدَادِيُّ، المفسر، الحافظ، الفقيه، الواعظ، الأديب المؤرخ، المعروف بابن الجوزي[1].

شيوخه:

كَثُرَتْ شُيُوخُ ابن الجوزي بسبب عُلُوِّ هِمَّتِهِ في طلب العلم، إذ إنّه لم يكن يقنع بعلم دون علم، فقد قال هو عن نفسه: «ولم أقنع بفَنٍّ واحدٍ من العلوم، بل كنتُ أسمعُ الفقهَ والوعظَ والحديثَ، وأَتَّبِـعُ الزُّهَّادَ؛ ثُمَّ قرأتُ اللُّغَةَ، ولم أترك أحدًا ممن يروي ويعظ، ولا غريبًا يقدم إلّا وأحضره، وَأَتَخَيَّرُ الفضائل»[2].

وقد ألّف في شيوخه الّذين يربو عددهم على الثمانين مَشْيَخَةً في جزئين[3]، منهم: ١- أبو القاسم ابن الحُصَيْن، ٢- وأبو عبد الله الحسين بن محمد البارع، ٣- وعلي بن

(١) انظر ترجمته: الذهبي، **تاريخ الإسلام** (١٢/ ١١٠٠).

(٢) ابن الجوزي، **صيد الخاطر** (ص/ ٥٠٣ - ٥٠٤).

(٣) انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (٢١/ ٣٦٦). وقد طُبِعَ في دار الغرب - بيروت.

عبد الواحد الدّيْنَوَرِي، ٤- وأبو السَّعادات أحمد بن أحمد المتوكلي، ٥- وأبو سعد إسماعيل بن صالح المؤذِّن، ٦- وأبو الحسن علي ابن الزَّاغُوني الفقيه، ٧- وهبة الله بن الطَّبَر الحريري، ٨- وأبو غالب ابن البَنَّاء، وأخوه: يحيى ابن البناء، ٩- وأبو بكر محمد ابن الحسين المَزْرَفِي، ١٠- وأبو غالب محمد الحسن المَاوَرْدِي، ١١- وأبو القاسم عبد الله بن محمد الرَّاوِي الأصبهاني، ١٢- والخطيب والقاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري، ١٣- وأبو القاسم إسماعيل ابن السَّمَرْقَنْدِي، ١٤- وعلي بن أحمد بن الموحد، ١٥- وأبو منصور بن خيرون، ١٦- وأبو سعد أحمد بن محمد الزوزني، ١٧- وأبو سعد أحمد بن محمد البغدادي الحافظ، ١٨- وعبد الوهاب بن المبارك الأنماطي، ١٩- وأبو السعود أحمد بن علي بن المُجْلِي، ٢٠- وأبو منصور عبد الرحمن بن زريق القَزَّاز، ٢١- وأبو الوَقْتِ السَّجْزِي، ٢٢- وابْن البَطِّي[(١)].

تلاميذه:

له تلاميذ كثيرون منهم: ١- ولده محيي الدين يوسف، ٢- ويوسف بن قزغلي الحنفي سبطه، ٣- والحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي، ٤- ومحمد بن سعيد بن يحيى، أبو عبد الله بن الدُّبَيْثِي، ٥- وضياء الدين المقدسي، ٦- وموفّق الدّين ابن قدامة المقدسي، ٧- وابن النّجار. وَخَلْقٌ سواهم[(٢)].

ثناء العلماء عليه:

أثنى عليه وشهد بفضله طائفة من العلماء، وهذه بعض من أقوالهم:

١- قال الإمام الحنبلي ابن قُدامة المقدسي (ت/ ٦٢٠هـ): «ابن الجوزي إِمامُ أهل عصره في الوعظ، وَصَنَّفَ في فنون العلم تصانيفَ حسنةً، وكان صاحبَ فنونٍ، وكان

(١) انظر: الذهبي، **تاريخ الإسلام** (١٢/ ١١٠٠).

(٢) المصدر السابق (١٢/ ١١٠١).

يُصَنِّفُ فِي الفقه، ويُدَرِّسُ، وكان حافظًا للحديث»[١].

٢- وقال موفق الدين عبد اللطيف البغدادي (ت/ ٦٢٩هـ): «كان ابن الجوزي لطيف الصورة، حلو الشمائل، رخيم النغمة، موزون الحركات والنغمات، لذيذ المفاكهة، يحضر مجلسه مئة ألف أو يزيدون، لا يضيع من زمانه شيئًا، يكتب في اليوم أربعة كراريس، ويرتفع له كل سنة من كتابته ما بين خمسين مجلدًا إلى ستين، وله في كل علم مشاركة، لكنّه كان في التفسير من الأعيان، وفي الحديث من الحفّاظ، وفي التاريخ من المتوسّعين، ولديه فقه كافٍ، وأما السّجع الوعظي فله فيه ملكة قوية، إن ارتجل أجادَ، وإن روى أبدعَ»[٢].

٣- وقال شمس الدين سبط ابن الجوزي أبو المظفر (ت/ ٦٥٤هـ): «كان زاهدًا في الدّنيا، مُتَقَلِّلًا منها، وما مَازَحَ أحدًا قطّ، ولا لعب مع صَبِيٍّ، ولا أكل من جهةٍ لا يَتيَقَّنُ حلّها، وما زال على ذلك الأسلوب إلى أن توفّاه اللهُ تعالى»[٣].

٤- وقال الإمام أبو عبد الله ابن الدُّبَيْثِي (ت/ ٦٣٧هـ) في «**تاريخه**»: «شيخنا جمال الدين صاحب التصانيف في فنون العلوم من التفسير والفقه والحديث والتواريخ وغير ذلك، وإليه انتهتْ معرفة الحديث وعلومه والوقوف على صحيحه من سقيمه، وكان من أحسن الناس كلامًا، وأتمهم نظامًا، وأعذبهم لسانًا، وأجودهم بيانًا»[٤].

٥- وقال أبو العباس شمس الدين ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت/ ٦٨١هـ): «إنّه كان علّامة عصره، وإمام وقته في الحديث وفي صناعة الوعظ، صَنَّفَ في فنونٍ كثيرةٍ». فذكر مؤلفاته، ثم قال: «وبالجملة، فكتبه تكاد لا تُعَدُّ، وكتب بخطه شيئًا كثيرًا، والنّاس يُغالون في ذلك حتى يقولوا: إنّه جُمعت الكراريس التي كتبها وَحُسِبَتْ مُدَّةَ عمره،

---

(١) نقله عنه: الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (٢١/ ٣٨١).

(٢) نقله عنه: ابن رجب، **ذيل طبقات الحنابلة** (٢/ ٤٨٤).

(٣) المصدر السابق، (٢/ ٤٨١ - ٤٨٢).

(٤) نقله عنه: الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (٢١/ ٣٧٣).

وقسمت الكراريس على المدة فكان ما خص كل يوم تسع كراريس»[١].

٦- وقال الإمام شمس الدّين أبو عبد الله الذّهبي (ت/ ٧٤٨هـ) عنه: «كان رأسًا في التذكير بلا مُدافعة، يقول النّظم الرائق، والنّثر الفائق بديهًا، وَيُسْهِبُ، وَيُعْجِبُ، وَيُطْرِبُ، وَيُطْنِبُ، لم يأت قبله ولا بعده مثله، فهو حامل لواء الوعظ والقيم بفنونه، مع الشّكل الحسن، والصّوت الطيّب، والوقع في النّفوس، وحسن السّيرة، وكان بحرًا في التّفسير، علّامة في السّير والتّاريخ، موصوفًا بحسن الحديث ومعرفة فنونه، فقيهًا، عليمًا بالإجماع والاختلاف، جيّد المشاركة في الطّب، ذا تفنن، وفهم، وذكاء، وحفظ، واستحضار، وإكبابٍ على الجمع والتّصنيف مَعَ التَّصَوُّنِ وَالتَّجَمُّلِ، وحسن الشّارة، ورشاقة العبارة، ولطفِ الشّمائل، والأوصاف الحميدة، والحرمة الوافرة عند الخاص والعام، ما عرفتُ أحدًا صَنَّفَ مَا صَنَّفَ»[٢].

٧- وقال الحافظ المفسّر ابن كثير (ت/ ٧٧٤هـ) عنه: «أَحَدُ أفرادِ العلماء، بَرَزَ في كثيرٍ من العلوم، وانفرد بها عن غيره، وجمع المصنّفات الكبار والصّغار نحوًا من ثلاثمائة مصنّفٍ، وكتب بيده نحوًا مِن ألفي مجلدة. وَتَفَرَّدَ بِفَنِّ الوعظِ الّذي لم يُسْبَقْ إلى مثله، ولم يلحق شأوه فيه وفي طريقته وشكله، وفي فصاحته، وبلاغته، وعذوبة كلامه، وحلاوة ترصيعه، ونفوذ وعظه، وغوصه على المعاني البديعة، وتقريبه الأشياء الغريبة فيما يشاهد من الأمور الحسيّة، بعبارة وجيزة سريعة الفهم والإدراك، بحيث يجمع المعاني الكثيرة في الكلمة اليسيرة. هذا؛ وله في العلوم كلّها اليد الطولى، والمشاركات في سائر أنواع العلوم: من التفسير، والحديث، والتاريخ، والحساب، والنّظر في النّجوم، والطّبّ، والفقه، وغير ذلك من اللغة والنحو»[٣].

٨- وقال الحافظ زين الدين ابن رجب (ت/ ٥٩٧هـ) عنه: «الحافظ، المفسر، الفقيه،

---

(١) ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** (٣/ ١٤٠ - ١٤١).

(٢) الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (٢١/ ٣٦٧).

(٣) ابن كثير، **البداية والنهاية** (١٣/ ٢٨).

الواعظ، الأديب، شيخ وقته، وإمام عصره»[١].

عقيدته:

يُعَدُّ الإمامُ ابن الجوزي من علماء المذهب الحنبلي الّذين لم تتلوث عقيدتهم بِدَرَنِ التّشبيه والتّجسيم، فقد ألّف كتاب «**دفع شبه التّشبيه بأكف التنزيه**» ردّ فيه على المجسّمة الّذين ينتسبون إلى الإمام أحمد بن حنبل وهو منهم براء، وبَيَّنَ فيه أنّ عقيدة السّلف وعقيدة الإمام أحمد تَنْزِيهُ اللهِ تعالى عن الجسميّة ولوازمها من الجهة والمكان والحدّ والاستقرار وغيرها من صفات الحوادث والأجسام[٢]..

ومما قاله في هذا الكتاب: «الواجبُ علينا، أَنْ نعتقدَ أَنَّ ذاتَ اللهِ تعالى لا تَتَبَعَّضُ، ولا يحويها مكان، ولا تُوصف بِالتَّغَيُّرِ ولا بالانتقال»[٣].

وقال أيضًا: «كُلُّ مَنْ هو في جهة يكون مُقَدَّرًا محدودًا وهو يتعالى عن ذلك، وإنما الجهات للجواهر والأجسام لأنّها أجرام تحتاج إلى جهة، والجهة ليست في جهة وإذا ثبت بطلان الجهة ثبت بطلان المكان؛ ويوضّحه أَنَّ المكان يُحيط بِمَنْ فيه والخالق لا يحويه شيء ولا تحدث له صفة»[٤].

وقال في «**المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**» وهو يردُّ على بعض المجسمة: «انظر

---

(١) ابن رجب، **ذيل طبقات الحنابلة** (٢/ ٤٦١).

(٢) جاء في كتاب «**اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن حنبل**» لأبي الفضل التميمي البغدادي الحنبلي: «وأنكر - أي الإمام أحمد - على من يقول بالجسم، وقال: إِنَّ الأَسْمَاءَ مأخوذةٌ بالشريعةِ وَاللُّغَةِ، وأهلُ اللُّغَةِ وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف، والله ﷻ خارج عن ذلك كلّه فلم يَجُزْ أن يُسَمَّى جِسْمًا لِخُرُوجِهِ عَنْ مَعْنَى الجِسْمِيَّةِ، وَلَمْ يَجِئْ فِي الشَّرِيعَةِ ذَلِكَ فَبَطَلَ». أبو الفضل التميمي، **اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن حنبل** (مطبوع بذيل «**طبقات الحنابلة**» لابن أبي يعلى الحنبلي) (٢/ ٢٩٨).

(٣) ابن الجوزي، **دفع شبه التّشبيه بأكف التنزيه** (ص/ ١٧٠).

(٤) ابن الجوزي، **دفع شبه التّشبيه بأكف التنزيه** (ص/ ١٣٦).

إلى حماقة هذا الجاهل، أنكر أن يكون الخالق موجودًا لا في زمان ولا في مكان وَنَسِيَ أنّه أوجدهما؛ وإنّما ذكرتُ هذا من أشعاره لِيُسْتَدَلَّ بها على كفره، فَلَعَنَهُ اللهُ»[١].

وقال في كتابه «صيد الخاطر»: «عَجِبْتُ مِنْ أقوام يدّعون العلم، ويميلون إلى التّشبيه بحملهم الأحاديث على ظواهرها، فلو أنّهم أمرّوهاً كما جاءت سَلِمُوا، لأنّ مَنْ أَمَرَّ ما جاء وَمَرَّ مِنْ غير اعتراض ولا تعرّض، فما قال شيئًا، لا له ولا عليه.

ولكن أقوامًا قصرت علومهم، فرأت أَنَّ حَمْلَ الكلام على غير ظاهره نوع تعطيل، ولو فهموا سعة اللّغة لم يظنّوا هذا، وما هم إلا بمثابة قول الحجاج[٢] لكاتبه وقد مدحته الخنساء، فقالت:

إِذَا هَبَطَ الحَجَّاجُ أرضًا مَرِيضَةً ... تَتَبَّعَ أَقْصَى دَائِهَا فَشَفَاهَا
شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ العُضَالِ الَّذِي بِهَا ... غُلَامٌ إِذَا هَزَّ القَنَاةَ شَفَاهَا

فلما أتمّت القصيدة، قال لكاتبه: اقطع لسانها! فجاء ذاك الكاتب المغفل بالموسى، فقالت له: ويلك! إنما قال: أجزل لها العطاء، ثم ذهبت إلى الحجّاج فقالت: كاد واللهِ يقطعُ مِقْوَلِي.

فكذلك الظَّاهِرِيَّة[٣] الّذين لم يُسَلِّمُوا بالتّسليم، فإنّه من قرأ الآيات والأحاديث ولم

---

(١) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك** (١٦/ ٢٧).

(٢) هو الحجّاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي (ت/ ٩٥هـ)، قال الذهبي في «**سير أعلام النبلاء**» (٤/ ٣٤٤): «وَكَانَ ظَلُوْمًا، جَبَّارًا، نَاصِبِيًّا، خَبِيْثًا، سَفَّاكًا لِلدِّمَاءِ، وَكَانَ ذَا شَجَاعَةٍ، وَإِقْدَام، وَمَكْرٍ، وَدَهَاءٍ، وَفَصَاحَةٍ، وَبَلَاغَةٍ...». وهو المقصود من قول النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلّم: «**إِنَّ فِي ثَقِيف كَذَّابًا وَمُبِيرًا**». كما رواه مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٧١) (رقم/ ٢٥٤٥) عن أسماء بنت أبي بكر ﵄. ومعنى «المبير»: أي المسرف في إهلاك الناس وقتلهم، قال ابن كثير في «**البداية والنّهاية**» (٩/ ١٣): «وأمّا «المبير» فهو الحجاج بن يوسف هذا، وقد كان ناصبيًّا يُبغض عليًّا وشيعته في هوى آل مروان بني أمية، وكان جَبَّارًا عنيدًا، مِقْدَامًا على سفك الدّماء بأدنى شُبْهَةٍ.

(٣) أي الّذين تمسّكوا بظاهر ما تشابه من الكتاب وَالسُّنَّةِ لإثبات التّجسيم والتّشبيه، وليس أئمة الظّاهرية كابن حزم، فإنّه من المنزّهين لله تعالى عن المكان والجهة وسيأتي كلامه (ص/ ٣٥) في ذلك.

يُزِدْ لم أَلُمْهُ، وهذه طريقة السّلف[١].

فَأَمَّا مَن قال: الحديث يقتضي كذا ويُحمل على كذا، مثل أن يقول[٢]: استوى على العرش بذاته، وينزل إلى السَّماء الدّنيا بذاته، فهذه زيادة فهمها قائلها من الحسّ لا من النّقل.

ولقد عَجِبْتُ لرجل أندلسي، يُقال له: ابن عبد البر، صَنَّفَ كتاب «**التّمهيد**»، فذكر فيه حديث النّزول إلى السّماء الدّنيا، فقال: «هذا يدلّ على أنّ الله تعالى على العرش، لأنّه لولا ذلك لما كان لقوله: «ينزل» معنى»[٣]. وهذا كلامُ جاهلٍ بمعرفة الله[٤] ﷻ، لأنّ هذا استسلف من حِسِّهِ ما يعرفه من نزول الأجسام، فقاس صفة الحقّ عليه، فأين هؤلاء وأتباع الأثر؟! ولقد تكلّموا بأقبح ما يتكلّم به المتأوِّلون، ثم عابوا المتكلِّمين.

واعلم أيها الطّالب للرّشاد، أنّه قد سبق إلينا من العقل والنّقل أصلان راسخان، عليهما أمر الأحاديث كلّها:

أما النّقل: فقوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى/ ١١]، ومن فهم هذا لم يحمل وصفًا له على ما يوجبه الحسّ.

وأمّا العقلُ: فإنّه قد عُلِمَ مُباينة الصّانع للمصنوعات، واستدلّ على حدوثها بتغيرها ودخول الانفعال عليها، فثبتَ له قِدَمُ الصّانع»[٥].

---

(١) الصّواب: (بعض السّلف) لأنّ البعض الآخر قد ثبت عنهم أنهم أوّلوا المتشابه، وسيأتي كلامهم في المبحث الثاني من هذه المقدمة (ص/ ١٣١ - ١٤٤).

(٢) أي المجسم لله تعالى عن قوله.

(٣) انظر: ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** (٧/ ١٢٩).

(٤) والغريب العجيب من ابن عبد البر كيف يقول هذا الكلام، وقد نقل هو عن الإمام مالك بن أنس أنّه أوّل «حديث النزول» بنزول المَلَكِ بأمر الله تعالى، حيث قال في «**التمهيد لِما في موطأ الإمام مالك من المعاني والأسانيد**» (٧/ ١٤٣): «وقد روى محمد بن علي الجبلي وكان من ثقات المسلمين بالقيروان، قال: حدثنا جامع بن سوادة بِمصر، قال: حدثنا مطرف، عن مالك بن أنس، أنه سُئِلَ عن الحديث: «**إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ فِي اللَّيْلِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا**»، فقال مالك: **يَتَنَزَّلُ أَمْرُهُ**».

(٥) ابن الجوزي، **صيد الخاطر** (ص/ ٩٨ - ٩٩).

وقال في «**المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**»: «أخبرنا محمد بن ناصر الحافظ، حدثنا أبو الحسين محمد بن محمد بن الفراء، قال: أخرج الإمام القائم بأمر الله أمير المؤمنين أبو جعفر ابن القادر بالله في سنة نيف وثلاثين وأربعمائة «الاعتقاد القادري» الّذي ذكره القادر، فَقُرِئَ في الدّيوان وحضر الزّهّاد والعلماء، وممن حضر الشّيخ أبو الحسن علي بن عمر القزويني فكتب خطّه تحته قبل أن يكتب الفقهاء، وكتب الفقهاء خطوطهم فيه: أَنَّ هذا اعتقاد المسلمين ومن خالفه فقد فَسَقَ وَكَفَرَ. وهو: يجب على الإنسان أن يعلم: أنّ الله ﷻ وحده لا شريك له، لم يلد ولم يُولد، ولم يكن له كُفُوًا أحد، لم يتّخذ صاحبةً ولا ولدًا، ولم يكن له شريك في الملك، وهو أوّل لم يزل، وآخر لا يزال، قادر على كل شيء غير عاجز عن شيء، إذا أراد شيئًا قال له: كن فيكون[1]، غَنِيٌّ غير محتاج إلى شيء، لا اله إلا هو الحي القيوم، لا تأخذه سِنَةٌ ولا نوم، يُطْعِمُ ولا يُطْعَمُ، لا يستوحش من وحده، ولا يأنس بشيء، وهو الغني عن كل شيء، لا تخلفه الدهور والأزمان، وكيف تُغَيِّرُهُ الدُّهُورُ والأزمانُ وهو خالق الدُّهُورِ والأزمانِ، واللّيل والنّهار، والضّوء والظّلمة، والسّموات والأرض وما فيها من أنواع الخلق، والبرّ والبحر وما فيهما، وكل شيء حي أو موات أو جماد؟!

كان ربّنا وحده لا شيء معه، ولا مكان يحويه، فَخَلَقَ كُلَّ شيء بقدرته، وخلق العرشَ لا لحاجته إليه، فاستوى عليه كيف شاء وأراد، لا استقرارَ راحةٍ كما يستريحُ الخلق...»[2].

مصنفاته:

له نحو ثلاث مئة مصنف، منها على سبيل المثال: «**تلقيح فهوم أهل الآثار في مختصر السير والأخبار**»، و«**الأذكياء وأخبارهم**»، و«**مناقب عمر بن عبدالعزيز**»، و«**روح الأرواح**»، و«**شذور العقود في تاريخ العهود**»، و«**المدهش**» في المواعظ وغرائب الأخبار، و«**المقيم المقعد**» في دقائق العربيّة، و«**صولة العقل على الهوى**» في الأخلاق، و«**الناسخ والمنسوخ**» في الحديث، و«**تلبيس إبليس**»، و«**فنون الأفنان في عيون علوم القرآن**»،

---

(١) قال الإمام النسفي الماتريدي الحنفي في كتابه «**تبصرة الأدلّة في أصول الدّين**» (١/ ٤١٤): «غير أنّ أصحابنا يقولون: إن قوله: ﴿كُن﴾ عبارة عن سرعة الإيجاد من غير تعذّر».

(٢) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك** (١٥/ ٢٧٩ - ٢٨٠).

و«**لقط المنافع**» في الطّب والفراسة عند العرب، و«**المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**»، واختصره فسمّاه: «**مختصر المنتظم**»، و«**الذّهب المسبوك في سير الملوك**»، و«**عجائب البدائع**»، وكتاب: «**الحمقى والمغفلين**»، و«**الوفا في فضائل المصطفى**»، و«**مناقب عمر ابن الخطاب**»، و«**مناقب أحمد بن حنبل**»، و«**صيد الخاطر**»، و«**الياقوتة**» في الوعظ، و«**المختار من أخبار المختار**»، و«**مثير عزم السّاكن إلى أشرف الأماكن**» في تاريخ مكة والمدينة، و«**المجتبى من المجتنى**» في أنواع العلوم، وكتاب: «**الضعفاء والمتروكين**» في رجال الحديث، و«**المنظوم والمنثور في مجالس الصّدور**»، و«**المنهل العذب**» في الوعظ، و«**غريب الحديث**»، و«**تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي**» ويُقال له: «**التبصرة**»، و«**ري الظماء فيمن قال شِعْرًا من الإماء**»، و«**بحر الدّموع**» في الوعظ والإرشاد، و«**نزهة الأعين النّواظر في علم الوجوه والنّظائر**» في التفسير، و«**الحدائق لأهل الحقائق**» في المواعظ، و«**أسماء الضعفاء والواضعين**» في رجال الحديث، و«**الموضوعات في الأحاديث المرفوعات**»، و«**زاد المسير في علم التفسير**»، و«**آفة أهل الحديث والرّدّ على عبد المغيث**» و«**نتيجة الإحياء**» اختصرَ به كتاب «**إحياء علوم الدين**» للإمام الغزالي، و«**كشف المشكل من حديث الصّحيحين**»، وكتاب «**الرّد على المتعصّب العنيد المانع مِنْ ذمّ يزيد**» رَدَّ فِيهِ على عبد المغيث الحنبلي المدافع عن يزيد بن معاوية، و«**المجالس في المتشابه من الآيات القرآنية**» وهو كتابنا هذا، و«**دفع شبهة التّشبيه بأكف التّنزيه**» في الرّد على المجسمة، و «**التّحقيق**» في أحاديث الخلاف[١].

محاسنه:

قال ابن خلّكان: «فَمَنْ أحسن ما يُحكى عنه، أنّه وقع النّزاع ببغداد بين أهل السُّنَّةِ والشّيعة في المفاضلة بين أبي بكر وَعَلِيٍّ رضي الله عنهما، فَرَضِيَ الكلّ بما يُجيب به الشيخ أبو الفرج، فأقاما شخصًا سأله عن ذلك وهو على الكرسيّ في مجلس وعظه، فقال: «**أفضلهما من كانت ابنته تحته**». ونزلَ في الحالِ حتّى لا يُراجع في ذلك. فقالت السُّنَّةُ: هو أبو بكر،

(١) انظر: الذهبي، **تاريخ الإسلام** (١٢/ ١١٠٢ - ١١٠٤). والزركلي، **الأعلام** (٣/ ٣١٦ - ٣١٧).

لأنّ ابنتـه عائشـة ﵂ تـحت رسول الله صلّى الله عليه [وآله][١] وسلّم، وقالت الشِّيعَةُ: هُو عَلِيٌّ لأَنَّ فاطمةَ ابنةَ رسولِ الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم. وهذا مِنْ لطائفِ الأجوبة، ولو حصل بعد الفكر التّام وإمعان النّظر كان في غاية الحسن فضلًا عن البديهة. وله محاسن كثيرة يطول شرحها»[٢].

مـحـنـتـه:

الابتلاء سُنَّةُ اللهِ في خلقه وخاصةً العلماء والصالحين، وذلك لِيُعْلِيَ درجتهم في الجنّة، وَيُمَحِّصَ أفئدتهم، ومنهم الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى، فقد قال الحافظ الذهبي عنه: «نالته محنةٌ في أواخر عمره، وذلك أنهم وَشَوْا إلى الخليفة النّاصر به بأمرٍ اخْتُلِفَ في حقيقته وذلك في الصّيف؛ فبينا هو جالسٌ في داره في السّرداب يكتب، جاءه مَن أسمعه غليظ الكلام وشتمه، وختم على كتبه وداره، وشتّت عياله. فلمّا كان في أوّل اللّيل حملوه في سفينةٍ، وأحدروه إلى واسط، فأقام خمسة أيّام ما أكل طعامًا، وهو يومئذ ابن ثمانين سنة، فلمّا وصل إلى واسط أُنْزِلَ فِي دَارٍ وَحُبِسَ بِهَا، وَجُعِلَ عليها بوّاب، وكان يخدم نفسه ويغسل ثوبه ويطبخ، ويستقي الماء من البئر، فبقي كذلك خمس سنين، ولم يدخل فيها حَمَّامًا.

وكان من جملة أسباب القضيّة أنّ الوزيرَ ابن يونس قُبِضَ عليه، فتتبع ابن القصّاب أصحابَ ابن يونس. وكان الرّكن عبد السلام بن عبد الوهاب بن عبد القادر الجِيْلِي

---

(١) ما بين معقوفين وهو: [وآله] زيادة منّي لا يذكرها أكثر العلماء، وهو من الخَطأ الجَسِيمِ الّذي يقع فيه عَامَّةُ العلماء والمَشَايِخِ فِي كتبهم وخطبهم ودروسهم، إذ يختصرون على الصلاة على النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم دونَ (آلِهِ)، فَيَقُولُونَ مثلًا: (صلى الله عليه وسلم)، وبعضهم يختصر هذه الصيغة، فيقول: (صَلَّى سَلَّم) أو (صَعَى سَـلَّم)!!! وهو مُخَالِفٌ لِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، لأنّ من تَتَبَّعَ ألفاظ الصّلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وَجَدَهَا كلّها مشفوعة بالصلاة على (أهـل البـيـت) مَعَ النَّبِيِّ صلّى الله عليه وآله وسلم. انظر كتابنا: «**مناقبُ آلِ بيتِ النَّبِيِّ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة**» (ص/ ٣٦) طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٢م.

(٢) ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** (٣/ ١٤١ – ١٤٢).

المُتَّهَمُ بسوءِ العقيدةِ وَاصِلًا عند ابن القَصَّابِ، فقال له: أين أنتَ عن ابن الجوزي، فهو من أكبر أصحاب ابن يونس، وأعطاه مدرسة جدّي وأحرقت كتبي بمشورته، وهو نَاصِبِيٌّ[١] من أولاد أبي بكر؟!

وكان ابن القصّاب شِيعِيًّا خبيثًا، فكتب إلى الخليفة وساعده جماعة، وَلَبَّسُوا على الخليفة، فأمر بتسليمه إلى الركن عبد السلام، فجاءَ إلى باب الأزج إلى دار ابن الجوزي، ودخل وأسمعه غليظ المقال كما ذكرنا.

وأُنزل في سفينة، ونزل معه الرُّكْنُ لا غير، وعلى ابن الجوزي غُلالة بلا سراويل، وعلى رأسه تخفيفة، فأُحدر إلى واسط، وكان ناظرها العميد أحد الشيعة.

فقال له الركن: حرسك الله، مكّني من عدوّي لأرميه في المطمورة.

فعزّ على العميد وزجره وقال: يا زنديق أرميه بقولك هات خط الخليفة، والله لو كان من أهل مذهبي لبذلتُ روحي ومالي في خدمته!

فعاد الركن إلى بغداد، وكان بين ابن يونس الوزير وبين أولاد الشيخ عبد القادر عداوة قديمة، فلما ولي الوزارة ثم أُستاذية الدار، بَدَّدَ شَمْلَهُمْ، وَبَعَثَ ببعضهم إلى مطامير واسط فماتوا بها، وأُهين الركن بإحراق كتبه النجومية.

---

(١) ليس صحيحًا البتّة نسبة النّصب للإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى؛ بل على العكس من ذلك، فقد كان سيفًا صقيلًا على مجسمة الحنابلة النّواصب، وَشَنَّعَ عليهم نصبهم وحبّهم لـ (يزيد بن معاوية بن أبي سفيان)، حيث ألّف كتابًا في ذمّ يزيد سَمَّاهُ: «**الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد**» [طُبِعَ في دار الكتب العلمية] رَدَّ فيه على عبد المغيث الحنبلي المدافع عن (يزيد)؛ وقد وصفهم بأنّهم كَسَوُا المذهب الحنبلي برجس النّصب والتّجسيم، حيث قال في كتاب «**دفع شبه التّشبيه بأكفّ التّنزيه**» (ص/ ١٠٢) وهو يردّ عليهم: «فلا تُدخلوا في مذهب هذا الرجل [أي الإمام أحمد] الصّالح السّلفي ما ليس منه، ولقد كسيتم هذا المذهب شينًا قبيحًا حتى صار لا يُقَالُ حنبليٌّ إلا مُجَسِّمٌ، ثم زَيَّنْتُمْ مذهبكم أيضًا بالعصبيّة ليزيد بن معاوية، ولقد عَلِمْتُمْ أنّ صاحب المذهب أجاز لعنته».

وكان السّبب في خلاص ابن الجوزي أنّ ابنه محيي الدين يوسف ترعرع وقرأَ الوعظ، وطلع صبيًّا ذكيًّا، فوعظ، وَتَكَلَّمَتْ أُمُّ الخليفة في خلاص ابن الجوزي فأُطلق، وعاد إلى بغداد.

وكان يقول: قرأت بواسط مدة مقامي بها كلّ يوم ختمة، ما قرأت فيها سورة يوسف من حزني على ولدي يوسف وشوقي إليه.

وكان يكتب إلى بغداد أشعارًا كثيرة»[١].

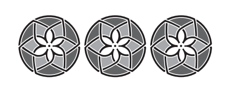
وفاته:

تُوُفِّيَ ليلةَ الجمعة بين المغرب والعشاء (١٣/ رمضان/ ٥٩٧هـ)، في داره بِقَطُفْتَا[٢].

وقد أوصى أن يُكتب على قبره:

يَا كَثِيْرَ العَفْوِ عَمَّنْ ... كَثُرَ الذَّنْبُ لَدَيْهِ
جَاءَكَ المُذْنِبُ يَرْجُوا الصْـ ... ـصَفْحَ عَنْ جُرْمٍ يَدَيْهِ
أَنَا ضَيْفٌ وَجَزَاءُ الضْـ ... ـضَيْفِ إِحْسَانٌ إِلَيْهِ

رحمه الله وأسكنه فسيح جناته[٣].



---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام (١٢/ ١١٠٨).

(٢) قطفتا: محلة غربي بغداد.

(٣) انظر: الذهبي، **تاريخ الإسلام** (١٢/ ١١٠٨).

هدف الكتاب

يُبَيِّنُ الإمامُ ابن الجوزي رحمه الله تعالى في هذا الكتاب – كما في سائر كتبه العقديّة – عقيدة أهل السُّنَّةِ والجماعة في حقّ الله تعالى، والتي تنصّ على أنّ الله تعالى: «وَاحِدٌ قديم لا أَوَّلَ له، أَزَلِيٌّ لَا بداية لَهُ، مُسْتَمِرُّ الوُجُودِ لَا آخِرَ لَهُ، أَبَدِيٌّ لا نِهاية له. وأَنَّه ليس بِجِسْمٍ مُصَوَّرٍ، ولا جَوْهَرٍ مَحْدُودٍ مُقَدَّرٍ، وَأَنَّهُ لَا يُمَاثِلُ الأجسامَ لَا فِي التّقدير ولا فِي قَبُولِ الانقسامِ، بل لا يُمَاثِلُ مَوْجُودًا وَلَا يُمَاثِلُهُ موجودٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَلَا هُوَ مِثْلُ شَيْءٍ. وَأَنَّهُ لا يَحده المِقْدَارُ ولا تَحْوِيهِ الأقطارُ، وَلَا تُحِيطُ بِهِ الجهاتُ، وَلَا تَكْتَنِفُهُ الأَرَضُونَ وَلَا السَّمَوَاتُ. وَأَنَّهُ لَا يَحُلُّ فِي شَيْءٍ وَلَا يَحُلُّ فِيهِ شَيْءٌ، تَعَالَى عَنْ أَنْ يَحْوِيَهُ مَكَانٌ كَمَا تَقَدَّسَ عَنْ أَنْ يَحُدَّهُ زَمَانٌ، بَلْ كَانَ قَبْلَ أَنْ خَلَقَ الزَّمَانَ وَالمَكَانَ وَهُوَ الآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ»[1].

وما وردَ في القرآن الكريم مِن آياتٍ مُتشابهة يتوهّم منها الجاهل في اللغة العربية التّجسيم والتّشبيه في حقّ الله تعالى، فإنّها تُفَسَّرُ وفقَ جُمْهُورِ الأُمَّةِ الإسلاميّة عَلَى قَوَانِينِ اللُّغَةِ وَمَجَازِ الاسْتِعَارَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَفَانِينِ الكلام؛ وهذا مسلك التّأويل الّذي يُقَرِّرُهُ الإمامُ ابن الجوزي في كتابه هذا.

وَقَالَ بعضُ السَّلَفِ: نُؤْمِنُ بِهَا وَنُقِرُّ كَمَا نَصَّتْ، وَلَا نُعَيِّنُ تَفْسِيرَهَا، وهذا هو مسلك التّفويض الّذي نسبه علماء أهل السُّنَّةِ لبعضِ علماءِ السَّلَفِ.

---

(١) انظر: الغزالي، **إحياء علوم الدين** (١/ ١٠٨).

وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ حشويّة أهل الحديث على أنّها صِفَاتٌ زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ ثَابِتَةٌ للهِ تَعَالَى، نُثْبِتُ حقيقتها ونفوّض كيفيّتها إلى الله تعالى؛ وهذا هو مسلك المجسّمة الّذين يُثبتون لله تعالى الجسمَ ولوازمه من الجهة والمكان والجوارح وما شابه من صفات الحوادث التي يتعالى الله عنها ويتقدّس.

والإمام ابن الجوزي ﵀ في هذا الكتاب، نقل الرأيين الأوّلين – أي مسلك التّأويل والتّفويض – ونسبهما إلى أهل السُّنَّةِ والجماعة، وَرَدَّ مذهب حشويّة أهل الحديث؛ بَيْدَ أنّ بعض المجسّمة، اغْتَرَّ بكلام ابنِ الجوزي عند تَبَنِّيهِ في بدايةِ كتابِهِ هذا مسلك التّفويض، وَزَعَمَ أنّه تابَ مِن مَنْهَجِ التَّنْزِيهِ إلى مَنْهَجِ التّجسيم[1]!!

وهذا استنتاجٌ باطلٌ مردودٌ مِن كلامِ الإمامِ ابن الجوزي في هذا الكتاب نفسه، وذلك بدليلين:

الأوّل: أنّه رَدَّ في كتابه هذا على المجسمة عقيدَتهم في إثباتِ الجسمِ للهِ تعالى، حيثُ قالَ (ص/ ٣٦١): «وليسَ الخلافُ في اليد، إنّما الخلاف في الجارحة. وليس الخلاف في الوجه، وإنّما الخلاف في الصُّورَةِ الجسميّة. وليس الخلاف في العين، وإنّما الخلاف في الحدقة. فالمعتزلة يذهبون إلى التّعطيل والتّمويه، والمشبّهة إلى التّمثيل، وأهل السُّنَّةِ إلى التّوحيد والتّنزيه. فالمعتزلةُ جحدوا، والمشبّهة التحدوا، وأهل السُّنَّةِ وَحَّدُوا».

وقال أيضًا (ص/ ٤٦١): «والمشبهة قالوا: أرادَ باليدِ الجارحة، وبالوجه وجه الصورة، وكذلك كل ما جاء عن هذا النحو، تأوّلوه تَأَوُّلًا أبطلوا به».

وقال أيضًا وهو يردّ عليهم إثباتَهم الجوارحَ لله تعالى (ص/ ٤٦١): «وأمّا قولُ مَنْ أرادَ به الجارحة[2] فباطلٌ أيضًا، لأنّه لو كان يده يد جارحة ووجهه وجه جارحة، لَشَبَّهْتَهُ

---

(١) انظر هذا الكتاب (ص/ ١٦١)، وما تعقبناه على كلام المؤلف من كلام المؤلف نفسه في كتبه الأخرى، فإنّه في غاية الأهمية في رد هذه الشبهة الواهية.

(٢) وهم المجسمة الّذين يأخذون بظواهر النّصوص لإثبات الأعضاء والجوارح لله تعالى.

بنفسك، والخالق ﷻ لا يُشَبَّهُ بالمخلوق، ولا يجوز عقلًا ونقلًا. أَمَّا العقلُ، فلاستحالة ذلك عليه. وأمّا النّقل، فقوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى/ ١١]، وقوله: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص/ ٤]؛ فنفى المماثلة والتكافؤ بينه وبين خلقه. ثُمَّ لَوْ حَمَلَ المُشَبِّهُ ظواهرَ الآياتِ في الصّفات على ما يَعْقِلُ من صفاته لَتَخَبَّطَ اعتقادُهُ، فَإِنَّ الحقَّ يقولُ في موضع: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح/ ١٠] فأثبتَ يدا واحدًا، وقال في موضع: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ [ص/ ٧٥]، وقال في موضع آخر: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس/ ٧١]، فجمع؛ فَإِنَّ حَمْلَ الآيةَ على ظاهرها على ما يَتَوَهَّمَهُ من الجارحة، فلا يخلو أن يثبتَ له يدًا واحدةً أو اثنتين أو ثلاثة وما زاد على ذلك، وكل ذلك نقص يليق بالمخلوق ولا يليق بالخالق...».

وقال أيضًا (ص/ ٩٦١): «وكذلك قال الله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴾ [طه/ ٣٩]، وقال: ﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود/ ٣٧]، وقال: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر/ ١٤]، فإن قلتَ في قوله ﴿عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴾: إِنَّ له عَيْنًا واحدةً وهي جارحة، فَنَقْصٌ (...)، وإن قلتَ: إنّ له أَعْيُنًا جوارحَ، فقد أبطلت مذهبك[1]. وقولك: إنّ له صورة كصورة آدم وله عينان وليس له أعين، فذلك يُسْتَقْبَحُ في حقّ المخلوق فكيفَ في حقّه تعالى؟!».

وقال أيضًا (ص/ ٢٧١): «قُلْ: آمَنْتُ بِلَا تَشْبيه، وَصَدَّقْتُ بِلَا تَمْثِيل. وَعَلَيَّ ضمانك في يوم القيامة. فإنّه لا بُدَّ أَنْ تعتقدَ أنّ معبودَك لا يُشْبِهُ شيئًا، ولا يُشْبِهُهُ شيءٌ. ولا أُحيلك على العقل والكلام، وقد قال الله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾، وتكفيك هذه رَدًّا على المشبهة والمجسمة، وتكفيك ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ رَدًّا على المعطِّلة».

والدّليل الثّاني: إنّه ردّ في كتابه هذا مسلكَ المجسمة في تتبع الآيات المتشابهة وعدم تأويلها، حيث قال (ص/ ١٧٥): «وقولُ المشبهة: «إنّ الصحابةَ ما اشتغلوا بالتّأويل»[2]،

(١) لأنّ المجسم يُثبت لله تعالى عن قوله عَيْنَيْنِ اثنين فقط دون الأعين!!!

(٢) كلامهم غير صحيح، لأنّه قد ثبت عن الصحابي الجليل ابن عباس أنّه أوّل بعضا من الآيات التي يستشهد بها المجسمة لإثبات الجوارح لله تعالى عن ذلك، ويأتي في المبحث الثاني نماذج من ذلك.

فأقول: وكما لم يشتغلوا بالتّأويلِ لَمْ يشتغلوا بالتّشبيه والتّمثيل».

وقال أيضًا (ص/ ١٧٥): «ومثالك مثال رجل يقول: إنّ الصَّحَابَةَ كانوا إذا أرادوا أن يقصدوا مكّة لا يدخلون الكوفة، لأنّها لم تكن على طريقهم، لأنّ مقصدهم حضور عرفات لا لأنّ دخول الكوفة بِدْعَةٌ؛ فكذلك ها هنا إن كانوا تركوا التّأويل[١] ما تركوه لكونه محظورًا، وإنما تركوه لأنّ هذه الشُّبَهَ والبدع الّتي ظهرت في هذا الوقت لم تكن في ذلك الوقت تفتقر إلى التّأويل؛ بخلاف هذا الوقت، فإنّ البدع فيه قد ظهرت وَالشُّبَهُ فيه قد انتشرت، فنحتاج فيه إلى التّأويل لدحض شبهة التّشبيه والتّعطيل».

وقال أيضًا (ص/ ١٧٦): «والمريض مَنْ هو الآن في هذا الزمان؟ المرض: التّشبيه والتّعطيل. والدّواء: التّفسير والتّأويل».

وقال أيضًا (ص/ ١٧٧): «ثُمَّ أقول: وكيف يُمكن أن يُقال: إنَّ السَّلَفَ ما استعملوا التّأويل؟ وقد ورد في الصحيح عن سيّد الكَوْنَيْنِ ﷺ: أنّه قَدَّمَ لَهُ ابنُ عبّاس وَضُوءَهُ، فقال: «مَنْ فَعَلَ هَذَا؟». قلتُ: أنا يا رسول الله. فقال: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»[٢]. فلا يخلو إمّا أن يكون الرسول ﷺ أراد أن يدعو له أو عليه. فلا بُدَّ أن تقول: أراد الدعاء له لا دعاء عليه. ولو كان التَّأْوِيلُ محظورًا لكان هذا دعاءً عليه لا له. ثُمَّ أقولُ: لا يخلو إمّا أن تقول: إنّ دعاء الرسول ﷺ ليس مستجابًا، فليس بصحيح. وإن قلتَ: إنه مستجاب، فقد تركتَ مَذْهَبَكَ وَبَطَلَ قولك: إنهم كانوا لا يقولون بالتّأويل. وكيف واللهُ يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾».

وبهذا يَتَبَيَّنُ لنا أَنَّ الإمامَ ابنِ الجوزي رحمه الله تعالى لم يُغَيِّرْ مذهبه مِنَ التَّنْزِيهِ إلى التَّجْسِيمِ وإثبات الجوارح والأعضاء لله تعالى عن قولهم.

---

(١) لم يترك الصّحابة التّأويل أصلاً كي يُقال هذا الكلام، وما جاء عن الصحابي الجليل ابن عباس خير شاهد على أنّهم لم يتركوه.

(٢) سيأتي تخريجه لاحقًا (ص/ ١٢٢، ١٧٢).

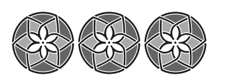
ويبدو أنّ الإمامَ ابن الجوزي استخدمَ أسلوبَ التَّهَجُّم في بداية كتابه هذا على تأويلِ بعضِ الآياتِ المتشابهةِ ونسبه إلى المعتزلة، كي لا يكونَ لِـمُجَسِّمَةِ الحنابلة حُجَّةٌ عليه، إذ إنَّهم يقولونَ لعلماء أهل السُّنَّةِ القائلين بتنزيه الله تعالى عن الجسميّة – وهم جمهورُ أهلِ السُّنَّةِ –: إنّكم إذا قُلتم بالتّأويل فأنتم إذًا توافقون المعتزلة، والمعتزلة من شرّ أهل البدع. وذلك لِيُلَبِّسُوا على العوام والجهلة فيميلون بذلك إلى تجسيمِ اللهِ تعالى عن قولهم[1].

والدّليل على ذلك، ما مرّ من كلامه في تقريره مسلك التّأويل والانتصار له بالدّليل الشّرعيّ والعقليّ، فإنّه وَتَبَعًا لعلماءِ أهلِ السُّنَّةِ مِن السّلف والخلف قد أوّل هذه الآيات المتشابهة كما أوّلتها الـمعتزلة، وما جاء في كتابه هذا – «**مجالس ابن الجوزي في المتشابه من الآيات القرآنية**» – وكتابيه «**زاد المسير من علم التفسير**»، و«**دفع شبه التّشبيه بأكفّ التّنزيه**»، خير دليل على ما بيّنّاه[2] وبالله تعالى التّوفيق.

وصف النسخة المخطوطة

من محفوظات دار الكتب المصرية، وقد صوّرها بالميكروفيلم: «معهد إحياء المخطوطات العربية» بمصر، التابع لجامعة الدول العربية.

وَتُوجَدُ منه نسخة مصوّرة أيضًا على الميكروفيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (١١٩٦) تفسير.



---

(١) ومثال ذلك، ما قاله الإمام ابن تيمية (ت/ ٧٢٨هـ) في «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٧٠) وهو يغمز بالحنابلة القائلين بتنزيه الله تعالى عن الجسميّة ولوازمها: «... كثير من المتأخّرين المنتسبين إلى أحمد الّذين مالوا إلى بعض كلام المعتزلة، كابن عقيل، وصدقة بن الحسين، وابن الجوزي، وأمثالهم».

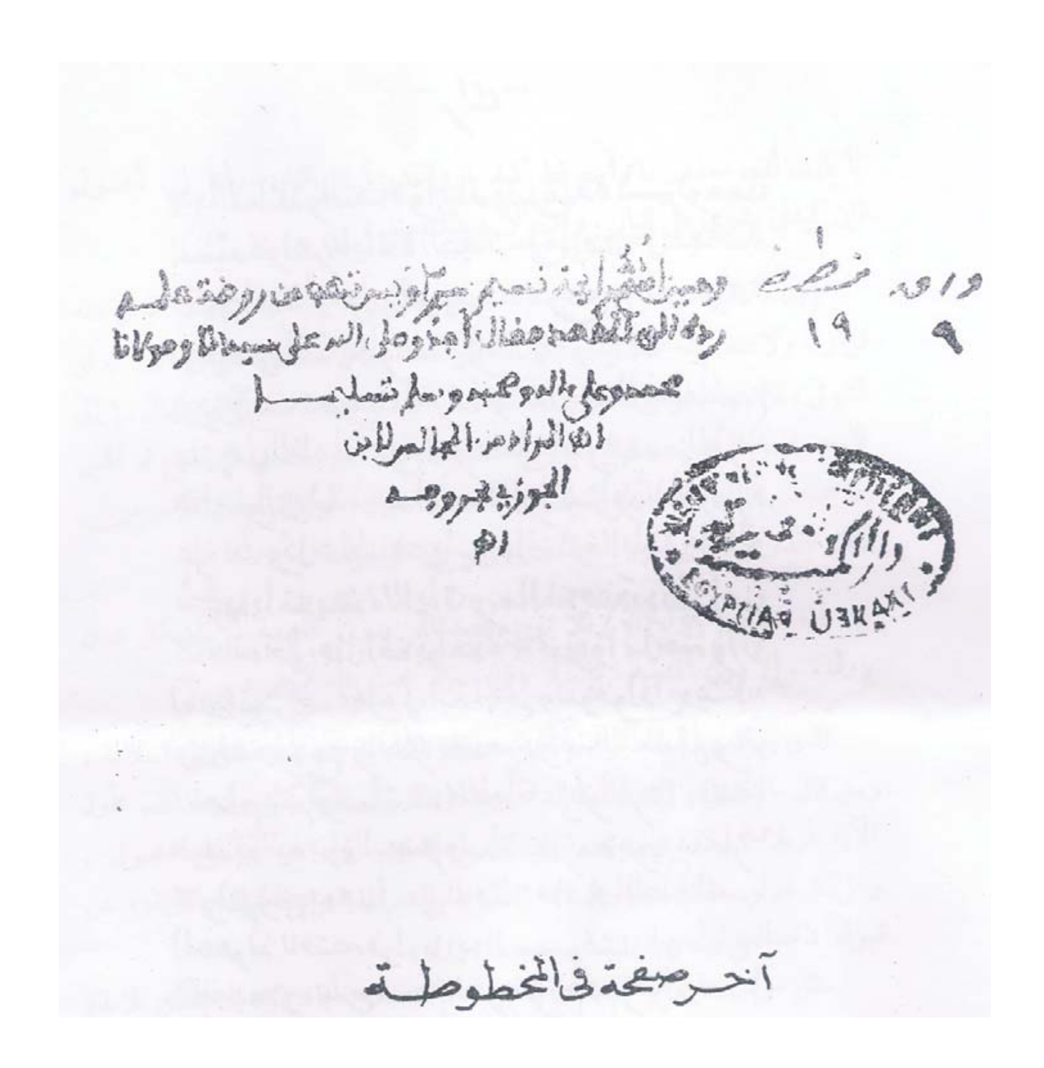
(٢) انظر ما نقلناه مِن هذه الكتب في تعقيباتنا على المؤلف في هوامش (ص/ ١٥٨ – ١٦٢).

نماذج من المخطوطة

[illegible] المماثلة والتكافؤ بينه وبين خلقه ثم لو حمل
[illegible] ظواهر الآيات في الصفات على ما يعقله من صفات
[illegible] استقام له فإن الحق يقول في موضع يد الله فوق
أيديهم فأثبت يدا واحدة وقال في موضع لما خلقت
بيدي وقال في موضع أخر مما عملت أيدينا أنعاما بجمع
[illegible] حمل الناظر هذه على ظاهرها على ما يتوهمه من الجارحة
[illegible] لا يخلو أن يثبت له يدا واحدة أو اثنين أو ثلاثة وما زاد
على ذلك وكل ذلك نقص يليق بالمخلوق لا يليق بالخالق
[illegible] بأخذ بهذه الآيات وبما أخذ فقد رد شيئا من
كلام الله تعالى فإن أخذ بواحدة كان المخلوق أكمل منه وإن
أخذ باثنين فقد عطل حكم آية الجمع وهو قوله أيدينا وإن
[illegible] أخذ بالجمع والكثرة فقد عدد وأثبت الأعضاء [illegible]
[illegible] ثم لو حملت هذه الآيات على ظواهرها لاقتضى
قوله يد الله فوق أيديهم وجود يد جارحة فوق يد جارحة [illegible]
[illegible] يد فلان على يد فلان هذه هي الفاعلة من
[illegible] لاقتضى قوله بل يداه مبسوطتان أن [illegible]
[illegible] الصورة ولاقتضى قوله [illegible]
[illegible] العلماء [illegible] كثيرة [illegible]
الحق تعالى [illegible] ذلك كله [illegible] الله [illegible]

صفحة من المخطوطة بالحجم الأصلي

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة





المبحث الأوّل

العقيدة الإسلامية بين التّنْزيه والتّجسيم

المطلب الأوّل

تَنْزِيهُ الله عَنِ الجسميّة ولوازمها

عقيدة أغلب الفرق الإسلامية

المطلب الثاني

التّجسيم عند أهل الحديث والغلاة من الشّيعة

المبحث الأول

العقيدة الإسلامية بين التّنزيه والتّجسيم

يُعَدُّ وصفُ اللهِ تعالى بشيء من الأوصاف الجِسْمَانيّة الماديّة أمرًا ينفرُ منه كلّ مسلم قرأ القرآن العظيم وكان له أَدْنَى مُسْكَةٍ مِن عقل.

والكلام في موضوع تَجْسِيم الله تعالى نفيًا أو إثباتًا، نشأَ عن الكلام في ما تشابه من النّصوص الشرعية القطعيّة (القرآن) وفي ما ورد من أحاديث الآحاد الظّنيّة.

فلما خاضت بعض الفرق في مُتشابه النّصوص القطعيّة، واعتمدوا على أحاديث الآحاد المشكوك في ثبوتها عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلّم خوضًا أثبتوا لله تعالى الجسمَ[1] ولوازمه[2]، قام العقلاء مِن علماء الإسلام بدفع هذه البدعة الطارئة على الدّين الحنيف، وسلكوا في هذه النّصوص القطعيّة مسلكًا – وهو التّأويل – أرادوا به تَنْزِيهَ الله تعالى عن صفات الجسم ولوازمه، ولَم يأخذوا بالنّصوص الظنيّة في العقيدة التي فيها إثبات الجسم والجارحة للخالق تعالى، وقالوا: إِنَّ الظَّنِّيَّ الّذي يُفيد التّجسيم والنقصان

---

(١) **الجسم**: ما له طولٌ وَعَرْضٌ وَعُمْقٌ، ولا تخرج أجزاء الجسم عن كونها أجسامًا وَإِنْ قُطِّعَ ما قُطِّعَ وَجُزِّئَ ما قد جُزِّئَ، قاله الراغب الأصبهاني في «**المفردات في غريب القرآن**» (ص/ ١٩٦).

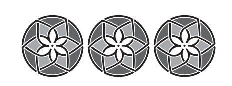
(٢) **لوازم الجسم**: الجهة، والحيّز، والمكان، والحركة والسكون، وَالكِبَر والصّغر، وما شابه.

لا يُعارض القطعي الّذي يُفيد التّوحيد وَالتّنْزِيهِ.

وأقاموا الأدلّة القطعيّة من العقل الحصيف[١] والنّقل الصّحيح على تَنْزِيهِ الله تعالى عن الجسميّة ولوازمها.

والصّراعُ في هذا الموضوع صِرَاعٌ قديمٌ حديثٌ، صراع يدور بين العقل الحصيف المأخوذ مِن النّقل الصّريح وبين الحسّ المُتَشَوِّفِ والوهم المُتَطَلِّع إلى وصف الله بأحكام المحسوسات المَاديَّةِ من الأجسام؛ هذا الصّراع الّذي بَيَّنَ فيه العقلُ وَالنَّقْلُ وبدلالة قطعيّة تَنْزِيهَ اللهِ عن الجسميّة ولوازمها، ثُمَّ تفاوتت نفوس البشر في ترك العقلِ وهجره والإذعان لحكم الظّن وَالحِسِّ، وتدرّج فيه الحِسِّيُّونَ بَيْنَ مُصَرِّح بإثباتِ الجسم لله تعالى وبين مُثْبِتٍ لبعض لوازمه، فَلم يستجيبوا للأدلّة القطعيّة العقليّة منها والنقليّة إلا بوضع القيود التي لا تنفي أصل الجسميّة، كقولهم: جسمٌ لا كالأجسام، ساقٌ تليق بكماله، نزولٌ ليس كنزوله...

وستتحدَّثُ في هذا المبحث ما يُشير إلى مضمونه ومطالبه.



---

(١) الحصيف: المحكم الّذي لا خَلَلَ فيه.

المطلب الأول

تَنْزِيهُ اللهِ عَنِ الجِسْمِيَّةِ وَلَوَازِمِهَا عَقِيدَةُ أَغْلَبِ الفرَقِ الإِسْلَامِيَّةِ

أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ الإِسْلَامِيَّةُ بِمُخْتَلَفِ مَدَارِسِهَا وَطَوَائِفِها من أهل السُّنَّةِ والجماعة (الأشاعرة والماتريديّة[1] وفضلاء الحنابلة[2])، وَالشِّيعَةِ (الإماميّة والزّيديّة)، وَالمُعْتَزِلَةِ، والإباضيّةِ – وعلى اختلاف بينها في وجهات النظر السياسيّة والفقهيّة والعقديّة – عَلَى تَقْدِيسِ الله تعالى وَتَنْزِيهِهِ عن الوصف بالجسم والأمكنة والحدود والأركان والغايات والجهات؛ وهذا الإِجْمَاعُ مَبْنِيٌّ على القواعدِ القطعيّة المَأْخُوذَةِ مِنَ النُّصُوصِ المُحْكَمَةِ من القرآن العظيم، وَالسُّنَّةِ الصّحيحة، والعقلِ الحصيف، وَلَم يَشُذَّ عن هذا الإجماع إلَّا بعضُ طوائفِ المُجَسِّمَةِ مِنَ الحَشَوِيَّةِ[3] وبعض الحنابلة مِمَّنْ أَطْلَقُوا على أنفسهم أنّهم (أهل

---

(١) قال السّيّد مرتضى الزبيدي في «**إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**» (٢/ ٦): «إذا أُطلق أهل السُّنَّةِ والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية».

(٢) هم الحنابلة الّذين لا يقولون بالتّجسيم والتّشبيه، كالحافظ أبي الفضل التميمي البغدادي (ت/ ٤١٠هـ) الّذي نقل في كتاب «**اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن حنبل**» عن الإمام أحمد إنكاره الجسميّة في حقّ الله تعالى، والحافظ ابن الجوزي الحنبلي (ت/ ٥٩٧هـ) الّذي ردّ على الحنابلة القائلين بالتّجسيم وَبَيَّنَ بطلان عقائدهم في كتابه: «**دفع شبه التّشبيه بأكف التنـزيه**».

(٣) الحشويّة: هم الّذين يحشون الأحاديث بالإسرائيليات والموضوعات المكذوبة على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لإثبات الجسميّة ولوازمها في حقّ الله تعالى، قال الإمام محمد بن علي التهانوي (ت/ ١١٥٨هـ) في «**موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**» (١/ ٦٧٨): «هم قوم تمسّكوا بالظواهر فذهبوا إلى التّجسيم وغيره؛ وهم من الفرق الضّالة».

الحديث)، وبعض فِرق الشّيعة الّذين وقعوا في التّجسيم والتّشبيه، فخالفوا بذلك إجماع علماء الشّيعة المعتمد على الآيات المحكمة، وعلى أقوال النَّبِيِّ والأئمّة الاثني عشر مِنْ وُلْدِهِ في تنْزيه الله عن الجسميّة ولوازمها، كما ستأتي مقالاتهم في التَّنْزِيهِ بشكل عام (ص/ ٤٠ – ٤٦)، وفي الرَّدِّ على مَنِ انْتَسَبَ إليهم وقال بالتّجسيم بشكل خاص (ص/ ٧١ – ٧٢). وَأَبْدَأُ هنا بذكر العقيدة الإسلامية المُتَّفَقِ عليها بَيْنَ فِرَقِ التَّنْزِيهِ كَافَّةً مع ذكرِ أقوالِ أَهَمِّ الشَّخْصِيَّاتِ المُعْتَبَـرَةِ لدى هذه المَدَارِسِ والفِرَقِ، مُدَعِّمًا إيّاها ببعضِ النُّصُوصِ المُحْكَمَةِ مِن القرآن والسُّنَّةِ الصحيحة والتي تُفِيدُ تَنْزِيهَ الله عن صفاتِ الجسمِ ولوازمه، ثُمَّ أُثَنِّي بِذِكْرِ الأدلّةِ العقليّةِ الدَّالَّةِ على ذلكَ.

أَوَّلا: عَقِيدَةُ التَّنْزِيهِ هي عَقِيدَةُ جُمْهُورِ الفِرَقِ الإِسْلَامِيَّةِ:

أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ الإسلاميةُ بِطَوَائِفِهَا المَذْكُورَةِ آنفًا على أَنَّ اللهَ تعالى: «وَاحِدٌ قديم لا أول له، أَزَلِيٌّ لَا بدايةَ لَهُ، مُسْتَمِرُّ الوُجُودِ لَا آخِرَ لَهُ، أَبَدِيٌّ لا نِهاية له، قيّومٌ لا انقطاع لَهُ، دَائِمٌ لَا انْصِرَامَ لَهُ، لَمْ يَزَلْ ولا يزالُ موصوفًا بنعوت الجلال، لَا يُقْضَى عَلَيْه بالانْقِضَاءِ وَالانْفِصَالِ بِتَصَرُّمِ الآبَادِ وانقراض الآجال، بل ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد/ ٣].

وَأَنَّهُ ليس بِجِسْمٍ مُصَوَّرٍ، ولا جوهرٍ مَحْدُودٍ مُقَدَّر، وَأَنَّهُ لَا يُمَاثِلُ الأجسامَ لَا فِي التّقدير ولا فِي قَبُولِ الانقسام، وَأَنَّهُ ليسَ بِجَوْهَرٍ ولا تَحُلُّهُ الجواهر، ولا بعَرَضٍ ولا تَحُلُّهُ الأعراضُ، بل لا يُمَاثِلُ مَوْجُودًا وَلَا يُمَاثِلُهُ موجودٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَلَا هُوَ مِثْلُ شَيْءٍ.

وَأَنَّهُ لا يحدّه المِقْدَارُ ولا تَحْوِيهِ الأقطارُ، وَلَا تُحِيطُ بِهِ الجِهَاتُ، وَلَا تَكْتَنِفُهُ الأَرَضُونَ وَلَا السَّمَوَاتُ.

وَأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى العَرْشِ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي قاله وَبِالمَعْنَى الّذي أراده، استواءً مُنَزَّهًا عَنِ المُمَاسَّةِ والاستقرارِ والتّمكنِ والحلولِ والانتقالِ، لا يَحمله العرشُ بل العرشُ وَحَمَلَتُهُ مَحْمُولُونَ بلطفِ قدرته ومقهورون في قبضته.

وَهُوَ فَوْقَ العَرْشِ وَالسَّمَاءِ وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى تُخُومِ الثَّرَى، فَوْقِيَّةً لَا تَزِيدُهُ قُرْبًا إِلَى العَرْشِ وَالسَّمَاءِ كَمَا لَا تَزِيدُهُ بُعْدًا عَنِ الأَرْضِ وَالثَّرَى، بَلْ هُوَ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ العَرْشِ وَالسَّمَاءِ كَمَا أَنَّهُ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ الأَرْضِ وَالثَّرَى؛ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى العَبْدِ من حبلِ الوريدِ وهو على كلِّ شيء شهيد، إِذْ لَا يُمَاثِلُ قُرْبُهُ قُرْبَ الأَجْسَامِ كَمَا لَا تُمَاثِلُ ذَاتُهُ ذَاتَ الأَجْسَامِ.

وَأَنَّهُ لَا يَحُلُّ فِي شَيْءٍ وَلَا يَحُلُّ فِيهِ شَيْءٌ، تَعَالَى عَنْ أَنْ يَحْوِيَهُ مَكَانٌ كَمَا تَقَدَّسَ عَنْ أَنْ يَحُدَّهُ زَمَانٌ، بَلْ كَانَ قَبْلَ أَنْ خَلَقَ الزَّمَانَ وَالمَكَانَ وَهُوَ الآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ.

وَأَنَّهُ بائنٌ عن خلقه بصفاته[1]، ليس فِي ذاته سِوَاهُ وَلَا فِي سِوَاهُ ذَاتُهُ.

وَأَنَّهُ مُقَدَّسٌ عَنِ التَّغَيُّرِ والانتقالِ، لَا تَحُلُّهُ الحوادثُ ولا تعتريه العوارضُ، بل لا يَزَالُ فِي نُعُوتِ جَلَالِهِ مُنَزَّهًا عنِ الزوالِ وَفِي صِفَاتِ كَمَالِهِ مُسْتَغْنِيًا عَنِ زِيَادَةِ الاسْتِكْمَالِ»[2].

والجَامِعُ لِهَذَا كُلِّهِ، الأَدِلَّةُ القَطْعِيَّةُ مِنَ النَّقْلِ والعقلِ الدَّالَّةُ على هذا الإجماعِ على ما سَنُبَيِّنُهُ بعون الله تعالى وتوفيقه..

وَقد نقلَ كثيرٌ من العلماءِ في القديم والحديث إِجْمَاعَ أهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ عَلَى ذلكَ، وهذه نقول بعضهم:

١ - قال الإمام ابن حزم الأندلسي الظاهري (ت/ ٤٥٦هـ) في كتابه «**الفِصَل فِي المِلَل وَالأَهْوَاءِ وَالنِّحَلِ**» عند القَوْل فِي المَكَان والاستواء: «فَأَمَّا القَوْلُ الثَّالث فِي المَكَان، **فَهُوَ أَنّ الله تعالى لَا فِي مَكَان وَلَا فِي زمَان أصلًا، وَهُوَ قولُ الجُمْهُور من أهل السُّنَّة وَبِه نَقُولُ**، وَهُوَ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ لبُطْلَانِ كلِّ مَا عداهُ، وَلقَوْله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىۡءٍ مُّحِيطُۢ﴾ [فُصِّلَتْ/ ٥٤]. فَهَذَا يُوجِبُ ضَرُورَة أَنَّهُ تَعَالَى لَا فِي مَكَانٍ إِذْ لَو كَانَ فِي المَكَانِ لَكَانَ

---

(١) معنى (بائن عن خلقه) عند طوائف المُنَزِّهَةِ: أي غير مشابه لهم، أمّا عند المجسمة فمعناه: منفصل عنهم فوق العرش بذاته.

(٢) الغزالي، **إحياء علوم الدين** (١/ ١٠٨).

المَكَانُ مُحِيطًا بِهِ مِنْ جِهَةٍ مَا أَو من جِهَات وَهَذَا مُنْتَفٍ عَن البَارِي تَعَالَى بِنَصِّ الآيَةِ المذكورة. وَالمَكَانُ شَيْءٌ بِلَا شَكٍّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يكونَ شَيْءٌ فِي مَكَانٍ وَيكونُ هُوَ مُحِيطًا بِمَكَانِهِ هَذَا مُحَالٌ فِي العَقْلِ، يُعْلَمُ امْتِنَاعُهُ ضَرُورَةً وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيق»[1].

٢- قال الإمام أبو منصور البغدادي الشّافعي (ت/ ٤٢٩هـ) في كتابه «**الفرق بين الفرق**» في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السُّنَّة: «وَأَجْمَعُوا على أنّه لَا يَحْوِيهِ مَكَانٌ، وَلَا يَجري عليه زمانٌ، على خلافِ قولِ مَنْ زَعَمَ من الهشاميّة والكرّاميّة أنه مُمَاسٌّ لعرشه، وقد قال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: (**إِنّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ العَرْشَ إِظْهَارًا لِقُدْرَتِهِ لَا مَكَانًا لِذَاتِه**). وقال أيضًا: (**قَدْ كَانَ وَلَا مَكَانٌ وَهُوَ الآنَ عَلَى مَا كَانَ**)»[2].

٣- وقال الإمام فخر الدين الرازي (ت/ ٦٠٦هـ) في تفسير قوله تَعَالَى: ﴿**وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ**﴾ [الحديد/ ٤]: «المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: قَالَ المُتَكَلِّمُونَ: هَذِهِ المَعِيَّةُ إِمَّا بِالعِلْمِ وَإِمَّا بِالحِفْظِ وَالحِرَاسَةِ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَقَدِ انْعَقَدَ الإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ مَعَنَا بِالمَكَانِ وَالجِهَةِ وَالحَيِّزِ»[3].

٤- قال المحدث ملا علي القاري الحنفي (ت/ ١٠١٤هـ): «وَأَمَّا عُلُوُّهُ تَعَالَى عَلَى خَلْقِه، المُسْتَفَادُ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ**﴾ [الأنعام/ ١٨]، فَعُلُوُّ مَكَانَةٍ وَمَرْتَبَةٍ لَا عُلُوّ مَكَانٍ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ بَلْ وَسَائِرِ طَوَائِفِ الإِسْلَامِ مِنَ المُعْتَزِلَةِ وَالخَوَارِجِ وَسَائِرِ أَهْلِ البِدْعَةِ إِلَّا طَائِفَةً مِنَ المُجَسِّمَةِ وَجَهَلَةٍ مِنَ الحَنَابِلَةِ القَائِلِينَ بِالجِهَةِ، تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا»[4].

٥- وقالَ الحافظُ اللُّغَوِيُّ السَّيِّدُ مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ) في كتابه «**إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**» بَعْدَ أَنْ فَرَغَ مِنْ شَرْحِ كلام الإمامِ الغزالي: (**الاستواءُ**

(١) ابن حزم، **الفِصَلُ فِي المِلَلِ وَالأَهْوَاءِ وَالنِّحَلِ** (٢/ ٩٨).

(٢) أبو منصور البغدادي، **الفَرْقُ بَيْنَ الفِرَقِ** (ص/ ٣٢١).

(٣) الرازي، **التفسير الكبير** (٢٩/ ٤٤٩).

(٤) ملا علي القاري، **منح الروض الأزهر شرح الفقه الأكبر** (ص/ ٣٣٢).

لَوْ تُرِكَ عَلَى الاسْتِقْرَارِ وَالتَّمَكُّنِ لَزِمَ مِنْهُ كَوْنُ الْمُتَمَكِّنِ جِسْمًا مُمَاسًّا لِلْعَرْشِ إِمَّا مِثْلَهُ أَوْ أَكْبَرَ مِنْهُ أَوْ أَصْغَرَ وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَمَا يُؤَدِّي إِلَى الْمُحَالِ فَهُوَ مُحَالٌ): «(**تَنْبِيهٌ**): هَذَا الْمُعْتَقَدُ لَا يُخَالِفُ فِيهِ بِالتَّحْقِيقِ سُنِّيٌّ لَا مُحَدِّثٌ وَلَا فَقِيهٌ وَلَا غَيْرُهُ وَلَا يَجِيءُ قَطُّ فِي الشَّرْعِ عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ التَّصْرِيحُ بِلَفْظِ الجِهَةِ، فَالجِهَةُ بِحَسْبِ التَّفْسِيرِ الْمُتَقَدِّمِ مَنْفِيَّةٌ مَعنًى وَلَفْظًا وَكَيْفَ لَا وَالحَقُّ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وَلَوْ كَانَ فِي جِهَةٍ بِذَلِكَ الاعْتِبَارِ لَكَانَ لَهُ أَمْثَالٌ فَضْلًا عَنْ مِثْلٍ وَاحِدٍ»[1].

٦- وَقَالَ شَيْخُ الأَزْهَرِ العَلَّامَةُ سَلِيمُ البِشْرِي (ت/ ١٣٣٥هـ)[2]: «مَذْهَبُ الفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ وَمَا عَلَيْهِ: أَجْمَعَ السُّنِّيُّونَ أَنَّ اللهَ تعالى مُنَزَّهٌ عَنْ مُشَابَهَةِ الحَوَادِثِ، مُخَالِفٌ لَهَا فِي جَمِيعِ سِمَاتِ الحُدُوثِ، ومن ذلك تَنَزُّهُهُ عَنِ الجِهَةِ وَالمَكَانِ، كما دلّت على ذلك البَرَاهِينَ القطعيّة»[3].

٧- وَقَالَ الشيخُ مُحَمَّدُ العَرَبِي التّبَّاني (ت/ ١٣٩٠هـ)[4] في «**براءة الأشعريين من عقائد المخالفين**»: «اتَّفَقَ العُقَلَاءُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ الشَّافِعِيَّةِ وَالحَنَفِيَّةِ وَالمَالِكِيَّةِ وَفُضَلَاءِ الحَنَابِلَةِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الجِهَةِ وَالجِسْمِيَّةِ وَالحَدِّ وَالمَكَانِ وَمُشَابَهَةِ مَخْلُوقَاتِهِ»[5].

---

(١) مرتضى الزبيدي، **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين (٢/ ١٠٥)**.

(٢) هو سليم بن أبى فراج بن سليم بن أبي فراج البشري، شيخ الجامع الأزهر، من فقهاء المالكية، وُلِدَ في محلة بشر (من أعمال شبرخيت - بمصر) وَتَعَلَّمَ وَعَلَّمَ في الأزهر، وَتَوَلَّى نقابة المالكية، ثُمَّ مشيخة الأزهر مرّتين، وَتُوُفِّيَ بالقاهرة. انظر: الزركلي، **الأعلام** (٣/ ١١٣).

(٣) نقله عنه الشيخ العلامة سلامة القضاعي العزامي (ت/ ١٣٧٦هـ) في «**فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان**» (ص/ ٧٤).

(٤) هو العلامة، المؤرخ، الأديب، المؤلف محمد العربي بن التباني بن الحسين بن عبدالرحمن ابن يحيى السطيفي الجزائري المدرس بالحرم الشريف. تُوُفِّيَ في شهر صفر عام (١٣٩٠هـ) (نيسان ١٩٧٠م) بمكة المكرمة، وَصُلِّيَ عليه بالمسجد الحرام وَدُفِنَ بمقابر المعلاه.

(٥) **محمد عربي التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين (١/ ٨٧)**.

أَمَّا المُعْتَزِلَةُ، فقد نَصَّ علماؤهم ونظّارهم على هذه العقيدة التَّنْزِيهِيَّةِ في كتبهم العقديّة والأصوليّة، وهذا قول جهبذٍ منهم وهو القاضي عبد الجبار المعتزلي الشّافعي (ت/ ٤١٥هـ)[١]، قال في كتابه «**الأصول الخمسة**» ما نصه: «وتعلم أنّه لا يُشْبِهُ الأجسامَ، ولا يجوز عليه ما يجوز عليها من الصّعود والهبوط والتّنقل والتّغيّر والتّركيب والتّصوير والجارحة والأعضاء. وتعلم أنّه لا يُشْبِهُ الأعراض التي هي الحركات والسكون والألوان والطعوم والروائح»[٢].

وقال: «فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الدَّلِيلُ على أنّه تعالى ليس بِجِسْمٍ؟ قيل له: لأنّه تعالى لو كان جِسْمًا لوجبَ أن يكونَ مُحْدَثًا، لأنّ الجِسْمَ لَا يَخْلُو مِنَ الحوادثِ، ولكانَ لا يصح أن يفعلَ الجِسْمُ كما لا يصح مِنَّا أن نفعلَ الأجسامَ»[٣].

وَنَقَلَ القاضي عبدُ الجبّار المعتزليُّ الشَّافِعِيُّ إجماعَ المعتزلة على ما قَرَّرَهُ من تنْزيهِ الله تعالى عن الجسميّة ولوازمها، حيث قال: «أجمعت المعتزلةُ على أنّ لِلْعَالَم مُحْدَثًا قديمًا قادرًا عَالِـمًا حَيًّا لا لمعان، ليس بجسم ولا عرضٍ ولا جوهرٍ، عَيْنًا واحدًا[٤]، لا يُدْرَكُ بحاسة، عدلًا حكيمًا، لا يفعلُ القبيحَ...»[٥].

وقد نقل إجماعَ المعتزلة على تلك العقيدة التَّنْزِيهِيَّةِ أيضًا الإمام أبو الحسن الأشعري (ت/ ٣٢٤هـ) في كتابه «**مقالات الإسلاميين**»، فقال: «أَجْمَعَتِ المُعْتَزِلَةُ: على أَنَّ اللهَ

(١) هو عبد الجَبَّار بن أَحْمد بن عبد الجَبَّار بن أَحْمد بن الخَلِيلِ بن عبد الله، القَاضِي، أَبُو الحسن، الهمذاني الأسدأباذي، وَهُوَ الَّذِي تُلَقِّبُهُ المُعْتَزِلَةُ قَاضِي القُضَاة وَلَا يُطلقون هَذَا اللقبَ على سِوَاهُ وَلَا يَعْنُونَ بِهِ عِنْدَ الإِطْلَاقِ غَيْرَهُ. كَانَ إِمَامُ أهلِ الاعتزالِ فِي زَمَانِهِ وَكَانَ ينتحلُ مَذْهَبَ الشَّافِعِي فِي الفُرُوعِ، وَله التصانيف السائرة وَالذكر الشَّائِع بَيْنَ الأُصُولِيِّينَ. عَمَّرَ دهرًا طَويلًا حَتَّى ظَهَرَ لَهُ الأَصْحَابُ، وَبَعُدَ صِيتُهُ، ورحلت إِلَيْهِ الطلاب وَوُلِّيَ قَضَاءَ الرَّيِّ وأعمالها. وَتُوُفِّيَ فِيهَا وَدُفِنَ فِي دَارِهِ.

انظر: تاج الدين السبكي، **طبقات الشّافعيّة الكبرى** (٥/ ٩٧).

(٢) القاضي عبد الجبار، **الأصول الخمسة** (ص/ ٧١).

(٣) المصدر السابق، (ص/ ٧٤).

(٤) أي: ذاتًا واحدًا.

(٥) القاضي عبد الجبار، **المنية والأمل** (ص/ ١٣).

واحدٌ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وليس بِجِسْم ولا شبحٍ ولا جثّةٍ ولا صورةٍ ولا لَـحْمٍ ولا دَمٍ ولا شخصٍ، ولا جوهرٍ ولا عرضٍ، ولاً بذي لونٍ ولا طعمٍ ولا رائحةٍ ولا مجسةٍ، ولاً بذي حرارةٍ ولا برودةٍ، ولا رطوبةٍ ولا يبوسةٍ، ولا طولٍ ولاً عرضٍ ولا عمقٍ، ولا اجتماعٍ ولا افتراقٍ، ولا يتحركُ ولا يسكنُ ولا يَتَبَعَّضُ، وليس بذي أبعاضٍ وأجزاءٍ وجوارحَ وأعضاءَ، وليس بذي جهاتٍ، ولا بذي يَمِينٍ وَشِمَالٍ وأمامٍ وخلفٍ وفوقٍ وتحتٍ، ولا يُـحِيطُ به مكانٌ ولا يجري عليه زمان، ولا تَجُوزُ عليه المُمَاسَّةُ ولا العزلةُ ولا الحلول في الأماكن، ولا يُوصَفُ بشيءٍ من صفاتِ الخلقِ الدَّالَّةِ على حَدَثِهِمْ، ولا يُوصف بأنّه متناه، ولا يُوصف بِمَسَاحَةٍ ولا ذهاب في الجهات، وليس بِمَحْدُودٍ ولا والدٍ ولا مولودٍ، ولا تُـحِيطُ بـه الأقدارُ، ولا تـحجبه الأستار، ولا تدركه الحواسُ، ولا يُقَاسُ بالنّاس، ولا يُشْبِهُ الخلقَ بوجهٍ من الوجوهِ، ولا تَجْرِي عليه الآفات، ولا تَحُلُّ به العاهات، وكلّ ما خَطَرَ بالبالِ وَتُصُوِّرَ بالوهم فَغَيْرُ مُشَبَّهٍ له، لَمْ يَزَلْ أَوَّلًا سابقًا مُتَقَدِّمًا لِلْمُحْدَثَاتِ، موجودًا قبل المخلوقاتِ، وَلَم يزل عَالِـمًا قادرًا حَيًّا، وَلَا يزالُ كذلك، لا تراهُ العيونُ، ولا تُدْرِكُهُ الأبصارُ، ولا تُحِيطُ به الأوهامُ، ولا يُسمع بالأسماع، شيءٌ لا كالأشياءِ، عَالِمٌ قادرٌ حيّ لا كالعلماء القادرين الأحياء.

وأنّـه القديـمُ وحدَه ولا قديـمَ غَيْـرُهُ، ولا إلـهَ سِوَاهُ، ولا شريكَ لـه فـي ملكه، ولا وزيرَ له في سلطانه، ولا مُعين على إنْشَاءِ ما أنشأَ وَخَلْقِ مَا خَلَقَ، لَم يَخلق الخلقَ على مثالٍ سَبَق، وليسَ خَلْقُ شَيْءٍ بأهونَ عليهِ مِـن خَلْقِ شَيْءٍ آخـرَ ولا بأصعبَ عليه منه، لا يجوزُ عليه اجترارُ المنافعِ، ولا تلحقه المضارُ، ولا يناله السُّرُورُ وَاللَّذَاتُ، ولا يصلُ إليه الأذى والآلامُ، ليس بذي غايةٍ فيتناهى، ولا يـجوزُ عليه الفناءُ، ولا يلحقه العجزُ وَالنَّقْصُ، تقدّسَ عن ملامسةِ النساءِ وعن اتخاذِ الصّاحبةِ والأبناءِ.

فهذه جملةُ قولهم في التّوحيدِ، وقد شاركهم في هذه الجملةِ (**الخوارجُ**) وَطَوَائِفُ مِن (**المُرْجِئَةِ**) وَطَوَائِفُ مِنَ (**الشِّيَعِ**)»[1].

---

(١) الأشعري، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** (١/ ١٣٠ - ١٣١).

وكما أشار الإمام الأشعريُّ، فَإِنَّ الشِّيعَةَ أَجْمَعَتْ على هذه العقيدةِ التَّنْزِيهِيَّةِ أيضًا ولَم يشذَّ منهم إِلَّا هشام بن الحكم (ت/ ١٧٩هـ) وهشام بن سالم الجواليقي[١] وأتباعهما الّذين سُمُّوا بالهشاميّة، وقد تَبَرَّأَ منهم أئمّة أهل البيت وحذّروا منهم كما سيأتي لَاحِقًا عند الحديث عن التّجسيم في المطلب الثاني (ص/ ٧١ - ٧٢).

ويكفي في بيان اتفاق وإجماع الشيعة بِجَناحَيْها الإماميّة والزّيديّة على ما ذُكِرَ من تَنْزِيهِ الله تعالى عن الجِسْمِيَّةِ ولوازمها، ما وَرَدَ عَنْ أَئِمَّةِ أهل البيت مِن أقوالٍ صريحةٍ في ذلك، وهذه بعض منها:

١- الإمام عليّ بن أبي طالبٍ (ت/ ٤٠هـ):

قال الإمام الحافظ أبو نُعيم الأصفهاني (ت/ ٤٣٠هـ) في ترجمة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: حدثنا أبوبكر أحمد بن محمد بن الحارث، ثنا الفضل بن الحباب الجمحي، ثنا مسدد، ثنا عبد الوارث بن سعيد[٢]، عن محمد بن إسحاق[٣]، عن النعمان بن سعد[٤]،

---

(١) لم تُحدّد لنا المصادر تاريخ وفاته ومكانها، إلاّ أنّه كان من أعلام القرن الثاني الهجري.

(٢) قال الذهبي في «**العلو للعلي الغفار**» (ص/ ٨١) عن إسناد هذا الحديث: «صحّ إلى عبد الوارث».

(٣) الصواب عبد الرحمن بن إسحاق كما في «**العلو**» (ص/ ٨١) للذهبي، قال عنه البخاري: «يُضَعَّفُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَنَظَرْتُ فِي حَدِيثِهِ فَإِذَا حَدِيثُهُ مُقَارِبٌ». [انظر: الترمذي، علل الترمذي الكبير (ص/ ١٧٨)]. ومعنى قوله: (حديثه مقارب)؛ أي: قريب من حديث الثّقات، قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في «**إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**» (١/ ٢٥٤): «قال عبد الحقّ الأشبيلي في «**كتاب التهجد**» (ق ٦٥/ ١) فى قول البخاري في أبي ظلال: «مقارب الحديث»: «يُريد أنّ حديثه يقرب من حديث الثّقات، أي لا بأس به».». انتهى.
قلتُ: وقد صحّح الإمام الحاكم في المستدرك (٢/ ٤٠٧) (رقم/ ٣٤٢٢) ووافقه الذهبي حديثه عن النّعمان بن سعد على شرط مسلم.

(٤) من أصحاب الإمام علي بن أبي طالب ﵁، أخرج له الترمذي في سننه (٣/ ١١٧) (رقم/ ٧٤١) وحسّن حديثه، ووثّقه ابن حبان في «**الثقات**» (٥/ ٤٧٢).

قال: كنتُ بالكوفةِ في دارِ الإمارةِ دارِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِذْ دَخَلَ علينا نَوْفُ بْنُ عَبْدِ الله، فقالَ: يَا أَمِيرَ المؤمنينَ، بالبابِ أربعونَ رجلًا من اليهودِ. فَقَالَ عَلِيٌّ: «عَلَيَّ بِهِمْ». فَلَمَّا وَقَفُوا بَيْنَ يَدَيْهِ، قالوا له: يَا عَلِيُّ، صِفْ لَنَا رَبَّكَ هَذَا الَّذِي فِي السَّمَاءِ، كَيْفَ هُوَ؟ وَكَيْفَ كَانَ؟ وَمَتَى كانَ؟ وَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ؟ فَاسْتَوَى عَلِيٌّ جالسًا، وَقَالَ: «**معشرَ اليهودِ، اسْمَعُوا مِنِّي وَلَا تُبَالُوا أَنْ لَا تَسْأَلُوا أَحَدًا غَيْرِي**[1]**! إِنَّ رَبِّي** ﷻ **الأَوَّلُ لَمْ يَبْدُ مِمَّا**[2]**، وَلَا مُمَازِجٌ مَعْ مَا**[3]**، وَلَا حَالٌّ وَهْما**[4]**، وَلَا شَبَحٌ يُتَقَصَّى**[5]**، وَلَا مَحْجُوبٌ فَيُحْوَى**[6]**، وَلَا كَانَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ فَيُقَالُ: حَادِثٌ**[7]**، بَلْ جَلَّ أَنْ يُكَيَّفَ المُكَيِّفُ لِلأَشْيَاءِ كَيْفَ كَانَ**[8]**، بَلْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزُولُ**[9] **لاخْتِلَافِ الأَزْمَانِ وَلَا لِتَقَلُّبِ شَأْنٍ بَعْدَ شَأْنٍ. وَكَيْفَ يُوصَفُ بِالأَشْبَاحِ**[10]**، وَكَيْفَ يُنْعَتُ بِالأَلْسُنِ الفِصَاحِ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي الأَشْيَاءِ فَيُقَالُ: بَائِنٌ، وَلَمْ يَبِنْ عَنْهَا فَيُقَالُ: كَائِنٌ**[11]**؟! بَلْ هُوَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ، وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ**[12]**، وَأَبْعَدُ فِي الشَّبَهِ مِنْ كُلِّ بَعِيدٍ (...). فَهُوَ العَالِمُ**

---

(١) أي ما سأقوله لكم هذا هو الحق، لا تحتاجون أن تسألوا بعد ذلك أحدًا آخر عنه.

(٢) أي أن الله تعالى لَمْ يكن معدومًا ثُمَّ ظهر، فهو الأوّل الّذي لا ابتداء لوجوده.

(٣) أي لا يحلّ في شيء، فالله تعالى ليس مُمْتَزِجًا داخلاً في شيء آخر.

(٤) أي لا يُتَوَهَّمُ في الوهم أن يحلّ في شيء، فالله تعالى ليس كما يقتضي الوهم.

(٥) أي ليس جِسْمًا مُـخْتَفِيًا فَيُطْلَبَ.

(٦) أي ليس بمحدود كي يُحوى من كل الجهات كما زعمتم أنه في السّماء.

(٧) الحادث هو المخلوق الّذي وُجِدَ بعد عدمٍ، فالله تعالى ليس من شيء لأنه إذ هو كان من شيء كان حادثًا والقديم يُغاير المُحْدَث.

(٨) أي يتقدّس الله تعالى أن يُوصف بالكيفيّة لأنه هو الّذي كَيَّفَ الكَيْفَ، والكيفية هي عبارة عن سِمات الحوادث من الهيئات والصور والأحوال.

(٩) هو عبارة عن القدم والبقاء.

(١٠) أي الأجسام.

(١١) أي أَنَّ الله لَمْ يتشابه بها أصلًا حتى نقول: بائن؛ أي منفصل عن خلقه، أو كائن: أي حالٌّ في شيء، فهذه الأمور كلّها من خصائص الأجسام وواجب الوجود تعالى لا يُشبه الأجسام ولا يُماثلها.

(١٢) أي أعلم من العباد بأنفسهم.

بِكُلِّ مَكَانٍ، وَكُلِّ حِينٍ وَأَوَانٍ، وَكُلِّ نِهَايَةٍ وَمُدَّةٍ.

وَالأَمَدُ إِلَى الخَلْقِ مَضْرُوبٌ[١]، وَالحَدُّ إِلَى غَيْرِهِ مَنْسُوبٌ[٢] (...).

سُبْحَانَهُ، كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا بِلَا جَوَارِحَ وَلَا أَدَوَاتٍ وَلَا شَفَةٍ وَلَا لَهَوَاتٍ[٣]، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ تَكْيِيفِ الصِّفَاتِ. مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهَنَا مَحْدُودٌ فَقَدْ جَهِلَ الخَالِقَ المَعْبُودَ، وَمَنْ ذَكَرَ أَنَّ الأَمَاكِنَ بِهِ تُحِيطُ لَزِمَتْهُ الحَيْرَةُ وَالتَّخْلِيطُ، بَلْ هُوَ المُحِيطُ بِكُلِّ مَكَانٍ.

فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا أَيُّهَا المُتَكَلِّفُ[٤] لِوَصْفِ الرَّحْمَنِ بِخِلَافِ التَّنْزِيلِ وَالبُرْهَانِ فَصِفْ لِي جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، هَيْهَاتَ! أَتَعْجَزُ عَنْ صِفَةِ مَخْلُوقٍ مِثْلِكَ وَتَصِفُ الخَالِقَ المَعْبُودَ؟! وَأَنْتَ لَا تُدْرِكُ صِفَةَ رَبِّ الهَيْئَةِ وَالأَدَوَاتِ، فَكَيْفَ مَنْ لَمْ تَأْخُذْهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ؟! لَهُ مَا فِي الأَرْضِينَ وَالسَّمَوَاتِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَهُوَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ»[٥].

٢- الإمام الحسن بن علي (ت/ ٥٠):

روى شيخ الطائفة الإماميّة الشيخ الصدوق (ت/ ٣٨١هـ)[٦] في كتاب «التّوحيد»: باب التّوحيد ونفي التّشبيه: عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن بعض أصحابنا رفعه، قال: جاءَ رجلٌ إلى الحسن بْنِ عَلِيٍّ عليهما السلام، فقال له: يَا ابنَ رسولِ الله، صِفْ لِي رَبَّكَ حَتَّى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فأطرقَ الحسنُ بْنُ عَلِيٍّ عليهما السلام مَلِيًّا، ثُمَّ

---

(١) الأمد هو الأجل وهو نهاية عمر الإنسان.

(٢) أي ليس له تعالى حدّ أي مسافات تحدّه، لأنّ ذلك هو من سِمَات الحوادث.

(٣) جمع اللهاة، وهو اللحمة المشرفة على الحلق في أقصى سقف الفم.

(٤) المتكلف: هو شديد التعرض لِمَا لا يعنيه، ومراده رضوان الله عليه: أنّ الإنسان لما عجز عن وصف الملائكة وصفًا حقيقيًّا فهو عن وصف حقيقة الله تعالى أعجز.

(٥) أبو نُعيم، **حِلْيَةُ الأولياء وطبقات الأصفياء** (١/ ٧٢ - ٧٣).

(٦) هو محمد بن علي بن الحسين بن موسى بابويه القمي، وَيُعْرَفُ بالشيخ الصدوق، مُحَدِّثٌ إمامي كبير، لَمْ يُرَ في القمّيّين مثله. نزل بالري وارتفع شأنه في خراسان، وَتُوُفِّيَ وَدُفِنَ في الري. له نحو ثلاثمئة مصنف. الزركلي، **الأعلام** (٦/ ٢٧٤).

رفعَ رَأْسَهُ، فقال: «**الحَمْدُ لله الَّذي لَمْ يَكُنْ لَهُ أَوَّلٌ مَعْلُومٌ**[١] **وَلَا آخِرُ مُتَنَاهٍ**[٢]**، وَلَا قَبْلٌ مُدْرَكٌ، وَلَا بَعْدٌ مَحْدُودٌ، وَلَا أَمَدٌ بِحَتَّى**[٣]**، وَلَا شَخْصٌ فَيَتَجَزَّأَ، وَلَا اخْتِلَافُ صِفَةٍ فَيَتَنَاهَى**[٤]**، فَلَا تُدْرِكُ العُقُولُ وَأَوْهَامُهَا، وَلَا الفِكَرُ وَخَطَرَاتُهَا، وَلَا الأَلْبَابُ وَأَذْهَانُهَا صِفَتَهُ، فَتَقُولَ: مَتَى**[٥]**؟ وَلَا بُدِئَ مِمَّا**[٦]**، وَلَا ظَاهِرَ عَلَى مَا**[٧]**، وَلَا بَاطِنَ فِيمَا**[٨]**، وَلَا تَارِكَ فَهَلَّا**[٩]**. خَلَقَ الخَلْقَ فَكَانَ بَدِيئًا بَدِيعًا، ابْتَدَأَ مَا ابْتَدَعَ، وَابْتَدَعَ مَا ابْتَدَأَ، وَفَعَلَ مَا أَرَادَ، وَأَرَادَ مَا اسْتَزَادَ، ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّ العَالَمِينَ**»[١٠].

٣- الإمام علي بن الحسين بن علي زين العابدين (ت/ ٩٥هـ)[١١]:

روى خاتمة الحفّاظ واللّغويين عند أهل السُّنَّةِ السَّيِّدُ مرتضى الزّبيدي الحنفي

---

(١) أي: هو الأزلي الّذي لا بداية لوجوده

(٢) أي: هو الأبدي الّذي لا انتهاء لوجوده.

(٣) أي: ليس له نهاية فيسأل عنه بـ (حَتَّى).

(٤) أي: لا يتّصف الله بالصّفات الذاتية المتضادة، لأنّ ذلك يستلزم النقص والتناهي.

(٥) أي: لا يجوز أن تقولَ العقولُ: مَتَى وُجِدَ لأنّ (مَتَى) للزمان والله مقدّس عن (الزّمان).

(٦) أي: لَم يبتدئه أحدٌ.

(٧) أي: ولا ظاهر على شيء ماديّ.

(٨) أي: ولا يحل في شيء.

(٩) أي: ولا هو تارك ما ينبغي فعله، فَيُقَالُ: هلّا تركه.

(١٠) الصدوق، **التّوحيد** (ص/ ٥١).

(١١) قال الذهبي في ترجمته: «علي بن الحسين بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، زين العابدين، أبو الحسين، الهاشمي، المدني، رضي الله عنه، حضر كربلاء مريضا، فقال عمر بن سعد: لا تعرضوا لهذا. وكان يومئذ ابن نيف وعشرين سنة (...). قال الزهري: ما رأيتُ أحدا كان أفقه من علي بن الحسين (...). وقال أبو حازم الأعرج: ما رأيت هاشميًّا أفضل منه. وعن ابن المسيَّب قال: ما رأيتُ أورع منه. وقال مالك: بلغني أنه كان يُصَلّي في اليوم والليلة ألف ركعة إلى أن مات. قال: وكان يُسَمَّى زين العابدين لعبادته». الذهبي، **تذكرة الحفاظ** (١/ ٧٥).

(ت/ ١٢٠٥هـ) في كتابه «**إتحاف السادة المتقين**» بإسناده: عن محمد التقي، عن أبيه علي الرضا، عن أبيه موسى الكاظم، عن أبيه جعفر الصادق، عن أبيه محمد الباقر، عن أبيه الإمام السّجاد ذي الثّفنات زين العابدين علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب ﷺ أجمعين، أنّه كان يقول يوم عرفة: «**الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ، رَبَّ الأَرْبَابِ، وَإِلَهَ كُلِّ مَأْلُوهٍ، وَخَالِقَ كُلِّ مَخْلُوقٍ، وَوَارِثَ كُلِّ شَيْءٍ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَلَا يَعْزُبُ عَنْهُ عِلْمُ شَيْءٍ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبٌ. أَنْتَ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الأَحَدُ المُتَوَحِّدُ الفَرْدُ المُتَفَرِّدُ. (...) وَأَنْتَ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الأَوَّلُ قَبْلَ كُلِّ أَحَدٍ، وَالآخِرُ بَعْدَ كُلِّ عَدَدٍ. وَأَنْتَ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الدَّانِي فِي عُلُوِّهِ، وَالعَالِي فِي دُنُوِّهِ. (...) أَنْتَ الَّذِي لَا يَحْوِيكَ مَكَانٌ، وَلَمْ يَقُمْ لِسُلْطَانِكَ سُلْطَانٌ، وَلَمْ يُعِيكَ بُرْهَانٌ وَلَا بَيَانٌ (...). أَنْتَ الَّذِي لَا تُحَدُّ فَتَكُونَ مَحْدُودًا، وَلَمْ تُمَثَّلْ فَتَكُونَ مَوْجُودًا، وَلَمْ تَلِدْ فَتَكُونَ مَوْلُودًا (...). سُبْحَانَكَ، لَا تُحَسُّ وَلَا تُجَسُّ وَلَا تُمَسُّ وَلَا تُكَادُ وَلَا تُمَاطُ وَلَا تُنَازَعُ وَلَا تُجَارَى وَلَا تُمَارَى وَلَا تُخَادَعُ وَلَا تُمَاكَرُ...**»[١].

٤- الإمام جعفر بن محمد الصادق (ت/ ١٤٨هـ)[٢]:

روى الشيخ الصّدوق (ت/ ٣٨١هـ) في كتاب «التّوحيد»: باب نفي المكان والزّمان والسّكون والحركة والنّزول والصّعود والانتقال عن الله ﷻ:

- عن المفضلِ بنِ عمر، عن أَبِي عبدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «**مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ فِي شَيْءٍ أَوْ مِنْ**

---

(١) الزبيدي، **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين** (٤/ ٣٨٠).

(٢) قال الإمام الذهبي في «**تذكرة الحفاظ**» (١/ ١٦٦): «جعفر بن محمد بن علي ابن الشهيد الحسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي، الإمام، أبو عبد الله العلوي، المدني، الصادق، أحد السادة الأعلام (...). وعن أبي حنيفة، قال: ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد. وقال أبو حاتم: ثقة لا يُسئل عن مثله. وعن صالح بن أبي الأسود، سَمِعْتُ جعفر بن محمد يقول: (**سلوني قبل أن تفقدوني، فإنه لا يُحدثكم أحد بعدي بِمِثْلِ حَدِيثِي**)».

شَيْءٍ أَوْ عَلَى شَيْءٍ فَقَدْ أَشْرَكَ، لَوْ كَانَ اللهُ ﷻ عَلَى شَيْءٍ لَكَانَ مَحْمُولًا، وَلَوْ كَانَ فِي شَيْءٍ لَكَانَ مَحْصُورًا، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَيْءٍ لَكَانَ مُحْدَثًا»[١].

٥- الإمام موسى الكاظم (ت/ ١٨٣هـ)[٢]:

روى الشيخ الصدوق (ت/ ٣٨١هـ) في كتاب «التّوحيد»: باب أنّه ﷻ ليس بِجِسْمٍ ولا صورة:

- عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَسْأَلُهُ عَنِ الجِسْمِ وَالصُّورَةِ، فَكَتَبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**سُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، لَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ**»[٣].

٦- الإمام محمد بن علي الجواد (ت/ ٢٢٠هـ)، ٧- وولده علي بن محمد الهادي (ت/ ٢٥٤هـ):

- وعن الحسن بن العباس بن حريش الرازي، عن بعض أصحابنا، عن الطيّب - يعني علي بن محمد - وعن أبي جعفر الجواد عليهما السلام، أنهما قالا: «**مَنْ قَالَ بِالجِسْمِ فَلَا تُعْطُوهُ مِنَ الزَّكَاةِ وَلَا تُصَلُّوا وَرَاءَهُ**»[٤].

---

(١) الصدوق، التّوحيد (ص/ ١٩٢). وذكره الإمام عبد الكريم القشيري في «**الرسالة**» (١/ ٢٩).

(٢) قال الذهبي في «**سير أعلام النبلاء**» (٦/ ٢٧٠): «الإمام، القدوة، السَّيِّدُ أبو الحسن العلوي، والد الإمام علي بن موسى الرضا، مدني نزل بغداد. وحدث بأحاديث عن أبيه. ذكره أبو حاتم فقال: ثقة صدوق، إمام من أئمة المسلمين. قلت: له عند الترمذي، وابن ماجه حديثان. قيل: إنه وُلِدَ سنة ثمان وعشرين ومئة بالمدينة. قال الخطيب: أقدمه المهدي بغداد، ورده. ثُمَّ قدمها. وأقام ببغداد في أيام الرّشيد، قدم في صحبة الرشيد سنة تسع وسبعين ومئة، وحبسه بها إلى أن تُوُفِّيَ فِي مَحْبَسِهِ».

(٣) الصدوق، **التّوحيد** (ص/ ١٠٥).

(٤) الصدوق، **التّوحيد** (ص/ ١٠٩).

أمّا الشّيعة الزَّيْدِيَّةُ، فقد قال السَّيِّدُ العلامة الأمير الحسين بن بدر الدين (ت/ ٦٦٣)[١] في المسألة السّابعة من عقيدة أهل البيت: «ونعتقد أنه تعالى لا يشبه الأشياء، والّذي يدلّ على ذلك أنّه لو أشبهها لوجب أن يكون جِسْمًا أو جوهرًا أو عرضًا، وذلك لا يجوز (...)»[٢].

أمّا الإباضيّة، فقد قال علامتهم أبو الحسن البسيوي (ت/ ٣٦٣هـ)[٣] في كتابه «**الجامع**»: «وإن أردت ما هو: أي الأجناس هو؟ فالله تعالى ليس بذي جنس مُؤَلَّف ولا صورة، لأنّه قال أنّه: ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر/ ٢٤]، و ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر/ ٦٢]، وقال: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه/ ٦]. فإن قال: وَلِمَ أَنْكَرْتُمْ أَنْ يكونَ اللهُ تبارك وتعالى جِسْمًا؟

قيل له: أنكرنا ذلك أن يكون القائلُ أراد بقوله ما أنكرتم أن يكون طويلًا عريضًا عميقًا مجتمعًا، أو يكون أراد: تُسمّونه جِسْمًا وإن لَم يكن طويلًا عريضًا عميقًا مجتمعًا، فإن أراد أن يكون كذلك – كما يُقال في الأجسام فيما أثبتنا – فهذا لا يجوز لأنّ المجتمِع لا يكون شيئًا واحدًا، وأقلّ الاجتماع يكون بين الشيئين، لأنّ الشّيء الواحد لا يكون لنفسه جامعًا، وقد ثبت بالاتّفاق أنّ الله ﷻ واحد، فبطل بذلك أن يكونَ مجتمعًا. وإن أراد: لِمَ لا تُسمونه جسْمًا، وإن لَم يكن طويلًا عريضًا عميقًا مجتمعًا؟ فالأسماء ليست إلينا، ولا يجوز لنا أنْ نُسَمِّي اللهَ باسم لَم يُسَمِّ به نفسه في كتابه، ولا سَمَّاهُ رسولُ الله، ولا أجمعَ المسلمون عليه، وليس لنا أن نَصف الله بغير ما وصف به نفسه»[٤].

---

(١) هو الأمير الحسين بن (بدر الدين) محمد بن أحمد بن يحيى بن يحيى اليحيوي الهادوي الحسني اليمني، حافظ كبير، مجتهد، سياسي، نبغ في شَتَّى العلوم، نشأته في جهات صعدة هجرة في اليمن واشتهر بعلمه وتصانيفه. انظر: عبد السلام بن عباس الوجيه، أعلام المؤلفين الزيدية (ص/ ٣٩٢).

(٢) الحسين بن بدر الدين، **ينابيع النّصيحة في العقائد الصحيحة** (ص/ ٥٢ – ٥٣).

(٣) هو الشيخ العلامة، علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسن البسيوي، نسبة إلى قرية بسيا من أعمال بهلا (سلطنة عمان)، ويُقال له البسياني. أحد كبار علماء الإباضية في القرن الرابع الهجري. انظر: محمد صالح ناصر، معجم أعلام الإباضية (قسم المشرق) (ص/ ٢٤٩).

(٤) البسيوي، **جامع أبي الحسن البسيوي** (١/ ٢٨).

وبهذا نختم الكلام عن إجماع علماء الأُمَّةِ الإسلامية بمختلف طوائفها ومذاهبها في تنزيه الله تعالى عن الجسميّة ولوازمها، لنبدأ بالأدلّة النّقليّة والعقليّة التي بَنَوْا عليها هذا الإجماع الصّحيح[1].

ثانيًا: الأَدِلَّةُ النَّقْلِيَّةُ القَطْعِيَّةُ عَلَى تَنْزِيهِ اللهِ تعالى عَنِ الجِسْمِيَّةِ وَلَوَازِمِهَا

أ - الآيَاتُ القُرْآنِيَّةُ:

تعددت الآيات القرآنية المُحْكَمَاتُ التي اسْتُنْبِطَ منها وجوهٌ في الدّلالة على تَنْزِيهِ اللهِ تعالى عن الجسميّةِ ولوازمها من الحَيِّزِ والمكانِ والجهة وقبول الأعراض وما شابه؛ وهذه بعضٌ منها:

الآية الأولى: قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى/ ١١].

وَهُوَ أَوْضَحُ دَلِيْلٍ نَقْلِيٍّ في ذَلِكَ جَاءَ في القُرآنِ، وهو نصٌّ قطعيُّ الثّبوت والدّلالة على أن الله تعالى ليس جِسْمًا ولا مُتَحَيِّزا ولا متجزّئًا ولا متركبًا ولا مُحْتَاجًا لأحدٍ ولا إِلَى مكانٍ ولا إِلَى زمانٍ[2].

قال الإمام فخر الدين الرازي (ت/ ٦٠٦هـ) في تفسير هذه الآية: «احتجّ علماءُ التّوحيد قديمًا وحديثًا بهذه الآية في نفي كونه تعالى جِسْمًا مركبًا من الأعضاء والأجزاء وحاصلًا

---

(١) لا بُدَّ أن نَلفت الانتباه إلى أنّ الموضوع الوحيد الذي اتفقت فيه طوائف الإسلام كافّة بعد أركان الإسلام هو تَنْزِيه الله تعالى عن الجسميّة ولوازمها، ولم يشذّ منهم في هذا الموضوع إلا مجسّمة الحنابلة وحشوية أهل الحديث الذين أثبتوا لله تعالى الجسميّة ولوازمها من المكان والحيّز والجوارح والأعضاء - وسيأتي أقوال أئمّتهم ونظّارهم في ذلك (ص/ ٦٣ - ٩٨) - ونسبتهم في هذه الأُمَّةِ قليلة جِدًّا بالنّسبة لجمهور الأُمَّةِ الإسلاميّة مِنَ الأشاعرة والماتريدية وفضلاء الحنابلة الّذين يُمثِّلُونَ السّواد الأعظم من أهل السُّنَّةِ، ومِنْ بَاقِي الطّوائف الإسلاميّة مِنَ الإباضيّة، والإماميّة، والزّيديّة.

(٢) انظر: محمد عبد العظيم الزرقاني، **مناهل العرفان في علوم القرآن** (٢/ ٢١٠).

في المكان والجهة، وقالوا: لو كان جِسْمًا لكان مِثْلًا لسائر الأجسام، فيلـزم حصول الأمثال والأشباه له، وذلك باطلٌ بصريحِ قولـه تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾»(١).

الآية الثانية: قولُ اللهِ تعلى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص/ ١ – ٤].

تكلّم علماء التفسير في فضل هذه السّورة وما جاء فيها من الأحاديث التي تُفيد أنّها تعدل ثلث القرآن، لأَنَّ القرآنَ العظيم يَشْمَلُ مواضيع: (العقائد) و(الأحكام) و(الأخلاق) وهذه السّورة تدل بشكلٍ جامع على موضوع (العقائد) والّذي من أهم مباحثه تَنْزِيهُ اللهِ سبحانه عن مُمَاثَلَةِ المَخْلوقَاتِ.

وأشاروا إلى استنباط دلالة السّورة على نَفْيِ التّجسيم عنه تعالى من ثلاثة مواضع: الأول: قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. والثاني: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾. والثالث: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾.

وسبب نزولها: أنّ المشركين سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقالوا: انسب لنا ربّك ؟ فأنزل الله عزّ وجل سورة الإخلاص(٢).

وَفِـي رِوَايَةٍ أُخْرَى عندَ ابنِ أَبِي حَاتِـم (ت/ ٣٢٧هـ) في تفسيره: «عَنِ ابنِ عبّاس، أَنَّ اليَهُودَ جَاءَتِ النَّبِيَّ صلى الله عليه [وآله] وسلم، مِنْهُمْ كَعْبُ بْنُ الأَشْرَفِ وَحُيَيُّ بْنُ أَخْطَبَ، فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، صِفْ لَنَا رَبَّكَ الَّذِي بَعَثَكَ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾، فَيَخْـرجُ مِنْهُ الوَلَدُ، ﴿وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ فَيُخْرَجُ مِنْ شَيْءٍ»(٣).

قال الإمام فخر الدين الرازي بعد أن ذكر السّبب المذكور لِنُزُولِ الآية: «إذا عرفتَ

(١) الرازي، **التفسير الكبير** (٢٧/ ٥٨٢).

(٢) رواه أحمد في «**المسند**» (٥/ ١٣٣) (رقم/ ٢١٢٥٧).

(٣) ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم** (٤/ ٣٤٧٤).

هذا، فنقول: هذه السورة يجب أن تكونَ من المحكماتِ لا من المتشابهاتِ، لأنّهُ تعالى جعلها جوابًا عن سؤال السائل وأنزلها عند الحاجة، وذلك يقتضي كونها من المحكمات لا من المتشابهات. وإذا ثبت هذا، وجب الجزم بأن كل مذهب يُخالف هذه الصّورة يكون باطلًا. فنقول: إنّ قوله تعالى: ﴿أَحَدٌ﴾ يدل على نفي الجسميّة ونفي الحيّز والجهة؛ أما دلالته على أنه تعالى ليس بجسْم، فذلك لأنّ الجسم أقلّه أن يكون مركبًا من جوهرين وذلك ينافي الوحدة، وَلَـمَّا كانَ قولـه: ﴿أَحَدٌ﴾ مبالغة في الوحدانية كان قوله: ﴿أَحَدٌ﴾ مُنَافِيًا للجسميّة (...). ثُمَّ أكدوا هذا الوجه بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ (...).

وأما قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾، فالصمد هو السَّيِّدُ المصمود إليه في الحوائج، وذلك يدل على أنه ليس بجسم وعلى أنه غير مختص بالحيّز والجهة.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، فهذا أيضًا يدل على أنه ليس بجسم ولا جوهر، لأنا سنقيم الدّلالة على أَنَّ الجواهر متماثلة، فلو كان تعالى جوهرًا لكان مِثْلًا لجميع الجواهر فكان كلّ واحد من الجواهر كفؤًا له. ولو كان جِسْمًا لكان مُؤَلَّفًا من الجواهر، لأنّ الجسم يكون كذلك وحينئذٍ يعود الإلزام المذكور. فثبت: أَنَّ هذه السُّورَةَ مِنْ أظهرِ الدّلائل على أنّه تعالى ليس بجسم ولا بجوهر، ولا حاصل في مكان وحيز»[(١)].

الآية الثالثة: قولُ اللهِ تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم/ ٦٥]. أي مِثْلًا وشبهًا، رواه ابن أبي طلحة: عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وبه قال الإمام الشّهيد سعيد بن جُبير ومجاهد وقتادة[(٢)].

والاستفهام في هذه الآية يُرادُ به النَّفْيُ، فيكون المعنى: لا يكون لله سَمِيًّا أي مَثِيلًا وشبيهًا، وَلَـمَّا جاء لفظ ﴿سَمِيًّا﴾، بصيغة النكرة في سياق استفهام يُفِيدُ النفيُ دَلَّ على

---

(١) الرازي، **أساس التقديس** (ص/ ٢٤ - ٢٦).

(٢) انظر: ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير** (٣/ ١٤١).

العموم، أي دلّ على نفي الجسم وغير الجسم. فلو كان الله تعالى جِسْمًا لكانَ كل جسم سَمِيًّا له، وقد دَلَّتِ الآيةُ على نفيه(١).

الآية الرابعة: قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل/ ٦٠].

أي: الصّفة العُلْيَا، وَهِيَ الغِنَى عَنِ العَالَمِينَ وَالنَّزَاهَةُ عَنْ سِمَاتِ المُحْدَثِينَ(٢).

قَالَ المُفَسِّرُ اللُّغَوِيُّ أبو حيان الأندلسي (ت/ ٧٤٥هـ) في تفسير هذه الآية: «أي الصّفة العليا مِن تَنْزِيهِهِ تَعَالَى عن الولدِ والصّاحبة وَجَميعِ ما تنسب الكفرةُ إليه مِمَّا لا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى كالتّشبيهِ والانتقالِ وَظُهُورِهِ تَعَالَى فِي صُورَةٍ»(٣).

الآية الخامسة: قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل/ ٧٤].

أي لا تَجْعَلُوا لله تعالى شبيهًا وَمَثِيلًا، قَالَ الحافظ المفسر ابن الجوزي في تفسير هذه الآية: «أي: لا تُشَبِّهُوهُ بِخَلْقِهِ، لأَنَّهُ لَا يُشْبِهُ شيئًا وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ»(٤).

الآية السّادسة: قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد/ ٣٨].

أي الغَنِيُّ مُطْلَقًا عن كلّ ما سواه إذ يستحيل عليه الحاجات كلّها، قال الإمام فخر الدين الرازي: «دَلَّتْ هذه الآيةُ على كونه تعالى غَنِيًّا، ولو كان جِسْمًا لَـمَا كانَ غَنِيًّا، ولو كانَ جِسْمًا لَـمَا كان غنيًّا، لأنّ كل جسم مركب، وكلّ مركب مُحْتَاجٌ إلى كل واحد من أجزائه، وأيضًا: لو وَجَبَ اختصاصه بالجهة لكان مُحْتَاجًا إِلى الجهة، وذلك يقدح في كونِهِ غَنِيًّا على الإطلاق»(٥).

---

(١) انظر: الرازي، **أساس التقديس** (ص/ ٣٠).

(٢) انظر: النسفي، **مدارك التّنْزيل وحقائق التّأويل** (٢/ ٢١٨).

(٣) أبو حيان الأندلسي، **النهر الماد من البحر المحيط** (٢/ ٢٥٣).

(٤) ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير** (٢/ ٥٧٢).

(٥) الرازي، **أساس التقديس في علم الكلام** (ص/ ٢٩).

الآية السّابعة: قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد/ ٣].

قال الحافظ المفسر ابن جرير الطبري (ت/ ٣١٠هـ) في تفسير هذه الآية: «فَلَا شيءَ أقربُ إِلَى شَيْءٍ منه، كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق/ ١٦]»[١].

ومعنى كلامه، أنّ القُرْبَ المادي مَنْفِيٌّ عَنِ الله تعالى، وهذا دليل على تَنْزِيهِ الله عن الجسميّة بلازميّة الجهة والمكان والزمان.

فَاللهُ تعالى: «هو الواحدُ الّذي كان قبل كل شيء، وهو الكائن بعد كل شيء، والأوّل قبل كل شيء، والآخر بعد كل شيء، وأنه كان ولا وقت ولا زمان، ولا ليل ولا نهار، ولا ظلمة ولا نور، ولا سماء ولا أرض، ولا شَمس ولا قمر ولا نجوم، وأن كلّ شيء سِوَاهُ مُحْدَثٌ مُدَبَّرٌ مصنوعٌ، انفرد بِخَلْقِ جَمِيعِهِ بِغَيْرِ شريكٍ ولا مُعِينٍ ولا ظهير، سبحانه من قادرٍ قاهرٍ»[٢].

الآيـة الثامنة: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِي وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة/ ١٨٦].

وَسُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم: أقريبٌ رَبُّنَا فنناجيه، أم بعيدٌ فنناديه؟ فأنزلَ اللهُ تعالى هذه الآية.

ولو كان تعالى في السّماء أو في العرش لَمَا صَحَّ القولُ بأنّه صلى الله عليه وآله وسلم تعالى قريب من عباده[٣].

فَقُرْبُ الله تعالى من عباده المؤمنين هو قرب معنويّ وليس قربًا مَادِيًّا حِسِيًّا، وفي

---

(١) الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن** (٢٣/ ١٦٨).

(٢) الطبري، **تاريخ الرسل والملوك** (١/ ٣٠).

(٣) الرازي، **أساس التقديس في علم الكلام** (ص/ ٣١).

ذلك أشار جَمْعٌ مِن حُفَّاظِ أهلِ السُّنَّةِ وعلمائهم وفقهائهم:

قال الحافظ السَّيِّدُ مرتضى الزبيدي الحسيني الحنفي (ت/ ١٢٠٥هـ): «وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾ [ق/ ١٦]، أي أعلم منه بنفسه، وقوله ﷻ لنبيّه ﷺ: ﴿وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب﴾ [العلق/ ١٩]. دليلٌ على أنّ المُرَادَ به قربُ المَنْزِلَةِ لا قرب المكان كما زَعَمَت المُجَسِّمَةُ أنّه مُماسٌّ لعرشه إذ لو كان كذلك لازدادَ بالسّجودِ مِنْهُ بُعْدًا لَا قُرْبًا»[١].

وقال الإمام الفقيه الشافعي أبو إسحاق الشيرازي (ت/ ٤٧٦هـ): «فلو كان في جهة فوق لَـمَا وُصِفَ العبدُ بالقربِ منه إذا سَجَدَ»[٢].

وقال الإمامُ اللغوي الرّاغب الأصفهاني (ت/ ٥٠٢هـ): «وَقُرْبُ اللهِ تعالى من العبدِ هو بِالإِفْضَالِ عليه والفيضِ لَا بِالمَكَانِ»[٣].

وقال الحافظ أبو السّعادات ابن الأثير (ت/ ٦٠٦هـ): «المُرَادُ بقُرْبِ العبدِ من اللهِ تعالى القُرْبُ بِالذِّكْرِ والعملِ الصّالح لا قُرْبُ الذّات والمكان، لأنّ ذلك مِن صفاتِ الأجسامِ واللهُ يَتَعَالَى عن ذلك ويَتَقَدَّسُ»[٤].

الآية التّاسعة: قول الله تعالى: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة/ ١١٥].

قال العلاّمة اللُّغَوي أبو حيان الأندلسي (ت/ ٧٤٥هـ): «وفي قوله تعالى: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾ رَدٌّ على مَنْ يقولُ إِنَّهُ فِي حَيِّزٍ وَجِهَةٍ، لأنّه لَـمَّا خَيَّرَ في استقبال جميع الجهات دلَّ على أنّه ليس في جهة ولا حَيِّز، ولو كان في حَيِّز لكان استقباله والتّوجه إليه أحق من جميع الأماكن، فَحَيْثُ لَمْ يُخَصِّصْ مَكَانًا عَلِمْنَا أَنَّهُ لا في جهةٍ ولا حَيِّزٍ، بل

---

(١) مرتضى الزبيدي، **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين** (٢/ ٢٥).

(٢) الشيرازي، **الإشارة إلى مذهب أهل الحق** (ص/ ٢٣٨).

(٣) الراغب الأصفهاني، **مفردات غريب القرآن** (ص/ ٦٦٤).

(٤) أبو السعادات ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر** (٤/ ٣٢).

جميع الجهات في ملكه وتحت ملكه، فَأَيُّ جِهَةٍ تَوَجَّهْنَا إليه فيها على وجه الخضوع كنّا معظّمين له ممتثلين لأمره»[١].

وقال الحافظُ ابنُ كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ تعليقًا على كلمة الطبري الّذي أوردها في تفسيره أثناء تأويل هذه الآية: «... وأنّه تعالى لا يخلو منه مكان»[٢] ما نصّه: «وَفِي قَوْلِه: «وَأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَخْلُو مِنْهُ مَكَانٌ»، إِنْ أَرَادَ عِلْمَهُ تَعَالَى فَصَحِيحٌ[٣]، فَإِنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى مُحِيطٌ بِجَمِيعِ المَعْلُومَاتِ، وَأَمَّا ذَاتُهُ تَعَالَى فَلَا تَكُونُ مَحْصُورَةً فِي شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا»[٤].

أقول: وبهذا يتبيّن أنّ الحافظ ابن كثير هو من العلماء المنزّهين لله تعالى عن الجسميّة ولوازمها من المكان والزمان وما شابه من سمات المحدثات، وكلامه هذا في التّنزيه هو عقيدة الحافظ ابن جرير الطبري نفسها، إذ يقول في «**تاريخ الأمم والملوك**»: «فتبيّن إذًا، أنّ القديم بارئ الأشياء وصانعها هو الواحد الّذي كان قبل كلّ شيء، وهو الكائن بعد كل شيء، والأوّل قبل كل شيء، والآخر بعد كلّ شيء، وأنه كان ولا وقت ولا زمان، ولا ليل ولا نهار، ولا ظلمة ولا نور ولا سماء ولا أرض، ولا شمس ولا قمر ولا نجوم...» [٥].

الآية العاشرة: قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾[البقرة/ ٢٥٥].

و﴿الْقَيُّومُ﴾ أي القائم بذاته المُسْتَغْنِي عن كل ما سِواه، المُفْتَقِرُ إليه كلّ ما عداه، فلو كانَ اللهُ جسمًا لَبَطَلَ أن يكونَ قائمًا بذاته وصار قائمًا بغيره أي بالأجزاء الّذي يتألف منها

---

(١) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير** (١/ ٥٧٨).

(٢) الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن** (٢/ ٥٢٨).

(٣) وهذا هو مراد الإمام ابن جرير الطبري لأنّه كان من الحفّاظ المُنَزِّهِينَ لله تعالى عن الجسميّة ولوازمها من المكان والزمان وما شابه من سمات الخلق، كما سيمرّ كلامه في «**تاريخ الأمم والملوك**» (١/ ٣٠).

(٤) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** (١/ ٢٧٢).

(٥) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك** (١/ ٣٠).

الجسم تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا..

قال الإمام فخر الدين الرازي: «و﴿ٱلْقَيُّومُ﴾ مَنْ يكونُ قائمًا بنفسه مقومًا لغيره، فَكَوْنُهُ قائمًا بنفسه مقومًا لغيره عبارة عن احتياج كل ما سواه إليه، فلو كان جِسْمًا لكان هو مفتقرًا إلى غيره وهو جزؤه، ولكان غيره غَنِيًّا عنه وهو جزؤه، فحينئذ لا يكون قَيُّومًا. وأيضًا: لو وجبَ حصوله في شيء من الأحياز لكان مُفْتَقِرًا مُحْتَاجًا إلى ذلك الحيّز، فلم يكن قَيُّومًا على الإطلاق»[1].

الآية الحادية عشرة: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران/ ٥].

قال السَّيِّدُ علي وفا (ت/ ٨٠٧هـ)[2] أحد رجال الطريقة النقشبنديّة في تفسير هذه الآية: «هذه الآية تَدُلُّ على نفي الجِهَةِ عن الله تعالى، وجه الدّلالة أنّ قاعدة التّرقي تَقْتَضِي أن يكونَ الاطِّلَاعُ على ما في الأرض للأرض أقرب من الاطّلاع على ما في السّموات، فلو كانت السَّمَاءُ جهةً لله لَمْ تُؤَخَّرْ في هذه الآية، إذ لا يَحسن أن يُقَالُ: لا يَخْفَى عن المَلِكِ شَيْءٌ في البلاد القاصيّة وفي بيته أو بلده، وإنّما يَحسن أن يُقَالَ: لا يَخفى عليه شيءٌ في بلده ولا في البلاد القاصيّة عن بلده؛ فلو كان لِلْحَقِّ جِهَةً لاقتضت هذه الآية جهته، لكن نحن متوافقون على أنّ الحَقَّ تعالى مُنَزَّهٌ عن جهة الأرض، والآية تَدُلُّ على أنه مُنَزَّهٌ عن جهة السّماء فَمَا فوقها ولا جهة غَيْرُهُمَا، فلا جِهَةَ للحقّ أصلًا فافهم»[3].

الآية الثانية عشرة: قول الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه/ ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام/ ١٠٣].

---

(١) الرازي، **أساس التقديس في علم الكلام** (ص/ ٢٩).

(٢) هو علي بن محمد بن محمد بن وفا، أبو الحسن القرشي الأنصاري الشاذلي المالكي، متصوف، إسكندري الأصل، مولده ووفاته بالقاهرة. الزركلي، **الأعلام** (٥/ ٧).

(٣) نقله عنه مفتي الشّافعيّة في مكة المكرمة أحمد بن زيني دحلان في كتابه «**تقريب الأصول لتسهيل الوصول لمعرفة الله والرسول**» (ص/ ١٧٩).

وذلك يَدُلُّ على كونه تعالى مُنَزَّهًا عن المقدار والشّكل والصورة، وإلا لكان الإدراك والعلم مُحِيطَيْنِ به وذلك على خلاف هذين النّصين.

فإن قيل: لِمَ لَا يَجُوزُ أن يُقال: إنه – وإن كان جِسْمًا – لكنّه جسمٌ كبيرٌ، فلهذا المعنى لا يُحيط به الإدراك والعلم؟ قلنا: لو كان الأمر كذلك، لصحّ أن يُقال: بأن علوم الخلق وأبصارهم لا تُحيط بالسّموات ولا بالجبال ولا بالبحار ولا بالمفاوز، فإنّ هذه الأشياء: أجسام كبيرة، والأبصار لا تُحيط بأطرافها والعلوم لا تصل إلى تَمام أجزائها، ولو كان الأمر كذلك لَمَا كان في تخصيص ذات الله تعالى بِهَذَا الوصف فائدة[1].

الآية الثالثة عشرة: قول الله تعالى: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ﴾ [الأنعام/ ١٢]، وهذا مشعر بأن المكان وكل ما فيه: مِلْكٌ لله تعالى. وقول الله تعالى: ﴿۞ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام/ ١٣].

وذلك يدلّ على أنّ الزّمان وكل ما فيه: ملك لله تعالى، ومجموع الآيتين: يدلان على أن المكان والمكانيّات، والزّمان والزّمانيّات: كلها ملك لله تعالى، وذلك يدل على تَنْزِيهِهِ عن المكان والزمان[2].

الآية الرابعة عشرة: قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص/ ٨٨].

ظاهرُ الآية يقتضي فناء العرش وفناء جميع الأحياز والجهات، وحينئذ يبقى الحق تعالى مُنَزَّها عن الحَيِّزِ والجهة[3].

الآية الخامسة عشرة: قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة/ ٢٢].

---

(١) الرازي، **أساس التقديس في علم الكلام** (ص/ ٣٠ – ٣١).

(٢) المصدر السابق (ص/ ٣٢).

(٣) الرازي، المصدر السابق (ص/ ٣٣).

والنّد: المِثْلُ؛ ولو كانَ اللهُ ﷻ جِسْمًا لكان مثلًا لكلّ واحد من الأجسام، لأنّ الأجسام كلّها متماثلة، وحينئذ يكون النّد موجودًا على هذا التّقدير، وذلك على مضادة هذا النص[1].

الآية السادسة عشرة: الآيات التي فيها معنى التقديس والتسبيح لله تعالى؛ مثل: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الروم/ ٤٠]، [يونس/ ١٨]، [النحل/ ١]، [الزمر/ ٦٧]. و ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء/ ٤٣]. و ﴿سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة/ ٣١] وما شابه.

فإنّ التَّسْبِيحَ في اللُّغَةِ العربيّة معناه: التَّنْزِيهُ وَالسَّلْبُ، فآياتُ القرآنِ التي فيها التّسبيح لله تعالى تشمل على سَلْبِ كلّ عيبٍ ونقصٍ عن ذات الله وصفاته، والجسم من صفات العيب والنّقص في حقّه - كما تَبَيَّنَ سابقًا - فتكون هذه الآيات نافيةً لِلْجِسْمِ ولوازمه في حَقِّهِ[2] ﷻ.

ب ـ الأحاديث الدّالة على تنزيه الله تعالى عن الجسميّة ولوازمها:

استدلّ علماء أهل السنّة والجماعة وغيرهم بأحاديث كثيرة تَتَضَمَّنُ تَنْزِيهَ اللهِ عن الجسميّة ولوازمها، وهذه بعض منها:

الحديث الأول: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ؓ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ فَأَتَاهُ أُنَاسٌ مِنَ اليَمَنِ، فَقَالَ: «**اقْبَلُوا البُشْرَى وَلَا تَقُولُوا كَمَا قَالَتْ بَنُو تَمِيمٍ**» فَقَالُوا: قَدْ قَبِلْنَا فَأَخْبِرْنَا عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ مَا كَانَ، قَالَ: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ**»[3].

---

(١) المصدر السابق، (ص/ ٣٤).

(٢) انظر: العز بن عبد السّلام، **رسائل في التّوحيد: الملحة في اعتقاد أهل الحقّ** (ص/ ١٣).

(٣) رواه البخاري في صحيحه (٤/ ١٠٥) (رقم/ ٣١٩١)، وأحمد في مسنده (٤/ ٤٣١) =

ومعناه: إنَّ الله تعالى لَمْ يزل موجودًا في الأزل ليس معه غَيْرُهُ من الخَلقِ لا مكانٌ ولا جهة ولا حَيِّزٌ ولا غير ذلك، ولو كانَ اللهُ تعالى له حَيِّزٌ وجهةٌ لكان هذا الحيّزُ شيئًا موجودًا معه في الأزل وذلك على نقيض هذا الحديث[١].

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح هذا الحديث: «قوله: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ**»، في الرواية الآتية في التّوحيد: «**وَلَـم يكن شيء قبله**». وفي رواية غير البخاري: «**وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مَعَهُ**». والقصّة متّحدة، فاقتضى ذلك أنّ الرّواية وقعت بالمعنى، ولعلّ راويها أخذها من قوله ﷺ في دعائه في صلاة الليل - كما تقدم من حديث ابن عباس -: «**أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ**» لكن رواية الباب أصرح في العدم، وفيه دلالة على أنه لَم يكن شيء غَيْرُهُ لا المَاءُ ولا العرشُ ولا غَيْرُهُمَا، لأَنَّ كُلَّ ذلكَ غَيْرُ اللهِ تَعَالَى ويكون قبله. «**وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**» معناه أنّه خَلَقَ المَاءَ سابقًا ثُمَّ خَلَقَ العرشَ على الماء (...)، والمراد بـ«**كَانَ**» في الأوّل الأزليّة، وفي الثّاني الحدوث بعد العدم»[٢].

الحديث الثاني: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه [وآله] وسلم تَسْأَلُهُ خَادِمًا، فَقَالَ لَهَا: قُولِي: «**اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبَّ العَرْشِ العَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، مُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالقُرْآنِ، فَالِقَ الحَبِّ وَالنَّوَى، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ شَيْءٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنِّي الدَّيْنَ**

= (رقم/ ١٩٨٨٩)، وابن حبان في صحيحه (١٤/ ٧) (رقم/ ٦١٤٠)، والطبراني في الكبير (١٨/ ٢٠٤) (رقم/ ٤٩٨)، والرُّوياني في مسنده (١/ ١٣٥) (رقم/ ١٤٠)، وأبو نُعيم في «**حلية الأولياء**» (٨/ ٢٥٩)، والبيهقي في «**السنن الكبرى**» (٩/ ٤) (رقم/ ١٧٧٠٢)، وابن أبي عاصم في «**الأوائل**» (ص/ ١٠٢) (رقم/ ١٥٦)، والطحاوي في «**شرح مشكل الآثار**» (١٤/ ٢٩٩) (رقم/ ٥٦٢٩).

(١) الرازي، **أساس التقديس في علم الكلام** (ص/ ٣٤).

(٢) العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (٦/ ٢٨٩).

وَأَغْنِنِي مِنْ الفَقْرِ»[١].

قال الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت/ ٤٥٨هـ) في كتاب «**الأسماء والصفات**» ما نصه: «استدلّ بعض أصحابنا في نفي المكان عنه، بقول النَّبِيِّ ﷺ: «**أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**»، وإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لَمْ يَكُنْ فِي مَكَانٍ»[٢].

الحديث الثالث: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه [وآله] وسلم قَالَ: «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ**»[٣].

قال الحافظ المفسر الإمام جلال الدين عبد الرحمن السّيوطي (ت/ ٩١١هـ) عند شرح هذا الحديث من «**سنن النّسائي**»: «قال القرطبي[٤]: هذا أقرب بالرّتبة والكرامة

---

(١) رواه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٨٤) (رقم/ ٢٧١٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٣٩) (رقم/ ٢٩٣١٣)، وأحمد في مسنده (٢/ ٣٨١) (رقم/ ٨٩٤٧)، والترمذي في سننه (٥/ ٤٧٢) (رقم/ ٣٤٠٠)، وأبو داود (٤/ ٣١٢) (رقم/ ٥٠٥١)، وابن ماجه في سننه (٢/ ١٢٧٤) (رقم/ ٣٨٧٣)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٢٤٦) (رقم/ ٩٦٦)، وأبو يعلى في مسنده (٨/ ٢١٠) (رقم/ ٤٧٧٤)، والبزار في مسنده (١٦/ ٢٥) (رقم/ ٩٠٥٦)، والحاكم في المستدرك (٣/ ١٧٠) (رقم/ ٤٧٤١) وفي «**فضائل فاطمة الزهراء**» (ص/ ٢٦٥) (رقم/ ١٤٤).

(٢) البيهقي، **الأسماء والصفات** (ص/ ٤٠٠) طبعة دار إحياء التراث العربي، (٢/ ٢٨٩) (رقم/ ٨٤٩) من طبعة مكتبة السوادي، جدة – المملكة العربية السعودية، بتحقيق: عبد الله الحاشدي.

(٣) رواه مسلم في صحيحه (١/ ٣٥٠) (رقم/ ٥٨٢)، وأحمد بن حنبل في مسنده (٢/ ٤٢١) (رقم/ ٩٤٤٢)، وأبو داود في سننه (١/ ٢٣١) (رقم/ ٨٧٥)، والنسائي في سننه (١/ ٢٤٢) (رقم/ ٧٢٣)، وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٤٩٨) (رقم/ ١٨٥٦)، وأبو يعلى في مسنده (١٢/ ١٢) (رقم/ ٦٦٥٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٣٩٥) (رقم/ ٩٦٩)، وابن حبان في صحيحه (٥/ ٢٥٤) (رقم/ ١٩٢٨)، وأبو نُعيم في «**حلية الأولياء**» (٦/ ٧١)، والبيهقي في «**السنن الكبرى**» (٢/ ١٥٨) (رقم/ ٢٦٨٦).

(٤) أي الإمام أبو العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (ت/ ٦٥٦هـ) صاحب كتاب «المفهم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم»، وهو شيخ الإمام أبو عبد الله القرطبي صاحب التّفسير المشهور.

لا بالـمسافة لأنه مُنَزَّهٌ عن المكان والمساحة والزمان[١]. وقال البدر بن الصاحب في «**تذكرته**»: في الحديث إشارة إلى نفي الجهة عن الله تعالى وأنّ العبد في انخفاضه غاية الانخفاض يكون أقرب إلى الله تعالى»[٢].

الحديث الرابع: عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ أَوْ إِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ القِبْلَةِ**»[٣].

قال الحافظ ابن حجر العسقلّاني عند شرحه لهذا الحديث في «**فتح الباري شرح صحيح بخاري**»: «وفيه الرّد على مَنْ زعم أنّه على العرش بذاته»[٤].

الحديث الخامس: عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النَّبيِّ صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: «**مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى**»[٥].

فهم بعض علماء الحديث والتفسير: أنّ هذا الحديث يُفِيدُ تَّنْزِيهَ اللهِ عن الجهةِ والمكانِ، إذ إنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الأنبياء على الإطلاق، ولكنّه أراد التنبيهَ إلى التَّنْزِيهِ لِئَلَّا يُعتقد أنّه عليه الصلاة والسلام كان قريبًا من الله في رحلة المعراج من يُونس عليه السلام حينَ التقمه الحوت في قعر البحر، لأنّ نسبة الجهات إلى الله تعالى واحدة

(١) أبو العباس القرطبي، **المفهم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم** (٢/ ١٩).

(٢) السيوطي، **شرح السيوطي لسنن النسائي** (٢/ ٢٢٦).

(٣) رواه البخاري في صحيحه (١/ ٩٠) (رقم/ ٤٠٥)، وأحمد بن حنبل في مسنده (٣/ ١٨٨) (رقم/ ١٢٩٨٢)، والدارمي في سننه (٢/ ٨٧٦) (رقم/ ١٤٣٦)، والبيهقي في «**السنن الكبرى**» (٢/ ٤١٤) (رقم/ ٣٥٩٤).

(٤) العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح بخاري** (١/ ٥٠٨).

(٥) رواه البخاري في صحيحه (٤/ ١٥٣) (رقم/ ٣٣٩٥)، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٨٤٦) (رقم/ ٢٣٧٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٣٣٧) (رقم/ ٣١٨٦٤)، وأحمد في مسنده (١/ ٢٤٢) (رقم/ ٢١٦٧)، وأبو داود في سننه (٤/ ٢١٧) (رقم/ ٤٦٦٩)، والترمذي في سننه (١/ ٣٤٥) (رقم/ ١٨٣)، والدارمي في سننه (٣/ ١٨٠٥) (رقم/ ٢٧٨٨)، وابن حبان في صحيحه (١٤/ ١٣٤) (رقم/ ٦٢٤١)، والطبراني في الكبير (١١/ ٨٤) (رقم/ ١١١٢٢) وغيرهم.

وهو مقدّس عنها؛ وهذه أقوال طائفة منهم:

قال الحافظ تقي الدين السُّبْكِيُّ (ت/ ٧٥٦هـ): «حكى ذلك الفقيه الإمام العلّامة قاضي قضاة الإسكندرية ناصر الدين ابنُ المُنَيِّرِ المالكي، الفقيه، المفسر، النحوي، الأصولي، الخطيب، الأديب، البارع في علوم كثيرة، في كتابه «**المقتفى في شرف المصطفى**» لَمَّا تكلم على الجهة وقرر نفيها، قال: ولهذا المَعْنَى أشار مالك ﵀ في قوله ﷺ: «**لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى**». فقال مالك: «إنّما خص يونس للتنبيه على التَّنْزِيهِ لأنّه ﷺ رُفِعَ إلى العرش، ويونس ﵇ هَبَطَ إلى قابوس البحر، ونسبتهما مع ذلك من حيث الجهة إلى الحَقِّ جَلَّ جَلَالُهُ نسبة واحدة! ولو كان الفضل بالمَكَانِ لكان عليه الصلاة والسلام أقربَ من يُونُسَ بْنِ مَتَّى وأفضل مكانًا، وَلَـمَا نَهَى عَـنْ ذَلِكَ». ثُمَّ أخذ الفقيه ناصر الدين يُبدي أنّ الفضل بالمَكَانَةِ لأنّ العرش في الرفيق الأعلى فهو أفضل من السّفل، فالفضل بالمَكَانَةِ لَا بِالمَكَانِ، فانظر أنّ مالكًا[1] ﵁ – وناهيك به – قد فَسَّرَ الحديثَ بِمَا قال هذا المُتَخَلِّفُ النَّحِسُ[2]: إِنَّهُ إِلْحَادٌ، فهو المُلْحِدُ عليه لعنة الله[3] ما أوقحه وما أكثر تجرأه؟! أخزاه الله»[4].

---

(١) الإمام مالك رحمه الله تعالى ردّ جميع أحاديث التجسيم والتشبيه ونهى أن يُحدّث بها أحدٌ، واتّهم واضعها ومفتريها أبا الزّناد عامل بني أُمية، وقد نقلنا ذلك (ص/ ٩٠ – ٩١) فانظره فإنّه مُهِمٌّ في معرفة منشأ الرِّوَايَاتِ المكذوبة والموضوعة في الأمّة الإسلاميّة.

(٢) يقصد به ابن قيم الجوزية الّذي ردّ عليه الإمام السُّبكي في كتابه هذا وسمّاه: «**السّيف الصّقيل في الرّد على ابن زفيل**».

(٣) قال الشيخ محمد زاهد الكوثري في التعليق: «ترى المؤلف على ورعه البالغ يَسْتَنْزِلُ اللعنات على الناظم في كثير من مواضع هذا الكتاب، وهو يستحق تلك اللعنات من حيث خروجه على معتقد المسلمين بتلك المخازي، لكن الخاتمة مجهولة، فَالأَوْلَى كفّ اللّسان الآن عن اللّعن. وأمّا اسْتِنْزَالُ المؤلف اللّعنة عليه فكان في حياة النّاظم وهو يَمْضِي على زيغه وإضلاله عامله الله بعدله».

(٤) تقي الدين السبكي، **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل** (ص/ ٤٠ – ٤١).

وقال الإمام المُفَسِّرُ أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت/ ٦٧١هـ): «المعنى فإنّي لَم أكن وأنا في سدرة المنتهى بأقرب إلى الله منه وهو في قعر البحر في بطن الحوت، وهذا يدلّ على أنّ الباري تعالى ليس في جهة»[١].

وقال المحدث الإمام ابن أبي جمرة الأندلسي (ت/ ٦٩٩هـ): «فَمُحَمَّدٌ عليه الصلاة والسّلام فوق السبع الطباق ويونس عليه السلام في قعر البحار، وهما بالنسبة إلى القرب من الله تعالى على حَدٍّ سَوَاءٍ، ولو كانَ ﷺ مُقَيَّدًا بالمكان أو الزمان لكان النَّبِيُّ صلى الله عليه [وآله] وسلم أقرب إليه، فثبت بهذا نفي الاستقرار والجهة في حقّه جل جلاله»[٢].

ثَالِثًا: الأَدِلَّةُ العَقْلِيَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى تَنْزِيهِ اللهِ تعالى عَنِ الجِسْمِيَّةِ وَلَوَازِمِهَا مِنَ الحَيِّزِ وَالجِهَةِ وَالمَكَانِ

إنّ العقلَ في الإسلام هو أصل التّكليف، فَمَتَى فُقِدَ العقلُ فُقِدَ التّكليف، وهو أصلٌ من الأصول التي ينضبط بها فهم الكتاب وَالسُّنَّةِ وما يتعلّق بذلك من القضايا المُهِمَّة، فلا يُمكن تحقيق فهم نصوص الشّريعة واستنباط الأحكام من أدلّتها الشَّرْعِيَّةِ وإدراك قواعدها وموازينها إلا بالعقل الّذي هو مناط التّكليف وأساسه؛ والعقيدة الإسلاميّة يدور رحاها على الأحكام العقليّة القطعيّة التي بُنِيَتْ على النّصوص الشرعيّة القطعيّة، فالعقلُ يشهدُ للنّقلِ القطعي وهو بدوره لا يَأْتِي إلّا بِمُجَوِّزَاتِ العقول، كما قال الخطيب البغدادي في «**الفقيه والمتفقه**»[٣].

وبناءً عليه، فإنّ الأَدِلَّةَ العَقْلِيَّةَ القَطْعِيَّةَ المبنيّة على النّصوص الشرعيّة القطعيّة تكونُ بُرْهَانًا قاطعًا في إثبات أنّ الله تعالى مُنَزَّهٌ عن الجسم ولوازمه، وهذا ما انتهجه علماءُ الأمّةِ الإسلاميةِ مِنَ المُنَزِّهَة في تقرير ذلك، حيث اشتغلوا بتقرير الأدلّة العقليّة على نفي

---

(١) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** (١١/ ٣٣).

(٢) ابن أبي جمرة، **بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها** (٢/ ١٧٦).

(٣) الخطيب البغدادي، **الفقيه والمتفقه** (١/ ٣٥٤).

الجسميّة عنه تعالى بِنَفْيِ لَوَازِمِهَا من الحَيِّز والمَكَانِ والجِهَةِ وقبول الانقسام والصّورة، وهذه أقوال ثلاثة منهم على اختلاف مشاربهم:

١- قال إمام الظّاهريّة ابن حزم الأندلسي في كتابه «**الفصَلُ فِي المِلَل وَالأَهْوَاءِ والنِّحَلِ**» عند الكلام في التّوحيد وَنَفْيِ التَّجْسِيم: «ذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى القَوْلِ بِأَنَّ الله تعالى جِسْمٌ. وحجّتهم فِي ذَلك: أَنَّهُ لَا يقوم فِي المَعْقُول إِلَّا جسمٌ أَو عرضٌ، فَلَمَّا بَطل أَنْ يكونَ تَعَالَى عَرَضًا ثبت أَنَّهُ جِسْمٌ، وَقَالُوا: إِنَّ الفِعْلَ لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ جِسْم والباري تَعَالَى فَاعِلٌ، فَوَجَبَ أَنَّهُ جسمٌ. وَاحْتَجُّوا بآيَاتٍ من القُرْآنِ فِيهَا ذكرُ اليَدِ وَاليَدَيْنِ وَالأَيْدِي وَالعينِ وَالوَجْهِ وَالجنب، وَبقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر/ ٢٢]، و﴿يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة/ ٢١٠]، وَتَجَلِّيهِ تَعَالَى، وبأحاديثَ للجبلِ، فِيهَا ذكرُ القدَم وَاليَمين وَالرِّجْلِ والأصابع وَالتَّنَزُّلِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّد[1]: وَلِجَمِيعِ هَذِه النُّصُوصِ وُجُوهٌ ظَاهِرَةٌ بَيِّنَةٌ خَارِجَةٌ على خلافِ مَا ظَنُّوهُ وَتَأَوَّلُوهُ.

قَالَ أَبو مُحَمَّد: وَهَذَانِ الاستدلالان فاسدانِ، أمّا قَوْلهم: أَنَّهُ لَا يقومُ فِي المَعْقُول إِلَّا جسمٌ أَو عَرَضٌ، فَإِنَّهَا قِسْمَةٌ نَاقِصَةٌ، وَإِنَّمَا الصَّوَاب: أَنه لَا يُوجَدُ فِي العَالَم إِلَّا جِسْمٌ أَوْ عَرَضٌ وَكِلَاهُمَا يَقْتَضِي بطبيعته وجودَ مُحْدِث لَهُ، فبالضّرورة نعلم أَنَّهُ لَو كَانَ مُحْدِثُهَا جِسْمًا أَوْ عَرَضًا لَكَانَ يَقْتَضِي فَاعِلًا فَعَلَهُ وَلَا بُدَّ، فَوَجَبَ بِالضَّرُورَةِ أَن فَاعِلَ الجِسْمِ وَالعَرَضِ لَيْسَ جِسْمًا وَلَا عَرَضًا، وَهَذَا بُرْهَانٌ يضْطَر إِلَيْهِ كُلُّ ذِي حِسٍّ بضرورةِ العقلِ وَلَا بُدَّ.

وَأَيْضًا، فَلَو كَانَ البَارِي – تَعَالَى عَن إِلْحَادِهِمْ – جِسْمًا لاقتضى ذَلك ضَرُورَةَ أَنْ يكونَ لَهُ زَمَانٌ وَمَكَانٌ هُمَا غَيْرُهُ، وَهَذَا إِبْطَالُ التَّوْحِيدِ وَإِيجَابُ الشِّرْكِ مَعَهُ تَعَالَى لِشَيْئَيْنِ سِوَاهُ، وَإِيجَابُ أَشْيَاءَ مَعَهُ غَيْرِ مَخْلُوقَةٍ وَهَذَا كفرٌ. وَقد تقدم إفسادنا لِهَذَا القَوْل.

(١) أي ابن حزم.

وَأَيْضا، فَإِنَّهُ لَا يُعْقَلُ الْبَتَّةَ جسمٌ إِلَّا مُؤَلَّفٌ طَويلٌ عريضٌ عميقٌ، وَنُظَّارُهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا، فَإِن قَالُوهُ لَزِمَهُم أَنَّ لَهُ مُؤَلِّفًا جَامِعًا مُخْتَرِعًا فَاعِلًا.

فَإِن منعُوا من ذَلِك، لَزِمَهُم أَن لَا يُوجِبُوا لِمَا فِي الْعَالَم مِنَ التَّأْلِيفِ لَا مُؤَلِّفًا وَلَا جامعًا إِذ الْمُؤَلَّفُ كُلُّهُ كَيْفَمَا وُجِدَ يَقْتَضِي مُؤَلِّفًا ضَرُورَةً.

فَإِن قَالُوا: هُوَ جِسْمٌ غَيْرُ مُؤَلَّفٍ. قيل لَهُم: هَذَا هُوَ الَّذِي لَا يُعْقَلُ حَقًّا وَلَا يُتشكل فِي النَّفْسِ الْبَتَّةَ (...).

قَالَ أَبُو مُحَمَّد: وَيبْطُلُ قَوْلَ مَنْ وصفَ اللهَ تَعَالَى بِأَنَّهُ جِسْمٌ وَقَولَ مَنْ وَصَفَهُ بِحَرَكَةٍ تَعَالَى اللهُ عَن ذَلِك: إِنّ الضَّرُورَةَ تُوجِبُ أَنَّ كُلَّ مُتَحَرِّكٍ فَذُو حَرَكَةٍ وَأَنّ الحَرَكَةَ لِـمُتَحَرِّكٍ بِهَا وَهَذَا من بَابِ الإِضَافَةِ، وَالصُّورَةَ فِي الْمُتَصَوَّرِ لِـمُتَصَوِّرٍ وَهَذَا أَيْضًا من بَابِ الإِضَافَة، فَلَو كَانَ كُلُّ مُصَوِّرٍ مُتَصَوَّرًا وَكُلُّ مُحَرِّكٍ مُتَحَرِّكًا لَوَجَبَ وجودُ أَفعَالٍ لا أَوَائِلَ لَهَا وَهَذَا قد أبطلناه فِيمَا خلا من كتابنَا بعون الله تَعَالَى لنا وتأييده إيّانا. فَوَجَبَ ضَرُورَةُ وجودِ مُحَرِّكٍ لَيْسَ مُتَحَرِّكًا وَمُصَوِّرٍ لَيْسَ مُتَصَوَّرًا ضَرُورَةً وَلَا بُدَّ، وَهُوَ البَارِي تَعَالَى، مُحَرِّكُ الْمُتَحَرِّكَاتِ، وَمُصَوِّرُ الْمُصَوَّرَاتِ، لَا إِلَه إِلَّا هُوَ...»[1].

٢ - وقال الإمام أبو حامد الغزالي الأشعري الشافعي: «الأصل الخامس: العلم بأنّه تعالى ليس بجِسْم مُؤَلَّفٍ مِنْ جواهر[2] إذ الجسْمُ عبارةٌ عن المُؤَلَّفِ مِنَ الجواهر، وإذا بَطَلَ كَوْنُهُ جَوْهَرًا مَخْصُوصًا بِحَيِّزٍ بَطَلَ كَوْنُهُ جِسْمًا، لأَنَّ كُلَّ جِسْم مُخْتَصٌّ بِحَيِّزٍ وَمُرَكَّبٌ مِن جوهرٍ، فالجوهرُ يستحيلُ خُلُوُّهُ عن الافتراقِ والاجتماعِ والحركةِ والسّكونِ والهيئةِ والمقدارِ وهذه سِمَاتُ الحُدُوثِ. ولو جازَ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ صانعَ العَالَمِ جِسْمٌ لَجازَ أَن يُعْتَقَدَ الإلهيّة للشّمسِ والقمرِ أو لشيءٍ آخرَ من أقسام الأجسام. فَإِنْ تَجَاسَرَ مُتَجَاسِرٌ على تَسْمِيَّتِهِ تَعَالَى جِسْمًا مِنْ غَيْرِ إرادةِ التَّأليفِ مِنَ الجواهرِ كانَ ذلكَ غَلَطًا في الاسمِ مَعَ

---

(١) ابن حزم، **الفِصَلُ فِي المِلَلِ والأهواء وَالنِّحَلِ** (٢/ ٩٢ - ٩٥).

(٢) الجوهر: هو المتحيز القائم بنفسه.

الإِصَابَةِ في نَفْيِ مَعْنَى الجِسْمِ»[١].

٣ - وقال الحافظُ المُفَسِّرُ عبد الرحمن ابن الجوزي الحنبلي (ت/ ٥٩٧هـ) في كتابه «**دفع شبه التّشبيه بأكف التنْزيه**» رَادًّا على ابن الزّاغوني الحنبلي المجسّم:«وقيل لابن الزاغوني: هل تَجَدَّدَتْ له صفةٌ لَم تكن له بعد خَلْقِ العرشِ؟ قال: «لَا إِنَّمَا خَلَقَ العَالَمَ بِصِفَةِ التَّحْتِ، فصارَ العَالَمُ بالإِضَافَةِ إليه أسفل، فإذا ثبت لإحدى الذّاتين صفةُ التحت تثبت لِلأُخْرَى صفةُ استحقاق الفوقِ». قال: «وقد ثبت أن الأَماكن ليست في ذاته ولا ذاته فيها، فثبت انفصاله عنها، ولا بُدَّ من شيء يحصل به الفصل، فلما قال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ﴾ [الأعراف/ ٥٤]، علمنا اختصاصه بتلك الجهة». وقال ابن الزاغوني أيضًا: «ولا بُدَّ أن يكون لذاته نهايةٌ وغاية يعلمها».

قلتُ: هذا رجلٌ لا يدري ما يقول، لأنّه إذا قَدَّرَ غايةً وفصلًا بين الخالق والمخلوق فقد حدّده وأقرّ بأنّه جسمٌ وهو يقول في كتابه: إنه ليس بِجَوْهَرٍ لأنّ الجوهرَ ما يتحيّز، ثُمَّ يُثبت له مكانًا يتحيّز فيه.

قلتُ: وهذا كلامُ جهلٍ من قائله وتشبيهٌ مَحْضٌ، فما عَرَفَ هذا الشّيخ ما يَجِبُ للخالق تعالى وما يستحيلُ عليه؟! فإنّ وجوده تعالى ليس كوجود الجواهر والأجسام التي لا بُدَّ لَهَا مِنْ حَيِّزٍ[٢]، والتحتُ والفوقُ إنّما يكونُ فيما يُقابَلُ وَيُحَاذَى، ومن ضرورة المُحَاذِي أَنْ يكونَ أَكْبَرَ مِن المُحَاذَى أو أصغرَ أو مِثْلَهُ، وأنّ هذا ومثله إنّما يكون في الأجسام، وكلّ ما يُحَاذِي الأجسامَ يَجُوزُ أَنْ يَمَسَّهَا، وما جاز عليه مُمَاسَّةُ الأجسام وَمُبَايَنَتُهَا فَهُوَ حادثٌ، إذ قد ثبت أنّ الدليلَ على حدوثِ الجواهرِ قَبُولُهَا المُمَاسَّةَ وَالمُبَايَنَةَ، فإن أجازوا هذا عليه قالوا بِجَوَازِ حدوثه، وَإِنْ منعوا هذا عليه لَم يبقَ لنا طريقٌ لإثباتِ حدوثِ الجواهر، ومتَى قدّرنا مُسْتَغْنِيًا عن المَحَلِّ وَمُحْتَاجًا إلى الحَيِّز، ثُمَّ قلنا: إِمَّا أَنْ يَكُونَا مُتَجَاوِرَيْنِ أَو مُتَبَايِنَيْنِ كان ذلك مُحَالًا، فإنّ التّجاورَ والتّباينَ من لوازمِ التَّحَيُّزِ في المُتَحَيِّزَاتِ.

---

(١) الغزالي، **إحياء علوم الدين** (١/ ١٢٧ - ١٢٨).

(٢) **الحيّز**: هو الفراغ الّذي يشغله الجسم والجوهر.

وقد ثبتَ أنّ الاجتماعَ والافتراقَ من لوازم التَّحَيُّز، وَالحَقُّ ﷻ لَا يُوصَفُ بالتَّحَيُّز، لأنّه لو كانَ مُتَحَيِّزًا لَم يَخْلُ إمّا أَن يكونَ ساكنًا في حَيِّزِه أو مُتَحَرِّكًا عنه ولا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِحَرَكَةٍ ولا سكونٍ ولا اجتماعٍ ولا افتراقٍ، وَمَن جاورَ أو باينَ فقد تناهى ذاتًا والتّناهي إذا اختصّ بِمِقْدَارٍ استدعى مُخَصِّصًا.

وكذا ينبغي أَنْ يُقَالَ: ليس بداخلٍ في العالَم وليس بِخَارِجٍ منه، لأنّ الدّخولَ والخروجَ من لوازمِ المُتَحَيِّزَاتِ، فهما كالحركةِ والسكون وسائر الأعراض التي تُخْتَصُّ بالأجرامِ.

وأما قولهم: خَلَقَ الأماكنَ لَا فِي ذَاتِهِ فثبت انفصاله عنها. قلنا: ذاته تعالى لا تَقْبَلُ أن يُخْلَقَ فيها شيءٌ ولا أَن يَحُلَّ فيها شيءٌ، وقد حَمَلَهُمُ الحِسُّ على التّشبيهِ والتّخليطِ، حتّى قال بعضهم[1]: «إنّما ذَكَرَ الاستواءَ على العرش لأنّه أقرب الموجودات إليه». وهذا جهلٌ أيضًا لأنّ قربَ المسافةِ لا يُتَصَوَّرُ إلا فِي جِسْمٍ، ويَعِزُّ علينا كيفَ يُنْسَبُ هذا القائل إلى مذهبنا.

وَاحْتَجَّ بعضهم بأنّه على العرش، بقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر/ ١٠]، وبقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام/ ١٨].

وجعلوا ذلك فوقيةً حِسِّيَّةً، وَنَسُوا أنّ الفوقيّة الحِسِّيَّةَ إنّما تكونُ لِجِسْمٍ أو جوهر، وأنّ الفوقيّة قد تُطْلَقُ لِعُلُوِّ المَرْتَبَةِ، فَيُقَالُ: فُلَانٌ فَوْقَ فُلَانٍ، ثُمَّ إِنَّهُ كما قال تعالى: ﴿فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾، قال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد/ ٤]. فمن حَمَلَهَا على العلمِ، حَمَلَ خَصْمُهُ الاستواءَ على القهر.

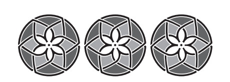
أخبرنا علي بن محمد بن عمر الدباس، قال أنبأنا رزق الله بن عبد الوهاب التميمي، قال: كان أحمد بن حنبل (...) لَا يقول بالجهة للباري لأَنَّ الجهاتِ تخلي عَمَّا سواها. وقال ابن حامد: الحقُّ يَخْتَصُّ بمَكَانٍ دون مكان، ومكانه الّذي هو فيه وجود ذاته على عرشه. وقال: وذهبت طائفة إلى أَنَّ اللهَ تعالى على عرشه قَدْ مَلأَهُ، والأشبه أنّه مُمَاسٌّ

(١) أي مجسمة الحنابلة.

للعرشِ وَالكُرْسِيُّ مَوْضِعُ قَدَمَيْهِ. قلت: المُمَاسَّةُ إِنَّمَا تَقَعُ بَيْنَ جِسْمَيْنِ، وَمَا أَبْقَى هَذَا فِي التَّجْسِيمِ بَقِيَّةً!»[١].

وقال الإمام ابن الجوزي أيضًا في «**أخبار الصفات**»: «وليس بجسم لأنّ الجسمَ ما يتألّف مِنْ جَوْهَرَيْنِ، ولو كان جِسْمًا لجازَ عليه ما يجوز على الأجسام من الحركة والسّكون المُحْدَثَيْنِ، وما لا ينفكُّ عَنِ المُحْدَثِ [فهو مُحْدَثٌ]. وقد زاغَ قومٌ مِن المسلمين، فقالوا: جِسْمٌ لا كالأجسام، وقال بعضهم: صورة لحم ودم، ومنهم مَنْ قال: هو جسم، ومنهم مَنْ قال: جسم على هيئة السّبيكة. وقال بعضهم: هيئة البلّورة الصّافية المستديرة، ومنهم مَنْ قال: هو جسم فضاء والأجسام كلّها فيه. فلولا أنّ بعض العلماء ذكر هذه المذاهب ما كان ينبغي أَنْ تُذكر، فإنّ أصحابنا[٢] خرجوا بأقوالهم عن الإنسانيّة[٣] والعقل[٤] (...)»[٥].

ثُمَّ قال: «فصلٌ: والحقُّ سبحانه ليس بجوهر لأنّ الجواهر تتماثل وتتحيّز، ويجوز عليها التغيّر، وتقبل التركيب والأعراض[٦]؛ وهذا دليل على حدثها والخالقُ مُنَزَّهٌ عن ذلكَ، إذ له صفة القِدَمِ، وما ثَبَتَ للقديم لَمْ يُجزْ لِغَيْرِهِ»[٧].



---

(١) ابن الجوزي، **دفع شبه التّشبيه بأكف التَّنْزِيه** (ص/ ١٢٩ - ٢٣١).

(٢) أي مجسّمة الحنابلة.

(٣) لأنّهم أهملوا عقولهم واعتمدوا على الحسّ والمادة في تصوّرهم عن رب العالمين!!!

(٤) لذلك نراهم يردّون الدّليل العقلي ويُهملونه، ويتّهمون أهل السُّنّةِ مِنَ الأشاعرة والماتريدية الّذين يستدلّون بالعقل في المسائل العقديّة أنّهم ينتهجون نهج الفلاسفة والمعتزلة والجهمية وسائر المبتدعة!!

(٥) ابن الجوزي، **أخبار الصفات** (ص/ ٤ - ٥).

(٦) العَرَضُ: ما لا يكون له ثباتٌ، ومنه استعار المتكلّمون (العَرَض) لـما لا ثباتَ له إلاّ بالجوهر والجسم كاللّون، والطّعم، والرائحة، والحرارة، واليبوسة، والليونة...

(٧) ابن الجوزي، **أخبار الصفات** (ص/ ٤ - ٥).

المطلب الثاني

التَّجْسِيمُ عند أهل الحديث والغلاة مِن الشّيعة

توسّع دينُ الإسلامُ في أرجاء المعمورة تَوَسُّعًا سَرِيعًا وهائلًا، ودخلت الأمم والشّعوب فيه أفواجًا، وكان لهذه الأمم والشّعوب موروثٌ ثقافيّ وفكريّ واسع يشمل الأمثالَ والحكمةَ والأدبَ والشّعرَ وعلومًا مختلفة، كما هو الحال عند المجوس وأهل الكتاب والزرداشتية وغيرهم، فلمّا دَخَلُوا في الإسلام بدأت تَتَسَرَّبُ الأفكار والمعتقدات إلى الفكر الإسلامي الجديد.

وكان أخطر تلك التّسريبات هي التي تتعلق بالأمور العقديّة خاصّة في موضوع الإلهيّات، وقد تَمَّ ذلك التّسريب في عصر تدوين السُّنَّةِ في منتصف القرن الثّاني وبداية القرن الثالث الهجري[1]، مِمَّا أدّى إلى ظهور أفكارٍ واعتقاداتٍ في قالبِ نَصِّيٍّ منسوبٍ إلى النَّبِيِّ محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وإلى أقوال ما سُمُّوا بالسّلفِ الصّالح الّذين

(١) ولم يُكْتَبْ قبلَ ذلك – أي من وفاة الرّسول عليه الصّلاة والسّلام إلى عصر التّدوين – شَيْءٌ من أحاديثِ النَّبِيِّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إلّا صحائفُ غَيْرُ مُرَتَّبَةٍ وَلَا مُنَظَّمَةٍ، لم يصل إلينا منها شيء، وفي ذلك قال الحافظ أبو عبد الله الذَّهَبِيُّ في «**تاريخ الإسلام**» (٩/ ١٣): «وفي سنة مئة وثلاثٍ وأربعين (١٤٣هـ) شرع علماء الإسلام في هذا العصر في تدوين الحديث والفقه والتفسير (...)، وَكَثُرَ تدوينُ العلم وتبويبه، وَدُوِّنَتْ كتبُ العربية واللّغة والتّاريخ وأيّام النّاس، وقبل هذا العصر كان الأَئِمَّةُ يتكلّمون من حفظهم أو يَرْوُونَ العلمَ من صُحُفٍ صحيحةٍ غيرِ مُرَّتَبَةٍ».

اعتمدهم الفكر العقدي عند حشويّة أهل الحديث كمرجعيّة أصيلة مُقَدَّمَةٍ على النُّصُوصِ القطعيّة المحكمة مِن الكتابِ وَالسُّنَّةِ المتواترة.

ونتيجةً لهذه التّسريبات والتّأثيرات بين الفكر العقدي الإسلامي الصّافي، وبين هذا الإرث الثّقافي الموروث عند المسلمين الجدد من أصحاب المِلَلِ والنِّحَلِ المختلفة، ظهر مفهوم مشوّه لِـمَفْهُومِ الخالق ﷻ عند بعض الفِرَقِ المنتسبة للإسلام، فاعتقدوا أَنَّ اللهَ جسمٌ، ذو شكل وصورة وهيئة، له وجه وأعين وفم ويد وجنب ورجل، قاعد على العرش، وَيَنْزِلُ بذاته إلى السّماء الدّنيا كلّ ليلةٍ، ويوم القيامة سَيَنْزِلُ وَيَجِيءُ إلى هذه الأرضِ لِيُحَاسِبَ النّاس على أعمالهم!!

وفي ذلك، قال العلامة محمد زاهد الكوثري (ت/ ١٣٧١هـ) في مقدمته لكتاب «**تبيين كذب المفتري فيما نُسِبَ إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**»: «وكان عدّة من أحبار اليهود، ورهبان النّصارى، ومرازبة المجوس، أظهروا الإسلام في عهد الراشدين، ثُمَّ أخذوا بعدهم في بثٍّ ما عندهم من الأساطير بين مَنْ تروج عليهم مِمَّن لَم يتهذَّب بالعلم من أعراب الرواة، وبسطاء مواليهم، فتلقفوها منهم ورووها لآخرين بسلامة باطن، معتقدين ما في أخبارهم في جانب الله من التّجسيم والتّشبيه، ومستأنسين بما كانوا عليه من الاعتقاد في جاهليتهم، وقد يرفعونَها افتراءً إلى الرسول ﷺ أو خطأً، فأخذ التّشبيه يتسرب إلى معتقد الطوائفِ، ويشيع شيوع الفاحشة. وكان الحسن البصري من جلّة التابعين ومِمَّن استمرَّ سنين ينشر العلم في البصرة، ويلازم مَجلسه نبلاء أهل العلم، وقد حضر مَجلسه يومًا أناس من رُعاع الرُّوَاةِ، وَلَمَّا تكلموا بالسّقط عنده، قال: ردُّوا هؤلاء إلى حَشَا الحلقة أي جَانبها فَسُمُّوا الحَشَوِيَّةَ، ومنهم أصناف المُجَسِّمَةِ وَالمُشَبِّهَةِ»[1].

وقد انقسمت هذه الطائفة من الرُّوَاةِ القائلين بالتّجسيم والتّشبيه وَمَنْ وافقهم إلى مجموعتين:

---

(١) انظر: مقدمة الكوثري على «**تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام الأشعري**» لابن عساكر (ص/ ١٠ – ١١).

المجموعة الأولى: تقول بالتّجسيم والتّشبيه وَتُصَرِّحُ بذلك تصريحًا واضحًا لا لُبْسَ فيه، وقد ذكرهم الإمام الشهرستاني في كتابه «**المِلَلُ وَالنِّحَلُ**»، فقال: «المُشَبِّهَةُ: (...) جَماعة من الشيعة الغالية، وَجَمَاعَةٌ مِن أهلِ الحديثِ الحشويّة صرّحوا بالتّشبيه؛ مثل: الهشاميين[١] مِن الشّيعة، ومثل مضر وكهمس[٢] وأحمد الهجيمي[٣] وغيرهم من الحشويّة، قالوا: إنَّ معبودهم على صورةٍ ذاتِ أعضاءٍ وأبعاضٍ إما روحانيّة وإما جِسْمَانِيَّة، ويَجوز عليه الانتقال والنّزول والصّعود والاستقرار وَالتَّمَكُّنِ (...). وَأَمَّا ما ورَدَ في التَّنْزيلِ من الاستواء والوجه واليدين والجنب والمجيء والإتيان والفَوْقية وغير ذلك فأجروها على ظاهرها، وزادوا في الأخبار أكاذيب وضعوها ونسبوها إلى النَّبِيِّ صلى الله عليه [وآله] وسلم وأكثرها مقتبسٌ من اليهود فَإِنَّ التّشبيهَ فيهم طباع[٤]، حَتَّى قالوا: وَإِنَّ العَرْشَ لَيَئِطُّ مِنْ تَحْتِهِ كَأَطِيطِ الرَّحْلِ الجَدِيدِ، وَإِنَّهُ لَيَفْضُلُ مِنْ كُلِّ جَنْبٍ أَرْبَعَةُ أَصَابِعٍ»[٥].

وَيُطْلِقُ علماءُ الفرق (الهشاميين) أو (الهشامية) من الشيعة على فرقتين:

الأولى تُنسب إلى (هشام بن الحكم) والثانية تُنسب إلى (هشام بن سالم الجواليقي)؛ وقد تَبَرَّأَ أَئِمَّةُ أهل البيت من أقوالهما ومعتقداتهما، وهذه بعض من أقوالهم:

روى الشّيخ الصّدوق في «**التّوحيد**»: باب أنه ﷻ ليس بجسم ولا صورة:

---

(١) أي أتباع (هشام بن الحكم) و(هشام بن سالم الجواليقي)؛ وقد تبرّأ أئمّة أهل البيت منهم كما سيأتي عقب كلام الإمام الشهرستاني رحمه الله تعالى.

(٢) **(مضر)** هو رجل يُنسب للمشبهة الحشويّة، و(**كهمس)** هو أبو العثمان كهمس بن المنهال البصري اللؤلؤي، من أئمّة المشبّهة الحشويّة. ولم يُعثر على زيادة معلومات حولهما.

(٣) هو أحمد الهجيمي أو النجمي، من المشبهة الحشويّة. كانت له اباطيل وخرافات.

(٤) وفي ذلك قال الإمام الفخر الرازي في «**اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**» (ص/ ٦٣): «اعلم، أنّ اليهود أكثرهم مشبهة، وكان بدء ظهور التّشبيه في الإسلام مِن الرّوافض (...)، ثُمَّ تَهَافَتَ في ذلك المُحَدِّثُونَ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنْ علمِ المعقولاتِ».

(٥) الشهرستاني، **الملل والنحل** (ص/ ٧٦ – ٧٧).

- عن علي بن أبي حمزة، قال: قلت لأبي عبد الله[١] عليه السلام: سَمِعْتُ (هِشَامَ ابْنَ الحَكَم) يَرْوِي عَنْكُمْ أَنَّ اللهَ جِسْمٌ صَمَدِيٌّ نُورِيٌّ، مَعْرِفَتُهُ ضَرُورَةٌ يَمُنُّ بهَا عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ خِلْقِه. فَقَالَ عليه السلام: «**سُبْحَانَ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ كَيْفَ هُوَ إِلَّا هُوَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، لا يُحَدُّ وَلَا يُحَسُّ وَلَا يُجَسُّ وَلَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَلَا الحَوَاسُ وَلَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ، وَلَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ وَلَا تَخْطِيطٌ وَلَا تَحْدِيدٌ**»[٢].

- وعن محمد بن حكيم، قال: وَصَفْتُ لأَبي إبراهيمَ[٣] عليه السلام قولَ (هشام بن سالم الجواليقي)، وحكيتُ له قولَ (هشام بنِ الحكم): إِنَّهُ جِسْمٌ، فَقَالَ: «**إِنَّ اللهَ تعالَى لا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، أَيُّ فُحْش أَوْ خِنَاء أَعْظَمُ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَصِفُ خَالِقَ الأَشْيَاءِ بِجِسْمٍ أَوْ صُورَةٍ أَوْ بِخِلْقَةٍ أَوْ بِتَحْدِيدٍ وَأَعْضَاءٍ؟! تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا**»[٤].

- وَعَنِ الصَّقْرِ بْنِ أَبِي دُلَفٍ، قال: سألتُ أبا الحسنِ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَا عليه السلام عَنِ التَّوْحِيدِ، وَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَقُولُ بِقَوْلِ (هِشَامِ بْنِ الحَكَمِ)، فَغَضِبَ عليه السلام، ثُمَّ قَالَ: «**مَا لَكُمْ وَلِقَوْلِ (هِشَام)! إِنَّهُ لَيْسَ مِنَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ عز وجل جِسْمٌ وَنَحْنُ مِنْهُ بَرَآءٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ. يَا ابْنَ أَبِي دُلَفٍ، إِنَّ الجِسْمَ مُحْدَثٌ، وَاللهُ مُحْدِثُهُ وَمُجَسِّمُهُ**»[٥].

والمجموعة الثانية: مِمَّنْ سَمَّتْ نفسها (أهل الحديث) - والتي سأتناول أقوال من انتسب إليها في القديم والحديث - أثبتت التّجسيم والتّشبيه ولكن غَطَّتْهُ بكساءٍ فضفاض، سَمَّتْهُ: (يليق بجلاله) (لا كالأجسام)، فقالوا: إِنَّ اللهَ مُتَّصِفٌ بالعلوّ المكاني وله حَدٌّ ولكن ليس كَحَدِّ البشر، وَأَنَّهُ يَرَى بِأَعْيُنٍ تليق بجلاله لا تشبه عيون المخلوقين، وَأَنَّ له

---

(١) أي الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه.

(٢) الصدوق، **التّوحيد** (ص/ ١٠٥).

(٣) أي الإمام موسى بن جعفر الكاظم رضي الله عنهما.

(٤) الصدوق، **التّوحيد** (ص/ ١٠٧).

(٥) الصدوق، **التّوحيد** (ص/ ١١٢).

صورةً وَوَجْهًا وأيْدٍ وأصابعَ وجنبًا وساقًا وكل ذلك لا كصورنا وأيدينا وأصابعنا وجنوبنا وسيقاننا، وَأَنَّهُ يَنْزِل ويصعد ويتحرّك ويفرح ويحزن ويضحك ويملّ، وأن العرش ليئطّ من تحته كأطيط الرّحل الجديد، كلّ هذا التّجسيم والتّشبيه مُقَيَّدٌ بقولهم: يليق بجلاله!!

والتّحقيق أنّه لا يُوجد فرقٌ بين هاتين المدرستين، وَهُمَا بالحقيقة والمضمون مدرسة واحدة، إلّا أَنَّ الأولى كشفت عن قناعها وعَبَّرَتْ عَنْ مُعتقداتها دون تمويه، والثّانية قد تَغَطَّتْ بكساء التّمويه لِتُخْفِي قبحَ عقيدتها وَشَيْنِهِ.

قال الإمام ابن تيمية (ت/ ٧٢٨هـ) مُلَخِّصًا هذا المنهجَ في التَّعَامُلِ مع النّصوص الشّرعيةِ المُتَشَابِهَةِ التي يُوهِمُ ظاهرها التّجسيم عند المجسمة: «فمذهب السّلف[١] – رضوان الله عليهم –: إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها»[٢].

وَيُبَيِّنُ الشيخُ محمد صديق حسن خان القنوجي (ت/ ١٣٠٧هـ) في كتابه «**قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر**» هذه القاعدة، بقوله: «ومن صفاته سبحانه: اليد، واليمين، والكفّ، والإصبع، والشّمال، والقدم والرجل، والوجه، والنّفس، والعين، والنّزول، والإتيان، والمجيء، والكلام، والقول، والسّاق، وَالحَقْوُ[٣]، والجنب، والفوق، والاستواء، والقوّة، والقرب، والبعد، والضّحك، والتّعجب، والحب، والكره، والمقت، والرّضا، والغضب، والسّخط، والعلم، والحياة، والقدرة، والإرادة، والمشيئة، والفوق، والمعيّة، والفرح، إلى غير ذلك مما نَطَقَ به الكتاب والسّنة. فأدلّة ذلك مذكورة فيها، فكلّ هذه الصفات، تُساق مساقًا واحدًا، ويجبُ الإيمان بها على أنّها صفاتٌ حقيقيّة[٤]،

---

(١) لا يُوجد شيء اسمه مذهب السّلف، لأن السّلف أنفسهم منذ عصر الصحابة ومن جاء بعدهم اختلفوا فيما بينهم في الأصول والفروع، فأيّ منهم أحقّ بالاتباع من الآخر؟!! ومن أراد أن يطّلع على نماذج من اختلافات الصّحابة ومن جاء بعدهم، فليُراجع كتاب «**الفرق بين الفرق**» (ص/ ١١-١٤).

(٢) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى** (٤/ ٦).

(٣) الحَقْوُ في اللغة: معقِد الإزار وموضعه. انظر: ابن الأثير، **النّهاية في غريب الحديث والأثر** (١/ ٤١٧).

(٤) وهذا هو التّجسيم الصريح، ولا تنفع هذه القيود التي يذكرها عقب عبارته هذه لأنها لا تنفي عن الله أصل التّجسيم، وإنما تُثبت جِسْمًا له أعضاء وجوارح لله ولكن ليس كأجسامنا وجوارحنا!!

لا تُشبه صفات المخلوقين، ولا يُمَثَّلُ، ولا يُعَطَّلُ، ولا يُرَدُّ، ولا يُجْحَدُ، ولا يُؤَوَّلُ بتأويلٍ يُخالف ظاهره»[١].

وقد وقعت هذه المجموعة في هذا الإشكال الواضح بسبب فشلها في التّعامل مع النّصوص الشرعيّة المُتَشابِهَة، فإنّ إجراءها على ظواهرها أدّى بهذه المدرسة إلى اعتناق عقيدة التّجسيم في حق الله تعالى عن ذلك، وهذا التّعامل الظّاهري للنّصوص الشّرعيّة، جعلهم يَتَخَيَّلُونَ اللهَ تعالى عن قولهم على الشّكل الآتي:

١- أنّ الله تعالى عن قولهم له صورة كصورة سيدنا آدم عليه السلام، ستّون ذراعًا طولًا في سبعة أذرع عَرْضًا: ويكفي في إثبات ما ادّعوه وزعموه كتاب «**عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن**» للشيخ حمود التويجري (ت/ ١٤١٣هـ)[٢]، استند على الرّوايات التّالفة والموضوعة لإثبات أنّ سيدنا آدم عليه السلام على صورة الله تعالى عن ذلك، إضافةً إلى استشهاده بنصوص التّوراة المُحَرَّفَةِ لإثبات ما يُريد، فقال: «فهذا المعنى عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة عن الأنبياء كالتّوراة، فإنّ في السِّفْرِ الأوّل منها: (**سنخلق بَشَرًا على صورتنا يشبهها**). وقد قدمنا أنه يجوز الاستشهاد بما عند الكتاب إذا وافقَ ما يؤثر عن نبيّنا[٣] بخلاف ما لَمْ نعلمه إلّا من جهتهم، فإنّ هذا لا نصدقهم فيه ولا نكذبهم»[٤].

٢- وأنّه تعالى عن قولهم على صورة شابٍّ أمرد ذو شعر قطط، يلبس لِبَاسًا أحمرَ وأخضرَ: فقد رووا من طريق عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**رأيتُ رَبِّي عز وجل شابًّا أمردَ جَعْدًا قَطَطًا عَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ**»[٥].

وفي رواية أُخرى: «**رأيتُ رَبِّي عز وجل في صورةِ شَابٍّ أَمْرَدَ له وفرةٌ، جَعْدٍ قَطَطٍ عَلَيْهِ حُلَّةٌ**

---

(١) محمد صديق حسن خان القنوجي، **قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر** (ص/ ٦٥ - ٦٨).

(٢) هو الشيخ حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن التويجري أحد مشايخ المدرسة السّلفية الحديثة، تُوُفِّيَ في الرياض سنة (١٤١٣هـ).

(٣) كيف يُستشهد بالتوراة التي شهد الله ورسوله على تحريفها وتكذيبها من قبل أحبار اليهود؟!!

(٤) حمود التويجري، **عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن** (ص/ ٧٦).

(٥) ابن أبي يعلى، **طبقات الحنابلة** (٢/ ٤٦).

خَضْرَاءُ»(١).

ورووا كذلك من طريق عكرمة، عن ابن عباس، عن النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «**دَخَلْتُ على رَبِّي فِـي جَنَّةِ عدنٍ شابٍّ جعدٍ فِـي ثَوْبَيْـنِ أَخْضَرَيْنِ**»(٢).

ورووا كذلك من طريق عِكرمة، عن ابن عباس، أَنَّهُ سُئِلَ: هل رأى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ؟ قال: «نعم». قال: كيـف رآه؟ قال: «**فِي صُورَةِ شَابٍّ دُونَهُ سِتْرٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ، كَأَنَّ قَدَمَيْهِ فِـي خُضْرَةٍ**». فقلـتُ أنـا لابن عبـاس: أليس هو من يَقُـول: ﴿لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام/ ١٠٣]؟

قال: «**لَا أُمَّ لَكَ، ذَلِكَ نُورُهُ الَّذِي هُوَ نُورُهُ، إذا تَجَلَّى بِنُورِهِ لَا يُدْرِكُهُ شَيْءٌ**»(٣).

قال القاضي أبو يعلى الحنبلي المجسّم عقب روايته لهذا الحديث الموضوع: «وهذا

---

(١) حديث باطل موضوع، أورده الحافظ ابن الجوزي في «**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**» (١/ ٢٣) (رقم/ ١٩)، وقال عقبه: «هَذَا الحَدِيثُ لا يَثْبُتُ وَطُرُقُهُ كُلُّهَا عَلَى (حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ). قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: قَدْ قِيلَ إِنَّ (ابْنَ أَبِي العَوْجَاءِ) كَانَ رَبِيبَ (حَمَّادٍ) فَكَانَ يَدُسُّ فِي كُتُبِهِ هَذِهِ الأَحَادِيثَ». وحكم بنكارته الحافظ الذهبي في «**سير أعلام النبلاء**» (١٠/ ١١٣) حيث قال: «وهو بتمامه في تأليف البيهقي، وهو خبر منكر، نسأل الله السلامة في الدين». رواه أبو يعلى المجسم في «**إبطال التّأويلات لأخبار الصفات**» (ص/ ١٤٣) (رقم/ ١٤٢)، وعثمان الدارمي في «**نقض بشر المريسي**» (٢/ ٨١٤).

(٢) حديثٌ باطلٌ مكذوبٌ على النّبي صلى الله عليه وآله وسلم، رواه عثمان الدارمي في «**نقض بشر المريسي**» (٢/ ٧٢٥)، وأورده أبو يعلى في «**إبطال التّأويلات**» (ص/ ٤٧٣ - ٤٧٤) وقال عقبه: «اعلم، أنّه غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره في جواز دخوله عليه الجنة على وجهٍ لا يُوجب الجهة والحد».

(٣) حديث باطل مردود موضوع مكذوب على عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم، رواه عبد الله بن أحمد في «**السنة**» (١/ ١٧٥) (رقم/ ٢١٧)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٤٦) (رقم/ ٣٢٣٤) وصححه وتعقبه الذهبي بقوله في التلخيص: «بل (إبراهيم بن الحكم) متروك». ورواه الإمام الحافظ أبو بكر البيهقي في «**الأسماء والصفات**» (٢/ ٣٦١) (رقم/ ٩٣٤) وقال عقبه: «فَهَذَا حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ (مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ)، وَقَدْ مَضَى الكَلَامُ فِي ضَعْفِ مَا يَرْوِيهِ إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ سَمَاعَهُ فِيهِ، وَفِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ انْقِطَاعٌ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما وَبَيْنَ الرَّاوِي عَنْهُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الأَلْفَاظِ فِي الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما».

يدلّ من كلامه عَلَى إثبات الحديث وحمله عَلَى ظاهره وتأويل الآية»[١].

والعجيب الغريب مِن القاضي أبي يعلى الحنبلي المجسّم كيفَ مَنَعَ التّأويل في هذا الحديث الباطل، وَأَجَازَه في الآيةِ المُحْكَمَةِ الدّالّةِ دِلَالَةً قَطْعِيَّةً على بطلانه لِيَكُونَ مضمونُها موافقًا لهذه الرّواية الباطلة المكذوبة!!

عِلْمًا أنّ المجسّمة يُحاربون التّأويل في الآيات التي ظنّوا أنها تُفيدُ التّجسيم ويعتبرونه إلحادًا وكفرًا وتعطيلًا، فما بالُهم يَفِرُّونَ هنالك مما لجأوا إليه هنا[٢]؟!!!

وفي رواية أخرى: «**رَأَيْتُ رَبِّي ﷻ فِي حُلَّةٍ خَضْرَاءَ فِي صُورَةِ شَابٍّ عَلَيْهِ تَاجٌ يَلْمَعُ مِنْهُ الْبَصَرُ**»[٣].

وفي رواية أخرى: عن عبد الله بن أبي سلمة، قال: بعث عبد الله بن عمر إلى عبد الله ابن عباس يسأله: «هل رأى محمد ربّه؟»[٤]. فبعث إليه: «أَنْ نَعَم، قَدْ رَآهُ». فَرَدَّ رسوله إليه وقال: «كيف رآه؟» فقال: «رآه على كرسي من ذهب تحمله أربعة من الملائكة: ملك في صورة رجل، وملك في صورة أسد، وملك في صورة ثور، وملك في صورة نسر في روضة خضراء دونه فراش من ذهب»[٥].

---

(١) أبو يعلى، **إبطال التّأويلات لأخبار الصفات** (ص/ ١٤٨ - ١٤٩) (رقم/ ١٥١).

(٢) وهذا دأب المجسّمة، فإنّهم يُؤَوِّلُونَ الآيات التي تُفيد التَّنْزِيهَ وتردُّ معتقدهم بوجود الله على العرش.

(٣) أبو يعلى، **إبطال التّأويلات لأخبار الصفات** (ص/ ١٣٥) (رقم/ ١٢٣).

(٤) لَمْ يصح عن أحد مِن الصّحابة أنّه قال برؤية سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ربه ليلةَ المعراج؛ بل الإجماع عندهم أنه: لَمْ يَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم رَبَّهُ تعالى على الإطلاق. وقد نقل هذا الإجماع الصحيح الإمامُ ابن القيّم في «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية» (ص/ ١٣).

(٥) حديث موضوع مكذوب على ابن عمر وابن عباس، أورده الحافظ ابن الجوزي في «**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**» (١/ ٢٤) وقال عقبه: «هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ، تَفَرَّدَ بِهِ (مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْحَاقَ) وَقَدْ كَذَّبَهُ مَالِكٌ وَهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ». رواه ابن خزيمة في كتاب «**التّوحيد**» (٢/ ٤٨٣) - الّذي سمّاه الإمام الرازي في تفسيره (٢٧/ ٥٨٢) بكتاب «**الشرك**»، والآجري في «**الشّريعة**» (٣/ ١٥٤٣) (رقم/ ١٠٣٤)، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في «**السُّنَّة**» (١/ ١٧٥) (رقم/ ٢١٧).

هذا وقد عَدَّ حشويّة أهل الحديث هذه الرّوايات الباطلة عقلًا وشرعًا صحيحةً يجب الإيمان بها إيمانًا جازمًا، وَمَنْ أنكرها يكونُ عندهم زنديقًا كافرًا، حيث روى أبو يعلى الحنبلي المجسم (ت/ ٤٥٨هـ): «عن سليمان بن أحمد، يقول: سَمِعْتُ ابنَ صدقةَ الحافظ[١]، يَقُولُ: (**مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِحَدِيثِ عِكْرَمَةَ فَهُوَ زِنْدِيقٌ**)»[٢].

وعلى هذا القول الباطل، يكونُ جميع الصّحابة وَأُمُّ المؤمنين عائشة رضي الله عنهم في عُرْفِ حشويّة أهل الحديث كفّارًا زنادقةً في نار جهنم[٣]، لأنّهم أجمعوا على انتفاء رؤية النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المعراج[٤]!!!

- فعن مَسْرُوق، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رضي الله عنها: يَا أُمَّتَاهْ، هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ صلى الله عليه [وآله] وسلم رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: «لَقَدْ قَفَّ شَعَرِي مِمَّا قُلْتَ! أَيْنَ أَنْتَ مِنْ ثَلَاثٍ مَنْ حَدَّثَكَهُنَّ فَقَدْ كَذَبَ؟ مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام/ ١٠٣]، ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ [الشورى/ ٥١] ...»[٥].

٣- وأنّه تعالى عن قولهم له أسنان وأضراس: فقد روى القاضي أبو يعلى المجسم

---

(١) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة البغدادي، أبو بكر، حدّث عن أحمد بن حنبل وغيره، تُوُفِّيَ سنة (٢٩٣هـ). انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (١٤/ ٨٣).

(٢) أبو يعلى، **إبطال التّأويلات لأخبار الصفات** (ص/ ١٤٤) (رقم/ ١٤٥).

(٣) وذلك يكون التّوافق بين حشويّة أهل الحديث والرّافضة واضحًا في تكفير الصحابة رضي الله عنهم.

(٤) نقل هذا الإجماع ابن القيّم في «**اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**» (ص/ ١٣).

(٥) رواه إسحاق بن راهويه في مسنده (٣/ ٧٩٠) (رقم/ ١٤٢١)، والبخاري في صحيحه (٦/ ١٤٠) (رقم/ ٤٨٥٥)، ومسلم في صحيحه (١/ ١٥٩) (رقم/ ١٧٧)، وأحمد في مسنده (٤/ ٤٩) (رقم/ ٢٤٢٧٣)، والنسائي في «**السُّنَنُ الكبرى**» (٦/ ٣٣٤) (رقم/ ١١١٤٧)، والترمذي في سننه (٥/ ٢٦٢) (رقم/ ٣٠٦٨)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٢٥٧) (رقم/ ٦٠)، وابن خزيمة في «**التّوحيد**» (٢/ ٥٤٨)، وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٣٤) (رقم/ ٤٠٥) وغيرهم.

الحنبلي: عن جابر بن عبد الله ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يضحكُ اللهُ ربّكم حتّى بدت لهاته وأضراسه**». قال يحيى بن معين: «**لهواته وأضراسه**»[١].

وأجاب أبو عصمة نوح ابن أبي مريم[٢] حين سُئِلَ: كيفَ كَلَّمَ اللهُ ﷻ موسى ﵇؟ بقوله: «مُشَافَهَةً»[٣].

٤- وأنّه تعالى عن قولهم له ذراعان وصدر وجنبان وأصابع: حيث رووا عن عبد الله بن عمرو، قال: «**خلق الله ﷻ الملائكة من نور الذّراعين والصّدر**»[٤]. رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في «**السُّنَّة**»[٥]، وعثمان بن سعيد الدارمي وشنّع على بشر المريسي[٦] لإنكاره هذا الحديث المكذوب[٧]، ورواه أبو يعلى الحنبلي المجسم وقال عقبه: «اعلم، أنّ الكلام فِي هَذَا الخبر فِي فصلين: أحدهما: فِي إثبات الذّراعين والصّدر، والثّاني: فِي خلق الملائكة

---

(١) أبو يعلى، **إبطال التّأويلات لأخبار الصفات** (ص/ ٢١٤) (رقم/ ٢٠٣).

(٢) هو نوح بن أبي مريم يزيد بن عبد الله، أبو عصمة المروزي، قال عنه مسلم وغيره: متروك الحديث. وقال الحاكم: وضع أبو عصمة حديث فضائل القرآن الطويل. وقال البخاري: منكر الحديث. انظر: الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقض الرجال** (٤/ ٢٧٩).

(٣) انظر: عبد الله بن أحمد بن حنبل، **السنة** (ص/ ٢٨٦).

(٤) حديث باطل مردود، قال الحافظ البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٧٨) (رقم/ ٧٤٤) بعد روايته له: «هذا موقوف على عبد الله بن عمرو، وراويه رجل غير مسمى فهو منقطع، وقد بلغني أنّ ابن عيينة رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن عمرو، فإنْ صَحَّ ذلك فعبد الله بن عمرو وقد كان ينظر في كتب الأوائل، فما لا يرفعه إلى النبي ﷺ يحتمل أن يكون مما رآه فيما وقع بيده من تلك الكتب». وقد حكم ببطلان هذا الحديث وَعَدَّه من الإسرائيليات التي لا يجوز الأخذ بها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في «**السلسلة الصحيحة**» (١/ ٧٤١).

(٥) عبد الله بن أحمد بن حنبل، **السنة** (ص/ ٤٧٥) (رقم/ ١٠٨٤).

(٦) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسي، أبو عبد الرحمن، فقيه معتزلي عارف بالفلسفة، أخذ الفقه عن القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، وَأُوذِيَ في دولة هارون الرشيد. انظر: الزركلي، **الأعلام** (٢/ ٥٥).

(٧) عثمان الدارمي، **نقض أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي العنيد** (٢/ ٦٤٨).

من نوره. أمّا الفصل الأوّل: فإنّه غير مُمتنع حمل الخبر عَلَى ظاهره فِي إثبات الذّراعين والصّدر، إذ ليس فِي ذَلِكَ ما يحيل صفاته ولا يخرجها عمّا تستحقه...»[١].

وقال عثمان بن سعيد الدارمي (ت/ ٢٨٠هـ)[٢] في إثبات اليدين لله تعالى عن ذلك: «وأيُّ عقوق لآدم أعظم من أن يقول الله: خلقتُ أباك آدم بِيَدَيَّ دون من سِواه من الخلائق. فتقول: لا، ولكن خلقته بإرادتك دون يَدَيْكَ كما خلقتَ القردة والخنازير والكلاب والخنافس والعقارب[٣]»[٤].

وقال الإمام ابن تيمية في إثبات صفة الجنب لله: «وفي القرآن ما يُبَيِّنُ أنّه ليس المراد بالجَنْبِ ما هو نظير جنب الإنسان، فإنّه قال: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر/ ٥٦]، والتّفريط ليس في شيء من صفات الله ﷻ (...). وجنبُ الشّيء وجانبه، قد يُراد به: منتهاه وحدّه، وَيُسَمَّى جنب الإنسان جَنْبًا بهذا الاعتبار، قال تعالى: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [السجدة/ ١٦]. وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران/ ١٩١]. وقال النَّبِيُّ ﷺ لعمران بن حصين: «**صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ**»[٥]. وَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ الإِضَافَةَ هُنَا تَتَضَمَّنُ صِفَةَ اللهِ[٦]، كانَ الكلامُ

---

(١) أبو يعلى، **إبطال التّأويلات لأخبار الصفات** (ص/ ٢٢١) (رقم/ ٢١٤).

(٢) هو عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي السجستاني، أبو سعيد، المجسم. وهو غير الحافظ المحدّث الإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدّارمي صاحب «**السُّنَن**».

(٣) هذا وهمٌ وَتَقَوُّلٌ على الله تعالى ما لم يقل، بدليل أنّ الأنعام من خيل وإبل وحمير وبقر وبغال وغيرها مخلوقة بيد الله تعالى أيضًا - أي بقدرة الله تعالى - كما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾، فأين هذا العقوق لسيدنا آدم ﵇ كما اتّهم عثمان الدارمي مَنْ أَوَّلَ الآية؟!!!

(٤) عثمان الدارمي، **نقض أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي العنيد** (١/ ٢٦٠).

(٥) رواه البخاري في صحيحه (٢/ ٤٨) (رقم/ ١١١٧)، وأبو داود في سننه (١/ ٢٥٠) (رقم/ ٩٥٢)، والترمذي في سننه (٢/ ٢٠٨) (رقم/ ٣٧٢)، وابن ماجه في سننه (١/ ٣٨٦) (رقم/ ١٢٢٣).

(٦) أي صفة الجنب لله تعالى عن ذلك.

في هذا كالكلامِ في سائرِ مَا يُضَافُ إليه تعالى مِنَ الصِّفَاتِ؛ وفي التَّوْرَاةِ مِنْ ذَلِكَ[١] نَظِيرُ مَا في القرآنِ[٢]»[٣].

وقال ابن أبي يعلى المجسم (ت/ ٥٢٦هـ) في إثبات صفة الإصبع لله تعالى عن ذلك: «ونقرّ بأنّ لله إصبعًا، روى عبد الله قال: جاء حَبْرٌ من أحبار اليهود إلى رسول الله ﷺ، فقال له: «إذا كان يوم القيامة، جعل الله السموات على إصبع والأرضين على إصبع، والجبال والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، ثم يَهُزُّهُنَّ. ثم يقول: أنا الملك، أنا الملك. قال: فلقد رأيتُ رسولَ الله ﷺ ضَحِكَ حتى بدت نواجذه تعجبًا مما قال وتصديقًا له[٤]، ثم قال رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر/ ٦٧]»[٥]»[٦].

وهذه الرِّوَايَةُ تُبَيِّنُ أَنَّ أصلَ هذه العقيدة مُسْتَمَدَّةٌ مِن اليهود؛ والآية تَشْهَدُ بخلاف ما قاله الحبر اليهودي، فالتّصريح بأنهم (لَم يقدروا الله حقّ قدره) بوصفه بهذه الصّفات، وأنّه ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فيه دلالة واضحة على ردّ كلام الحبر اليهودي،

---

(١) أي من صفات التّجسيم والتّشبيه لله تعالى عن ذلك، التي تُسميها المجسّمة (الأسماء والصفات)!!!

(٢) ليس في القرآن الكريم شيء من صفات التّجسيم الموجودة في التّوراة، والآيات المتشابهة التي يستشهد بها المجسمة على التّجسيم لا دلالة فيها على ذلك البتّة؛ وإنّما تُؤَوَّلُ لتتوافق مع المحكم القطعي الّذي جاء به القرآن. انظر مبحث الآيات المتشابهة والتّأويل في المبحث الثاني (ص/ ١٠١ - ١٢٥).

(٣) ابن تيمية، **الجواب الصحيح لِمَنْ بدّل دين المسيح** (٤/ ٤١٤ - ٤١٥).

(٤) هذه مِنْ تصرّفات بعضِ الرّواة، قال الحافظ الخطابي: «وقول مَنْ قالَ مِنَ الرُّوَاةِ: «تصديقًا لقول الحبر» ظَنٌّ وحسبانٌ والأمرُ فيه ضعيف». نقله عنه الإمام البيهقي في «**الأسماء والصفات**» (٢/ ١٦٧).

(٥) رواه البخاري في صحيحه (٦/ ١٢٦) (رقم/ ٤٨١١)، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١٤٧) (رقم/ ٢٧٨٦).

(٦) ابن أبي يعلى، **الاعتقاد** (ص/ ٢٩).

إضافةً إلى كون السّموات مطويات بيمينه أي بقدرته، والأرض تحت قبضته وسيطرته، يُخَالِفُ جعلها على الأصابع كما قال الحبر اليهودي!!!

وأمّا قول بعض الرُّوَاة لهذا الحديث: «**فضحك النَّبيُّ تصديقًا لقول الحبر**»، فهو ظَنٌّ منه وَوَهْمٌ، قال الحافظ الخطابي: «واليهود مُشَبِّهَةٌ وفي ما يدعونه مُنْزَلًا من التوراةِ ألفاظٌ تدخلُ في بابِ التَّشْبِيهِ وليس القولُ بها من مذهب المسلمينِ (...)، وقول مَنْ قالَ مِنَ الرُّوَاةِ: «**تصديقًا لقولِ الحبر**» ظَنٌّ وحسبانٌ والأمرُ فيه ضعيف»[1].

٥- وأنّه تعالى عن قولهم له ركبة: حيث رَوَوْا: عن مُجاهد قال: «يقول داود يوم القيامة: أدنني، فَيُقَالُ له: ادنه، فيدنو حَتَّى يَمَسَّ رُكْبَتَهُ»[2].

وقد شَنَّعَ الدارمي على بشر المريسي تأويله لفظ (**الركبة**) بقوله: «إنَّهَا لأحد المخلوقات». فردَّ عليه الدارمي قائلًا: «فلو كان لِهذا المُعَارِضُ مَن يقطع لسانه كان قد نصحه، ويلكَ عن أيّ زنديق تَرْوِي هذه التّفاسير ولا تُسَمِّيهِ؟ وأيّ درك لداود إذا استغفر الله لذنبه، ولَجأ إليه واستعاذ به في أن يُدنيه إلى خَلْقٍ سواه، فيمسّ ركبته...»[3].

ورووا: عن عكرمة، قال: «**إنَّ اللهَ ﷻ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُخَوِّفَ عِبَادَهُ أَبْدَى عَنْ بَعْضِهِ إِلَى الأَرْضِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ تُزَلْزَلُ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ تُدَمْدِمَ عَلَى قَوْمٍ تَجَلَّى لَهَا**»[4].

٦- وأنّ اللهَ تعالى عن قولهم يُوصَفُ بِالمَلَلِ وَالمَكْرِ وَالخِدَاعِ وَالضَّحِكِ:

أَجْمَعَ العقلاءُ في هذه الأُمَّةِ الإسلاميةِ على عدم جواز وصف الله تعالى بالملل والسّآمة لأَنَّ ذلكَ نقص في حَقِّهِ جَلَّ جَلَالَهُ، بينما نجد أتباع أهل الحديث لا مانع لديهم من وصفه بِالمَلَلِ، فقد نقلَ الشيخُ ابن العثيمين (ت/ ١٤٢١هـ) قول من قال: (إِنَّ اللهَ

---

(١) انظر: البيهقي، **الأسماء والصفات** (٢/ ١٦٧).

(٢) الدارمي، **نقض الدارمي على المريسي** (٢/ ٧٤٢).

(٣) المصدر السابق، (٢/ ٧٤٣).

(٤) رواه عبد الله بن أحمد في «**السُّنَّةِ**» (٢/ ٤٧٠) (رقم/ ١٠٦٩).

تعالى يَمَلُّ)، دون أن يعترضَ عليه مُغَلِّفًا هذا المَلَلَ بأنّه ليس كَمَلَلِنَا، فيقول: «فَمِنَ العلماءِ من قال: إنّ هذا دليل على إثبات الـمَلَلِ لله، لكن ملل الله ليس كملل المخلوق، إذ إنَّ مَلَلَ المخلوقِ نقصٌ لأنّه يدلّ على سأمه وضجره من هذا الشّيء، أمّا مللُ الله فهو كمال وليس فيه نقص، ويجري هذا كسائر الصّفات التي نُثبتها لله على وجه الكمال وإن كانت في حقّ المخلوق ليست كمالًا»[١].

وبينما ينفي الحافظ المفسر ابن كثير جواز أن يُوصف اللهُ تعالى بالمكر والهزء قَائِلًا: «والله لا يكون منه المكر ولا الهزء»[٢]، نَجِدُ الشيخ ابن العثيمين يصف الله تعالى بالمكر والخداع على سبيل المدح، قَائِلًا: «أمّا الخداعُ فهو كالمَكْرِ يُوصَفُ اللهُ تعالى به حيـنَ يكون مدحًا ولا يُوصَفُ بِـهِ على سبيـلِ الإطلاقِ، قـال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء/ ١٤٢]»[٣].

وقال أيضًا: «وأما صفة الكمال بقيد، فهذه لا يُوصف الله بها على الإطلاق إلا مُقَيَّدًا، مثل: المكر، والخداع، والاستهزاء... وما أشبه ذلك، فهذه الصّفات كمال بقيد، إذا كانت في مقابلة مَنْ يفعلون ذلك فهي كمال، وإن ذُكرت مطلقة فلا تصحّ بالنسبة لله ﷻ، ولهذا لا يصحّ إطلاق وصفه بالماكر أو المستهزئ أو الخادع، بل تُقَيَّدُ فنقول: ماكرٌ بالماكرين، مستهزئٌ بالمنافقين، خادعٌ للمنافقين، كائدٌ للكافرين، فنقيّدها لأنّها لم تأتِ إلا مُقَيَّدَةً»[٤].

وممن ذكر ذلك من المعاصرين أيضًا، الشيخ محمد خليل هرّاس (ت/ ١٣٩٥هـ) في «**شرح العقيدة الواسطيّة لابن تيمية**»، حيث قال: «وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد/ ١٣].. إِلَخْ؛ تَضَمَّنَتْ هَذِه الآيَاتُ إِثْبَاتَ صِفتَي المَكْرِ وَالكَيْد، وَهُمَا مِنْ صِفَات الفِعْلِ الاخْتِيَارِيَّة. وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ اسْمٌ، فَيُقَالَ: مَاكِرٌ وَكَائِدٌ؛ بَلْ يُوقَفُ عِنْدَمَا

---

(١) ابن العثيمين، **مجموع فتاوى ورسائل ابن العثيمين** (١/ ١٧٤).

(٢) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** (١/ ١٨٣ – ١٨٤).

(٣) ابن العثيمين، **مجموع فتاوى ورسائل ابن العثيمين** (١/ ١٧١).

(٤) ابن العثيمين، **شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية** (ص/ ١٤٣).

وَرَدَ بِهِ النَّصُّ مِنْ أَنَّهُ خَيْرُ المَاكِرِينَ، وَأَنَّهُ يَكِيدُ لأَعْدَائِهِ الكَافِرِينَ (...). وَأَمَّا قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال/ ٣٠]، فمَعْنَاهُ: أَنْفَذُهُمْ وَأَسْرَعُهُمْ مَكْرًا»[١].

وَرَوَوْا أيضًا: عَنْ وَكِيع بْـنِ عُدُس، عَـنْ عَمِّـهِ أَبِـي رَزِيـنٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عَبْدِهِ، وَقُرْبِ غِيَرِهِ**». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَوَيَضْحَكُ الرَّبُّ ﷻ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**». قَالَ: «**لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْرًا**»[٢].

٧- وأنّ الله تعالى عن قولهم: يَنْزِلُ وَيُهَرْوِلُ وَيَتَحَرَّكُ وَتَنْفُضُ رُوحُهُ: سُئِلَ فضيلة الشيخ ابن عثيمين: هل الّذي يَنْزِلُ هو الله تعالى أو لا؟ فأجاب بقوله: «ذكرنا فيما سبق أنّ الّذي يَنْزِلُ هو الله نفسه»[٣].

وقال: «وأي مانع يَمنع من أن نؤمنَ بأنّ الله تعالى يأتي هرولة»[٤].

ورووا أيضًا: عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللهَ ﷻ يَنْزِلُ فِي ثَلَاثِ سَاعَاتٍ يَبْقَيْنَ مِنَ اللَّيْلِ فَيَفْتَتِحُ الذِّكْرَ فِي السَّاعَةِ الأُولَى، الَّذِي لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ، فَيَمْحُو مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ مَا يَشَاءُ، ثُمَّ يَنْزِلُ السَّاعَةَ الثَّانِيَةَ إِلَى جَنَّةِ عَدْنٍ، وَهِيَ دَارُهُ الَّتِي لَمْ يَرَهَا غَيْرُهُ، وَلَمْ تَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، وَهِيَ مَسْكَنُهُ لَا يَسْكُنُهَا مَعَهُ مِنْ بَنِي آدَمَ غَيْرُ ثَلَاثَةٍ: النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ، ثُمَّ يَقُولُ: طُوبَى لِمَنْ دَخَلَكِ، ثُمَّ يَنْزِلُ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِرُوحِهِ وَمَلَائِكَتِهِ فَتَنْتَفِضُ، ثُمَّ يَقُولُ: قُومِي بِعِزَّتِي، ثُمَّ يَطَّلِعُ عَلَى عِبَادِهِ، فَيَقُولُ: أَلَا هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يَسْتَغْفِرُنِي أَغْفِرُ لَهُ؟ أَلَا هَلْ مِنْ سَائِلٍ يَسْأَلُنِي

---

(١) محمد خليل هراس، **شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية** (ص/ ١٢٣).

(٢) رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائد «**مسند أحمد بن حنبل**» (٤/ ١١) (رقم/ ١٦٢٣٢)، تعليق الشيخ شعيب الأرناؤوط: «ضعيف». وَحَكَمَ بضعفه أيضًا الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في «**ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم**» (١/ ٢٩٦) (رقم/ ٥٥٤)، وفي تعليقه على كتاب «**التنكيل**» لعبدالرحمن المعلمي اليماني (٢/ ٣٤٧).

(٣) ابن العثيمين، **مجموع فتاوى ورسائل ابن العثيمين** (١/ ٢٠٧).

(٤) ابن العثيمين، **مجموع فتاوى ورسائل ابن العثيمين** (١/ ١٨٤).

أُعْطِيهِ؟ أَلَا هَلْ مِنْ دَاعٍ يَدْعُونِي أُجِيبُهُ؟ حَتَّى تَكُونَ صَلَاةُ الفَجْرِ، وَكَذَلِكَ يَقُولُ اللهُ ﷻ: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء/ ٧٨]، يَشْهَدُهُ اللهُ وَمَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»[١].

٨- وأنّه تعالى عن قولهم، يتكلّم كصوت سلسلة الحديد: حيث زعموا: أنّ ابن مسعود روى عن النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**إذا تَكَلَّمَ اللهُ ﷻ سُمِعَ لَهُ صَوْتٌ كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفْوَانِ**[٢]»[٣].

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «قال أبي: وهذا الجهمية تُنكره. وقال أبي: هؤلاء كفّار يريدون أن يُمَوِّهُوا على الناس، مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ ﷻ لَمْ يَتَكَلَّمْ فَهُوَ كافرٌ، ألا إنّا نروي

---

(١) حديث باطل موضوع، أورده الحافظ الذهبي في «**ميزان الاعتدال**» (٢/ ٩٨) في ترجمة (زيادة ابن محمد) أحد رواة هذا الحديث الموضوع، وقال عقبه: «فهذه الألفاظ منكرة، ولم يأتِ بها غير (زيادة)». رواه ابن خزيمة في «**التّوحيد**» (١/ ٣٢٣) (رقم/ ٤٦) الّذي سمّاه الإمام الرازي بكتاب «**الشّرك**».

(٢) **الصفوان**: الحجر الأملس.

(٣) حديث باطل موضوع، لم يروه بهذا اللفظ أحد من الحفّاظ، ونص الرّواية التي رُوِيَتْ عن ابن مسعود هي: «**إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ لِلسَّمَاءِ صَلْصَلَةً كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفَا**...».

رواه أبو داود في سننه (٤/ ٢٣٥) (رقم/ ٤٧٣٨) وغيره، وهي تُوَضِّحُ كون الصّوت راجعًا إلى أهل السّماء - أي الملائكة - وليس إلى الله تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، قال الإمامُ البيهقي في «**الأسماء والصفات**» (٢/ ٢٩) وهو يُبَيِّنُ ضعف حديث عبد الله بن عقيل المروي في «**صحيح البخاري**» بصيغة التّضعيف: «ولم تثبت صفة الصّوت في كلام الله ﷻ أو في حديثٍ صحيحٍ عن النبي ﷺ غير حديثه [أي حديث ابن عقيل]، وليس بنا ضرورة إلى إثباته. وقد يجوز أن يكونَ الصَّوْتُ فيه - إن كان ثابتًا - راجعًا إلى غيره، كما روينا عن عبد الله بن مسعود موقوفًا ومرفوعًا: «**إذا تكلّم الله بالوحي سمع أهل السّماء صلصلة كجر السّلسلة على الصّفا**». وفي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**إذا قضى اللهُ الأمر في السّماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانًا لقوله كأنّه سلسلة على صفوان**». ففي هذين الحديثين الصّحيحين دلالة على أنهم يسمعون عند الوحي صوتًا لكن للسّماء ولأجنحة الملائكة، تعالى الله عن شبه المخلوقين علوًّا كبيرًا».

هذه الأحاديث كما جاءت»[١].

وقال يعقوب بن يَختان: سُئِلَ أبو عبد الله - يقصد أحمد بن حنبل - عَمَّنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ تعالى لَمْ يتَكَلَّمْ بِصَوْتٍ[٢]؟ قال: بَلَى يتَكَلَّمُ سُبْحَانَهُ بِصَوْتٍ[٣].

كلُّ ما ينسبه حشويّةُ أهل الحديث للإمام أحمد بن حنبل أنه يقولَ بالجسم ولوازمه في حقّ الله تعالى، فهو باطل لَمْ يصحّ عنه، قال الإمام أبو الفضل التميمي البغدادي (ت/ ٤١٠هـ) شيخ الحنابلة في بغداد في كتابه «**إعتقاد الإمام أحمد بن حنبل**»: «وأنكر [أي الإمام أحمد] على من يقول بالجسم، وقال: إِنَّ الأَسْمَاءَ مأخوذةً بالشّريعةِ وَاللُّغَةِ، وأهلُ اللُّغَةِ وضعوا هذا الاسم على كل ذي طولٍ وعرضٍ وسمكٍ وتركيبٍ وصورةٍ وتأليفٍ، والله تعالى خارجٌ عن ذلك كلّه فلم يَجُزْ أَن يُسَمَّى جِسْمًا لِخُرُوجِهِ عَنْ مَعْنَى الجِسْمِيَّةِ، وَلَمْ يَجِئْ فِي الشَّرِيعَةِ ذَلِكَ فَبَطَلَ»[٤].

وسُئِلَ العلامة الفقيه الشّافعي ابن حجر الهيتمي (ت/ ٩٧٤هـ) عن عقيدة الإمام أحمد بن حنبل: هل هي كعقائد المجسمة التي تنتسب إليه؟ فأجاب: «عقيدةُ إِمَام السُّنَّةِ (أَحْمد بن حَنْبَل) رضي الله عنه وأرضاه، وَجعل جنان المعارف متقلّبه ومأواه، وَأفاض

(١) عبد الله بن أحمد، **السنة** (ص/ ٢٨١).

(٢) لَمْ يَقُلْ أحدٌ من الفرق الإسلامية بنسبة الصّوت والحرف إلى الله إلا حشويّة الحنابلة، وجمهور الأمّة من الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والشّيعة والإباضية أجمعوا على استحالة نسبة الصّوت والحرف واللّغة لأنّ ذلك من سِمَات الحوادث. وقد نقل ذلك الإمام الفخر الرازي في تفسيره (٢٧/ ٦١٢).

(٣) ابن أبي يعلى، **طبقات الحنابلة** (١/ ٤١٥).

(٤) أبو الفضل التميمي، **اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن حنبل**، مطبوع بذيل «**طبقات الحنابلة**» لابن أبي يعلى الحنبلي، طبعة دار المعرفة - بيروت، (٢/ ٢٩٨). وقد طُبِعَ الكتاب مفردًا في دار الكتب العلمية بتحقيق: أشرف صلاح علي، إلّا أنّه حذف قوله: «**ذلك فبطل**» في آخر الجملة لأنه يعتقد بالجسميّة في حق الله تعالى!!! انظر: أبو الفضل التميمي، **اعتقاد الإمام المبجل أبـي عبد الله أحمد بن حنبل**، تحقيق: أشرف صلاح علي، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت، (ص/ ٤٥).

علينا وَعَليهِ مِن سوابغ امتنانه، وبوّأه الفردوس الأَعْلَى مِن جنانه، مُوَافِقَةٌ لعقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ مِنَ المُبَالَغَةِ التَّامَّةِ فِي تَنْزِيهِ اللهِ تعالى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ والجاحدون علوًّا كبيرًا من الجِهَةِ والجسميّةِ وَغَيرهمَا من سَائِرِ سِمَاتِ النَّقْصِ، بل وَعَن كلّ وَصْفٍ لَيْسَ فِيه كَمَالٌ مُطْلَقٌ؛ وَمَا اشْتُهِرَ بَيْنَ جهلةِ المَنْسُوبينَ إِلَى هَذَا الإِمَامِ الأَعْظَمِ المُجْتَهِدِ من أَنَّهُ قَائِلٌ بِشَيْءٍ من الجِهَةِ أَو نَحْوِهَا فكذبٌ وَبُهْتَانٌ وافتراءٌ عَلَيْه، فَلَعَنَ اللهُ مَنْ نَسَبَ ذَلِك إِلَيْه، أَو رَمَاهُ بِشَيْءٍ من هَذِهِ المَثَالِبِ الَّتِي بَرَّأَهُ اللهُ مِنْهَا؛ وَقَد بَيَّنَ الحَافِظُ الحُجَّةُ القُدْوَةُ الإِمَامُ (أبو الفَرَجِ ابنُ الجَوْزِيِّ)[1] مِنْ أَئِمَّةِ مذْهبه المُبَرَّئِينَ من هَذِهِ الوصمة القبيحة الشّنيعة، أَنَّ كلّ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ من ذَلِك كذبٌ عَلَيْهِ وافتراءٌ وبهتانٌ، وَأَنَّ نصوصه صَرِيحَة فِي بُطْلَانِ ذَلِك وَتَنْزِيهِ الله تعالى عَنهُ[2]، فَاعْلَمْ ذَلِك فَإِنَّهُ مُهِمٌّ. وَإِيَّاكَ أَنْ تُصغي إِلَى مَا فِي كتب (ابْن تَيْمية) وتلميذِهِ (ابْنِ قيم الجوزية) وَغَيرهمَا مِمَّن اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ على عِلْم، وَخَتَمَ على سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً، فَمَنْ يَهْدِيه مِن بَعْدِ اللهِ، وَكَيْفَ تَجَاوَزَ هَؤُلَاءِ المُلْحِدُونَ[3] الحُدُودَ، وتعدّوا الرّسوم، وخرقوا سياجَ الشَّرِيعَةِ والحقيقة، فظنّوا بذلك أنهم

(١) في كتابه: «**دفع شبه التّشبيه بأكف التَّنْزِيهِ**»، فإنه ردّ فيه ردًّا قويًّا على مجسمة الحنابلة وبرّأ الإمام أحمد من هذه الاعتقادات المخالفة للنقل والعقل، وله كتاب آخر في ذلك أيضًا سمّاه: «**أخبار الصفات**».

(٢) وأوضح دليل على ذلك ما نقله إمام الحنابلة في بغداد ورئيسهم أبو الفضل التميمي عن الإمام أحمد، أنّه: «أنكر على من يقول بالجسم...». وقد مرّ آنفًا فانظره فإنّه مهم في الرّدّ على من ينتسب إلى هذا الإمام المبجل زورًا وبهتانًا ويقول بالتّجسيم في حقّ الله تعالى عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

(٣) وصفهم بالإلحاد لأنّ اعتقاد الجسميّة في حق الله تعالى مُخَالِفٌ لعقيدة التّوحيد بالله، فالمجسم الّذي يتخيل اللهَ جِسْمًا جالسًا على العرش مثله كمثل عابد الوثن، بل إنّ عابد الوثن أفضلُ حالٍ منه، إذ إنه عَبَدَ وثنًا وشاهده بينما مجسمة الحشويّة يعبدون وثنًا مُتَخَيَّلًا لا وجودَ له إلّا في أذهانهم وأفكارهم!!! هذا، وقد نقل العلامة الفقيه ابن حجر الهيتمي في غير هذا الكتاب تكفير أئمة أهل السُّنَّةِ للقائلين بالجهة والتّجسيم في حقّ الله تعالى ووافقهم على ذلك، فقال في «**المنهاج القويم على المقدمة الحضرمية**» (ص/ ١٤٤): «واعلم أنّ (القرافي) وغيره حَكَوْا عن (الشّافعي) و(مالك) و(أحمد) و(أبي حنيفة) القول بكفر القائلين بالجهة والتّجسيم وهم=

على هدى من ربّهم وَلَيْسوا كَذَلِك، بل هم على أَسْوَأ الضّلالِ وأقبح الخِصَال وأبلغ المقت والخسران وأنهى الكَذِب والبهتان، فخذل الله مُتَّبِعَهُمْ وَطَهَّرَ الأَرْضَ مِن أمثالهم»[١].

٩- وأنَّ له تعالى عن قولهم رِجْلَانِ اثنان، وَأَنَّهُ يضع اليُمْنَى على اليسرى، مع لبس النّعال الّذي يليق بجلاله:

حيث رووا: عن عبد الصمد بن معقل[٢]، قال: سَمِعْتُ وهب بن منبه[٣] يقول، وذكر من عظمة الله ﷻ فقال: «إنّ السّمواتِ السّبع، والبحار لفي الهيكل، وإنّ الهيكل لفي الكرسي، وإن قَدَمَيْهِ لعلى الكرسي وهو يحمل الكرسي، وقد عاد الكرسي كَالنَّعْلِ في قدميه»[٤].

وَرَوَوْا أيضًا: عن أبي مالك[٥]، في قوله ﷻ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة/ ٢٥٥]: «... وهو واضع رِجليه تبارك وتعالى على الكرسي»[٦].

= حقيقون بذلك». وممن نقل عن أئمّة أهل السُّنَّةِ والجماعة تكفير المجسّمة أيضًا الإمام ابنُ تيمية الحرّاني في «**مجموع الفتاوى**» (٦/ ٣٥٦)، حيث قال: «لا يختلف أهلُ السُّنَّةِ أنّ الله تعالى ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، **بل أكثر أهل السُّنَّةِ من أصحابنا وغيرهم يُكَفِّرُونَ المُشَبِّهَةَ وَالمُجَسِّمَةَ**». ثُمَّ يتناقض في «**بيان تلبيس الجهمية**» (١/ ١٠٠) حيث قال: «وَلَمْ يَذُمَّ أحدٌ مِنَ السَّلَفِ أحدًا بأنّه مُجَسِّمٌ وَلاَ ذَمَّ المُجَسِّمَةَ».

(١) الهيتمي، **الفتاوى الحديثية** (ص/ ١٤٤ - ١٤٥).

(٢) هو عبد الصمد بن معقل بن منبه اليماني، وَثَّقُوهُ. انظر: الذهبي، **ميزان الاعتدال** (٢/ ٦٢١).

(٣) أحد كبار أحبار اليهود الّذين بَثُّوا الإسرائيليات، قال الذهبي في «**سير أعلام النبلاء**» (٤/ ٥٤٥): «وروايته للمسند قليلة، وإنما غزارة علمه في الإسرائيليات، ومن صحائف أهل الكتاب».

(٤) رواه عبد الله بن أحمد في «**السُّنَّةِ**» (ص/ ٤٧٧) (رقم/ ١٠٩٢)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «**العظمة**» (٣/ ١٠٥٢) (رقم/ ٥٧٠)، وأورده الذهبي في «**العلو**» (ص/ ١٣٠) (رقم/ ٣٥٦) وأقرّ بأنّه من الإسرائيليات التي نقلها (وهب بن منبه) مِنَ الكتب الإسرائيلية الكثيرة التي كانت عنده.

(٥) هو غزوان أبو مالك الغفاري الكوفي. انظر: العسقلاني، **تهذيب التهذيب** (٨/ ٢٤٥).

(٦) رواه عبد الله بن أحمد في «**السُّنَّة**» (ص/ ٣٠٣) (رقم/ ٣٠٣)؛ وقد أفتى بهذا ابن تيمية الحرّاني في «**الفتوى الحموية الكبرى**» (ص/ ٤١٧) وَعَدَّهُ مِن روايات الثّقات التي: «قد رُوِيَتْ مُوَافِقَةً لقولِ النَّبِيِّ ﷺ».

وَرَوَوْا أيضًا: أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**لَـمَّا قَضَى اللهُ خَلْقَهُ اسْتَلْقَى ثُمَّ وَضَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الأُخْرَى، ثُمَّ قَالَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْعَلَ مِثْلُ هَذَا**»(١).

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: «إسناده ضعيف والمتن منكر كأنّه من وضع اليهود(٢)، آفته (سعيد بن الحارث) وَيُقَالُ (الحارث بن سعيد) وهو الأصح وهو مجهول الحال. وشيخه (عبد الله بن منين) وإن وَثَّقَهُ يعقوب بن سفيان، فقد قال الذهبي: ما روى عنه سوى (الحارث بن سعيد)، يشير إلى أنه مجهول العين...»(٣).

وجاء عن أبي هريرة، قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «... **فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رِجْلَهُ، فتقول: قَطْ قَطْ قَطْ، فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ**»(٤).

وفي رواية: «**فَيَضَعُ قَدَمَهُ عَلَيْهَا فَتَقُولُ قَطْ قَطْ، فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ**»(٥).

قال الإمام المحدث بدر الدين بن جماعة (ت/ ٧٣٣هـ): «واعلم، أنّ من العلماء مَنْ جَزَمَ بضعف هذا الحديث، وإن أخرجه الإمامان لأنَّهما وَمَنْ رواهُ عنه غَيْرُ معصومين(٦)

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في «**السُّنَّةُ**» (١/ ٢٤٨) (رقم/ ٥٦٨).

(٢) وبهذا يُقِرُّ الشيخ الألباني بأنّ أحاديث المجسمة وعقيدتهم من وضع اليهود ومن تأثر بهم!!!

(٣) محمد ناصر الدين الألباني، **ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم** (١/ ٣٠٤).

(٤) رواه البخاري في صحيحه (٦/ ١٣٨) (رقم/ ٤٨٥٠)، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١٨٧) (رقم/ ٢٨٤٦).

(٥) رواه البخاري في صحيحه (٦/ ١٣٨) (رقم/ ٤٨٤٩)، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١٨٦) (رقم/ ٢٨٤٦). وقد أوّل الحافظ ابن حبان في صحيحه (١/ ٥٠٢) لفظ (القدم) الوارد في هذا الحديث بالموضع الّذي يُلقي الله فيه الكفّار في النار فتمتلئ بهم.

(٦) وَجَّهَ أكابرُ وفطاحل أهل العلم من أهل عصرهما ومن جاء بعدهما النقدَ لبعض أحاديثهما، فلا يَتَهَيَّبَنَّ أحدٌ في نقد بعض أحاديثهما إذا كانت مُخَالِفَةً ومعارضةً للقرآن وَالسُّنَّةِ الصّحيحة، قال حافظ عصره أحمد الغماري (ت/ ١٣٥٤هـ) في كتابه «**المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير**» (ص/ ١٣٨) عند الكلام عن الأحاديث الباطلة المخالفة للقرآن وَالسُّنَّةِ الصّحيحة والتّاريخ: «ومنها أحاديث الصّحيحين، فإنّ فيها ما هو مقطوعٌ ببطلانِهِ، فلا تَغْتَرَّ بذلك ولا تتهيّب الحكم عليه بالوضع لِمَا يذكرونه من الإجماع على صحّة ما فيهما، فإنّها دعوى فارغة لا تثبت عند البحث والتّمحيص، فإنّ الإجماعَ على صِحَّةِ جَمِيعِ أحاديث الصّحيحين غير معقول ولا واقع...».

وذلكَ لِمَا قَدَّمْتُهُ مِنَ الأَدِلَّةِ العقليّةِ والنقليّةِ.

أمّا النقليّة، فقوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود/ ١١٩]، وقال: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[ص/ ٨٥]، وهذا صريحٌ في رَدِّ مَنْ زَعَمَ أنّه قدم الرّب تعالى وتقدّس عن ذلك[١]، فلا جواب عنه إلّا بالرّد إلى التّأويل[٢] أو ردّ ذلك الحديث.

وأما العقليّة، فلأنّ الجنة والنار جَمَادَانِ فكيفَ يتحاجّان؟! سلمنا أنّ اللهَ تعالى خَلَقَ فيهما حياةً فقد عَلِمَا أنّ أفعالَ اللهِ كلّها صواب وحكمة، فكيف يتحاجّان؟! سَلَّمْنَا أنّهما لَمْ يعلما ذلك، فالرّب تعالى عالِم بمِقْدَارِ أهلِ الثّوابِ والعقابِ، فما فائدة توسعة تحوج إلى إنشاء خَلْقٍ إنْ وَضَعَ القَدَمَ؟ سَلَّمْنَا أنه يفعل ما يشاء فهو قادر على أن يفي تلك السّعة ولا يحتاج إلى وضع القدم. سَلَّمْنَا أنّه لَم يشأْ ذلكَ فيلزمُ أن تخمدَ النَّارُ ويزولَ العذابُ عن أهلها أو أن تعملَ النارُ في القدم عادتها تعالى الله عن ذلك وتقدّس. سَلَّمْنَا أنّ العذابَ يبقى ولا تؤثّر النَّارُ، فالنّار إنّما سألَت المزيد من مستحقي العذاب لا المزيد من القَدَمِ الّذي زعموه! فبانَ بكل ما ذكرناه لزوم أحد التّأويلين لا محالة»[٣].

وَنَسَبُوا إلى الرسول صلّى الله عليه وآله وسلم، أنّه قال: «**فَيَأْتِيهُم الجبَّارُ فِي صُورَةٍ غَيْر صُورَته الّتِي رَأَوْهُ أَوَّلَ مَرَّة، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبّنَا، فَلَا يُكَلِّمُهُ إلَّا الأَنْبِيَاءُ، فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ؟ فَيَقُولُونَ: السَّاقُ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٌ...**»[٤].

---

(١) ومما يردّ ذلك أيضًا، قول الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا﴾ [الأنبياء/ ٩٩].

(٢) كما فعل الإمام ابن حبّان البُستي، حيث أوّل هذا الحديث في صحيحه (١/ ٥٠٢) بالموضع الّذي يُلقي الله فيه الكفّار في النار فتمتلئ بهم.

(٣) ابن جماعة، **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل** (ص/ ١٦٢).

(٤) رواه البخاري في صحيحه (٩/ ١٢٩) (رقم/ ٧٤٣٩). ورواية «ساقه» هي رواية شاذة غير محفوظة وقد ردّها الحافظ الإسماعيلي، وقال: «لا يظنّ أَنَّ الله ذو أعضاء وجوارح لـما في ذلك من مشابهة المخلوقين تعالى الله عن ذلك ليس كمثله شيء». نقله عنه الحافظ ابن حجر في «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» (٨/ ٦٦٤) وأقرّه على ذلك، والحديث بأكمله ردّه الإمام مالك كما سيأتي.

وقد ردَّ الإمام مالك بن أنس (ت/ ١٧٩هـ) صاحب المذهب هذه الرّوايات كلّها، ولم يَرْوِ شيئًا منها في «**الموطأ**» الّذي يُعَدُّ أوّل كتب الحديث تدوينًا، إلّا ما كان مِن حديث النّزول وقد أوَّله بنزول المَلَكِ بأمر الله تعالى[١]، وأنكر إنكارًا شديدًا على مَنْ يرويها، ونهى عن التحدّث بها، واتّهم أبا الزِّنَادِ بوضعها، وفي ذلك قال الحافظ الذهبي: «قال ابن القاسم: سألت مالكًا عَمَّنْ حَدَّثَ بالحديث، الّذين قالوا: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»، والحديث الّذي جاء: «**إِنَّ اللهَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ**»، وأنّه: «**يُدْخِلُ يَدَهُ فِي جَهَنَّمَ حَتَّى يُخْرِجَ مَنْ أَرَادَ**»[٢]. فأنكر مالك ذلك إنكارًا شديدًا، ونهى أن يُحَدِّثَ بها أحدٌ[٣]. فقيل له: إنّ نَاسًا من أهل العلم يتحدّثون به، فقال: من هو؟ قيل: ابن عجلان[٤] عن أبي

---

(١) كما نقلَ الحافظ ابنُ عبدِ البر في «**التمهيد لِما في موطأ الإمام مالك من المعاني والأسانيد**» (٧/ ١٤٣)، والإمام النووي في «**شرح مسلم**» (٦/ ٣٦)، والحافظ الذّهبي في «**سير أعلام النبلاء**» (٨/ ١٠٥).

(٢) لم أجد هذا الحديث في كتب الحديث المعتبرة، والّذي ورد في الحديث أنّه يُدخل قدمه في النار، وقد رَدَّهُ بعض العلماء - كما مرّ من كلام الإمام الحافظ بدر الدين ابن جماعة في «**إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**» (ص/ ١٦٢) - وأوّله الإمام الحافظ ابن حبان في صحيحه (١/ ٥٠٢) بالموضع الّذي يُلْقِي اللهُ فيه الكفّار في النار فتمتلئ بهم، لا أنه يُدخل قدمه تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

(٣) نَهْيُ الإمام مالك عن التّحديث بأحاديث التّجسيم والتّشبيه يرجع إلى أنّها مكذوبة على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ وليس أنّها صحيحة ولا يُحَدَّثُ بها من باب (حدّثوا الناس بما يعقلون)**!!!**

(٤) قال عنه الحافظ الذهبي في «**المغني في الضعفاء**» (٢/ ٦١٣): «محمد بن عجلان إمام مشهور وَثَّقَهُ أحمد وابن معين، وروى عنه شعبة ومالك ويحيى القطان، وغيره أقوى منه. قال الحاكم: أخرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثًا كلّها في الشّواهد، وقد تكلّم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه. قلتُ: وَقَلَّ ما روى عنه الثلاثة المذكورون. وقال القطّان: كان مضطربًا في حديث نافع، وكان يُحَدِّثُ عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وعن رجل عن أبي هريرة، فاختلط عليه فجعلهما عن أبي هريرة (...). قلتُ [أي الذهبي]: وذكره البخاري في كتاب «**الضّعفاء**» له...».

الزِّناد[١]، قال: لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء، وَلَمْ يكن عَالِـمًا. وذكرَ أبا الزِّناد، فقال: لَم يزل عاملًا لهؤلاء[٢] حتى مات»[٣].

١٠- وَأَنَّهُ تعالى عن قولهم، يَجلس في نار جهنَّم: حيث رووا عن صفوان، قال: سَمِعْتُ أيفع بن عبد الكلاعي (ت/ ١٠٦هـ)[٤] وهو يعظ الناس يقول: «إِنَّ لِـجَهَنَّمَ سَبْعَ قَنَاطِرَ، وَالصِّرَاطُ عَلَيْهِنَّ، وَاللهُ ﷻ فِي الرَّابِعَةِ مِنْهُنَّ»[٥].

١١- وأنّه تعالى عن قولهم يَمشي في الأرض: حيث رووا أنّ النَّبِيَّ عليه الصلاة والسلام قال في وصف الله تعالى عن ذلك: «**فَأَصْبَحَ رَبُّكَ يَطُوفُ فِي الأَرْضِ، وَخَلَتْ عَلَيْهِ البِلَادُ**»[٦].

وبينما يُضَعِّفُ الحافظ ابن كثير في «**البداية والنهاية**» هذا الحديث الموضوع

---

(١) هو عبد الله بن ذكوان، أبو الزِّناد المدني، مولى بني أمية، وذكوان هو أخو أبي لؤلؤة قاتل عمر بن الخطاب. [انظر: الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** (١/ ٥٤٩)]. قال الحافظ ابن الجوزي الحنبلي عنه في «**الضعفاء والمتروكون**» (٢/ ٩٣) (رقم/ ١٨٦٩): «كَانَ ابْن مهْدي لَا يُحدّث عَنهُ، وَقَالَ أَحْمد: مُضْطَرب الحَدِيث. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ضَعِيف. وَقَالَ يحيى والرازي: لَا يُحْتَجُّ بِهِ». وأورده ابن حبان في «**المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**» (٢/ ٥٦) (رقم/ ٥٩٥)، وقال فيه: «كَانَ مِمَّن ينْفَرد بالمقلوباتِ عَنِ الأَثْبَات، وَكَانَ ذَلِكَ مِن سُوءِ حِفْظِهِ وَكَثْرَةِ خَطَئِهِ...».

(٢) أي لحكام وولاة بني أمية وهذا جرح كما لا يخفى، قال الحافظ ابن الجوزي الحنبلي في «**الضعفاء والمتروكون**» (٢/ ١٢١) (رقم/ ٢٠١٦): «قَالَ ربيعَة: لَيْسَ بِثِقَةٍ وَلَا رَضِيٍّ. وَكَانَ مَالِك لَا يرضاه وَإِن كَانَ قد حَدَّثَ عَنهُ».

(٣) الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (٨/ ١٠٤ - ١٠٥).

(٤) أيفع بن عبد الكلاعي الشامي الحمصي، تابعي صغير، لا يصح له سماع من صحابي. انظر: العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة** (١/ ٢٦٢).

(٥) عبد الله بن أحمد، **السنة** (ص/ ٥٢٦) (رقم/ ١٢٠٨).

(٦) رواه ابن أبي عاصم في «**السنة**» (١/ ٢٨٧) (رقم/ ٦٣٦)، وعبد الله بن أحمد في «**السنة**» (ص/ ٤٨٦) (رقم/ ١١٢٠).

المكذوب لغرابة متنه وشدّة نكارته[١]، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني لضعفٍ في سنده[٢]، نجدُ ابن قيّم الجوزيّة يحكم بصحّة هذا الحديث المكذوب ويعدّه حديثًا جليلًا كبيرًا قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والعياذ بالله تعالى، حيث قال مُعَلِّقًا عليه: «هذا حديثٌ جليلٌ كبيرٌ، تُنادي جلالته وفخامتُه وعظمتُه على أَنَّهُ قد خرج مِن مشكاة النُّبُوَّةِ»[٣].

أقول: بل تُنادي نكارته وشناعته وبشاعته على أنّه من الإسرائيليات الباطلة التي وصلت لحشويّة أهل الحديث من قبل علماء وأحبار اليهود الّذين تظاهروا بالإسلام؛ أما عقيدةُ الإسلام ومشكاة النُّبُوَّةِ فَتُجَلُّ عن هذا التّشبيه الصريح لله تعالى.

١٢- وأنّه تعالى عن قولهم جسم يُثقل على حملة العرش: حيث قال الشيخ ابن العثيمين: «وأما أدلّة نفاة الرؤية[٤] العقليّة، فقالوا: لو كان الله يُرَى لزم أن يكون جِسْمًا والجسمُ ممتنعٌ على الله تعالى لأنه يستلزم التّشبيه والتّمثيل. والرّد عليهم: أنّه إِن كان يلزم من رؤية الله تعالى أن يكونَ جِسْمًا فليكن ذلك، لكنّنا نعلم علم اليقين أنه لا يُماثل أجسام المخلوقين»[٥].

وبكلامه هذا، يُثبت الشيخ ابن العثيمين بشكل واضح وصريح الجسم لله تعالى، إلا أنّه قيّد ذلك بأنه لا يُماثل أجسام المخلوقين، فكما أن جسم الفيل لا يُماثل جسم النّملة

---

(١) ابن كثير، **البداية والنهاية** (٥/ ٨٢).

(٢) انظر: محمد ناصر الدين الألباني، **ظلال الجنّة في تخريج السُّنَّةِ لابن أبي عاصم** (١/ ٣٤٣).

(٣) ابن القيم، **زاد المعاد في هدي خير العباد** (٣/ ٦٧٧).

(٤) أي نُفاة رؤية الله في الآخرة وهم المعتزلة وبعضُ أهلِ السُّنَّةِ كمجاهد (ت/ ١٠٤هـ) وأبي صالح السّمان (ت/ ١٠١هـ) [كما ذكر ذلك ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٣٤) وعدّه من الاجتهادات المغفورة]؛ أمّا أهل السُّنَّةِ مِن الأشاعرة والماتريدية، فقد أثبتوا الرّؤية ولكن دون لوازمها السّلبيّة من تجسيم، وتحديد جهة، وصورة، لله تعالى عن ذلك. انظر: أبو منصور الماتريدي، **التوحيد** (ص/ ٨٥).

(٥) ابن العثيمين، **شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية** (ص/ ٤٥٨).

وجسم الإنسان وهكذا..، فإنّ جِسْمَ اللهِ – والعياذ بالله – لا يُماثل جسمَ المخلوقين، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

ورووا: عن خالد بن معدان[١]، أنه كان يقول: «إِنَّ الرَّحْمَنَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيُثْقِلُ عَلَى حَمَلَةِ العَرْشِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِذَا قَامَ المُشْرِكُونَ حَتَّى إِذَا قَامَ المُسَبِّحُونَ خَفَّفَ عَنْ حَمَلَةِ العَرْشِ»[٢].

ورووا: عن عكرمة[٣] في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المُزَّمِّل/ ١٨]. قال: «مُثْقَلَةٌ بِهِ»[٤].

١٣- وأنّه تعالى عن قولهم يُلامس خلقه: حيث رووا أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**أَتَانِي رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَوَضَعَ كَفَّيْهِ بَيْنَ كَتِفِي فَوَجَدْتُ بَرْدَهَا بَيْنَ ثَدْيَيْ**... »[٥].

---

(١) هو خالد بن معدان بن أبي كرب الكلاعي، أبو عبد الله، تابعي. أصله من اليمن، وإقامته في حمص بالشّام وكان يتولى شرطة يزيد بن معاوية. انظر ترجمته: الصّفدي، **الوافي بالوفيات** (١٣/ ١٥٩).

(٢) عبد الله بن أحمد، **السنة** (ص/ ٤٥٥).

(٣) عكرمة كان يرى رأي الخوارج، والخوارج لا يقولون بهذا التّجسيم!!

(٤) رواه عبد الله بن أحمد في «**السنة**» (ص/ ٤٥٧).

(٥) حديث باطل موضوع، أورده الحافظ ابن الجوزي في «**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**» (١/ ٣٤) وقال عقبه: «أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة، قال الدارقطني: كلّ أسانيده مضطربة ليس فيها صحيح». رواه أحمد في مسنده (١/ ٣٦٨) (رقم/ ٣٤٨٤) تعليق الشيخ شعيب الأرناؤوط: «إسناده ضعيف (...)، وقال البيهقي في «**الأسماء والصفات**» (ص/ ٣٠٠): «وقد رُوِيَ من أوجه أُخَر، وكلّها ضعيف». ثم ذكر الشيخ شعيب الأرناؤوط أحاديث أخرى في الباب عن عدد من الصحابة وعلّلها، ثم قال: «فهذه الأحاديث كلّها تدور على الضّعفاء والمجاهيل». وقد أجاد وأفاد حفظه الله تعالى.

وقال أبو سعيد عثمان الدّارمي: «وَوَلِيَ خلقَ آدَمَ بِيَدِهِ مَسِيسًا»[١].

ورووا أيضًا: عن عبيد بن عمير[٢] في قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلۡفَىٰ﴾ [ص/ ٢٥]. قال: «يقول الربّ ﷻ لداود: أدنه حتّى يضع بعضه على بعضه»[٣].

وعن أبي إسحاق بن شاقلا البزّار، قلتُ لأبي سليمان الدمشقي[٤]: بلغنا أنّكَ حكيتَ فضيلة الرسول صلّى الله عليه وسلم في ليلة المعراج، وقوله في الخَبَر: «**وضع يده بين كتفي فوجدت بردها**» وذكر الحديث. فقال لي: «هذا إيمان ونيّة لأنّه أُريد منّي روايته، وله عندي معنى غير الظاهر». قال: وأنا لا أقول مَسَّهُ. فقلتُ له: «وكذا تقول في آدم لَـمَّا خلقه بيده؟». قال: كذا أقول، إنَّ اللهَ ﷻ لَا يَمَسُّ الأَشْيَاءَ. فقلت له: «سَوَّيْتَ بَيْنَ آدَمَ وَسِوَاهُ فَأَسْقَطْتَ فَضِيلَتَهُ... »[٥].

١٤- وأنّه تعالى عن قولهم جالسٌ على العرش، وَمُتَّكِئٌ على ظَهْرِهِ، وَأَنَّهُ يكتب على الألواح: حَيث رَوَوْا: عن أبي عطاف عمران بن عطاف الأزدي (ت/ ١٣٠هـ) قوله: «كَتَبَ اللهُ التَّوْرَاةَ لِـمُوسَى عليه السلام بِيَدِهِ وَهُوَ مُسْنِدٌ ظَهْرَهُ إِلَى الصَّخْرَةِ فِي أَلْوَاحٍ مِنْ دُرٍّ فَسُمِعَ صَرِيفُ القَلَمِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ إِلَّا الحِجَابُ»[٦].

---

(١) الدرامي، **نقض الدارمي على المريسي** (١/ ٢٣٠).

(٢) هو عبيد بن عمير، أبو عثمان الأصبحي. انظر: العسقلاني، **تهذيب التهذيب** (٧/ ٧١).

(٣) عبد الله بن أحمد، **السُّنَّةُ** (ص/ ٥٠٧).

(٤) هو عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون العنسي، أبو سليمان الدمشقي الداراني. كان أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتجّ به. وقال أبو داود: ضعيف. انظر: العسقلاني، **تهذيب التهذيب** (٦/ ١٨٩).

(٥) انظر: ابن أبي يعلى، **طبقات الحنابلة** (٢/ ١٢٨ - ١٢٩).

(٦) رواه عبد الله بن أحمد في «**السُّنَّةِ**» (ص/ ٢٩٤) (رقم/ ٥٦٨)، قال المحقق محمد القحطاني: «هذا من الإسرائيليات المقطوع ببطلانها، ثُمَّ هو مروي عن رجل مجهول. وقد أغنانا الله سبحانه في موضوع صفاته بما ورد في كتابه وصحيح سُنَّةِ رسوله ﷺ، فكان حَرِيًّا بالمصنف رحمه الله أَلَّا يُورد مثل هذه الأقاويل الباطلة في كتاب مِن كُتب العقيدة...».

وجاء عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «... **فقال آدم: يَا موسى، اصطفاكَ الله بِكلامه، وَخَطَّ لك بيده**»[١].

ورووا: عن خارجة[٢] يقول: «الجَهْمِيَّةُ كُفَّارٌ[٣]، بَلِّغُوا نِسَاءَهُم أَنَّهُنَّ طَوَالِقُ، وَأَنَّهُنَّ لَا يَحْلِلْنَ لأَزْوَاجِهِنَّ، لَا تَعُودُوا مَرْضَاهُمْ، وَلَا تَشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ، ثُمَّ تَلَا: ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه/ ٥]، وَهَلْ يَكُونُ الاِسْتِوَاءُ إِلَّا بِجُلُوسٍ»[٤].

وقد ردّ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني على مجسّمة أهل الحديث اعتقادهم بجلوس الله على العرش، فقال بعد أن ضعّف القول المنسوب للدارقطني: «ولا تُنكروا أنّه قاعدُ ولا تُنكروا أنه يُقعده» ما نصه: «وأمّا قعوده تعالى على العرش فليس فيه حديث يصحّ، ولا تلازم بينه وبين الاستواء عليه كما لا يخفى»[٥].

---

(١) هذه الرّواية معلّقة في «**صحيح البخاري**» كما نقل الحافظ ابن حجر في «**فتح الباري**» (١١/ ٥٠٦) عن بعض من ادّعى ذلك، وقد جاءت الرّوايات الأُخرى دون ذكر اليد والكتابة، وفي ذلك قال ابن حجر في «**فتح الباري**» (١١/ ٥٠٨): «قَوْلُهُ: «**فَقَالَ لَهُ آدَم: يَا مُوسَى اِصْطَفَاك اللهُ بِكَلَامِهِ وَخَطَّ لَك بِيَدِهِ**». فِي رِوَايَة الأَعْرَج: «**أَنْتَ مُوسَى الَّذِي أَعْطَاكَ اللهُ عِلْمَ كُلِّ شَيْء وَاصْطَفَاك عَلَى النَّاس بِرِسَالَتِهِ**». وَفِي رِوَايَة هَمَّام نَحْوه لَكِنْ بِلَفْظِ: «**اِصْطَفَاهُ وَأَعْطَاهُ**». وَزَادَ فِي رِوَايَة يَزِيد بْن هُرْمُز: «**وَقَرَّبَك نَجِيًّا وَأَعْطَاك الأَلْوَاحَ فِيهَا بَيَانُ كُلِّ شَيْءٍ**». وَفِي رِوَايَة اِبْن سِيرِينَ: «**اِصْطَفَاك اللَّه بِرِسَالَتِهِ وَاصْطَفَاك لِنَفْسِهِ وَأَنْزَلَ عَلَيْك التَّوْرَاةَ**». وَفِي رِوَايَة أَبِي سَلَمَة: «اِصْطَفَاك اللَّه بِرِسَالَتِهِ وَكَلَامِهِ»...».انتهى. فتبيّن أنّ ذكر اليد والكتابة من تصرّف الرُّوَاةِ الّذين رَوَوْا هذا الحديث فلا يجوز بهذا إثبات صفة اليد والكتابة بهذه الإضافة.

(٢) لم أجد له ترجمة، ويبدو أنه من أئمة المجسمة الغلاة.

(٣) هذا هو الإرهاب الفكري الّذي يعتمده حشويّة أهل الحديث في القديم والحديث، لإثبات ما يعتقدون من تجسيم وتشبيه في حقّ الله تعالى عن ذلك**!!**

(٤) عبد الله بن أحمد، **السُّنّةُ** (ص/ ١٠٥ – ١٠٦).

(٥) محمد ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمّة** (٢/ ٢٥٦) (رقم/ ٨٦٦).

وَرَوَوْا: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: «إذا جلس تبارك وتعالى على الكرسي سُمِعَ له أطيطٌ كأطيطِ الرَّحْلِ[١]»[٢].

١٥- وأَنَّهُ تعالى عن قولهم يُجلس النَّبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم مَعَهُ على العرش: حيث رووا: عن عبد الله بن خليفة، قال: جاءت امرأة إلى النَّبيِّ ﷺ، فقالت: ادعُ اللهَ أَنْ يُدْخِلَنِي الجنَّةَ، قال: فعظّم الرَّبَّ ﷻ، وقال: **«وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، إِنَّهُ لَيَقْعُدُ عَلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ إِلَّا قَيْدُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ، وَإِنَّ لَهُ أَطِيطًا كَأَطِيطِ الرَّحْلِ إِذَا رُكِبَ»**[٣].

---

(١) **الأطيط**: أصوات الإبل، ومرادهم وجود أصوات شديدة نتيجة ثقل الله على العرش ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾. **والرَّحْل**: ما يُوضع على ظهر البعير للرّكوب.

(٢) هذا حديث باطل مكذوب، ومداره على (عبد الله بن خليفة) الهمداني الكوفي، قال الذهبي في «**ميزان الاعتدال**» (٢/ ٤١٤): «لا يكاد يُعرف». رواه عبد الله بن أحمد في «**السُّنَّة**» (ص/ ٣٠١) (رقم/ ٥٨٥)، و ابن أبي يعلى في «**طبقات الحنابلة**» (١/ ١٣٤).

(٣) حديث باطل موضوع، رواه البزار في مسنده [كما في «**كشف الأستار عن زوائد البزار**» (١/ ٢٩) (رقم/ ٣٨)] وقال: «وقفه الثّوري على عُمر»، ورواه عبد الله بن أحمد في «**السُّنة**» (ص/ ٣٠٥) (رقم/ ٥٩٣)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «**العظمة**» (٢/ ٦٥٠)، من طريق (إسرائيل) عن (أبي إسحاق) عن (عبد الله بن خليفة) مرسلًا بنحوه.

وأورده الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في «**سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السَّيِّءُ في الأمّة**» (٢/ ٢٥٦) (رقم/ ٨٦٦)، وقال عنه: «منكر». وقد طُعِنَ في هذا الحديث لاضطراب في سنده ومتنه، قال الحافظ ابن الجوزي في «**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**»: (١/ ٥ – ٦): «هذا الحديث لا يصحّ عن رسول الله ﷺ وإسناده مضطرب جِدًّا». ثم قال: «وتارة يرويه (ابن خليفة)، عن (عمر)، عن رسول الله، وتارة يقفه على (عمر)، وتارة يوقف على (ابن خليفة)، وتارة يأتي: «**فما يفضل منه إلّا قدر أربع أصابع**». وتارة يأتي: «**فما يفضل منه مقدار أربع أصابع**»، وكل هذا تخليط مِن الرُّوَاةِ فلا يُعَوَّلُ عليه».

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٥٢٠): «ثم منهم من يرويه عن عمر موقوفًا، ومنهم من يرويه عن عمر مرسلًا، ومنهم من يزيد في متنه زيادةً غريبةً، ومنهم من يحذفها». وهذا بالإضافة إلى أنّ (عبد الله بن خليفة) الّذي عليه مدار الحديث، قال فيه الذهبي في «**ميزان الاعتدال**» (١/ ٤١٤): «لا يكاد يُعرف». وقال فيه ابن كثير في «**البداية والنهاية**» (١/ ١١): «ليس بذاك المشهور، وفي سماعه عن عمر نظر».

وبينما يردُّ الإمام ابن خزيمة هذا الحديث المكذوب لانقطاع في سنده، قَائِلًا: «وليس هذا الخبر من شرطنا لأنّه غير متّصل الإسناد؛ لسنا نحتجّ في هذا الجنس من العلم بالمراسيل المنقطعات»[١]، والحافظ ابن كثير كذلك[٢]، والشيخ محمد ناصر الدين لنكارة في متنه[٣]، نَجِدُ الإمام ابن تيمية ينسب إلى أكثر علماء أهل السُّنَّةِ أنهم قبلوه، ففي «مجموع الفتاوى» قال: «وطائفة من أهل الحديث تردّه لاضطرابه كـ (أبي بكر الإسماعيلي) و(ابن الجوزي) وغيرهم، لكن أكثر أهل السُّنَّة قبلوه (...)، وَاعْتَقَدَ الْقَاضِي [أي: (أبو يعلى الحنبلي)] وَ(ابْنُ الزَّاغُونِي) وَنَحْوُهُمَا صِحَّةَ هَذَا اللَّفْظِ فَأَمَرُّوهُ وَتَكَلَّمُوا عَلَى مَعْنَاهُ بِأَنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ [أي مقدار الأربع الأصابع] لَا يَحْصُلُ عَلَيْهِ الِاسْتِوَاءُ»[٤].

أقـول: قولـه: «لكن أكثر أهل السُّنَّة قبلوه»، مُراده بذلك - كعادته عندما يطلق هذا المصطلح - حشويّة أهل الحديث الّذين ينتسبون إلى أهل السُّنَّةِ زورًا وبهتانًا، أمَّا جـمهورُ أهلِ السُّنَّةِ من علماءِ المذاهبِ الأربعةِ وعلماءِ الظّاهرية فإنّهم يردّون هذه الروايات الباطلة[٥] لأنّهم اتفقوا على: «أنّ اللهَ تعالى لا في مكان ولا في زمان أصلًا، وَهُوَ قولُ الجُمْهُورِ مِن أهلِ السُّنَّةِ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ لبُطْلَانِ كلّ مَا عداهُ»، كما قال الإمام ابن حزم الأندلسي الظاهري (ت/ ٤٥٦هـ)[٦].

---

(١) ابن خزيمة، **التّوحيد** (١/ ٢٤٥).

(٢) ابن كثير، **البداية والنهاية** (١/ ١١).

(٣) وذلك في كتابه «**سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السَّيِّء في الأمة**» (٢/ ٢٥٦) (رقم/ ٨٦٦)، ونقل فيه (١٣/ ٧٢٣) عن الذهبي في كتابه «**العلو**» (ص/ ١٢٣ - ١٢٤) الّذي اختصره: «ثم لفظ الأطيط لم يأت في لفظ ثابت». وقد حكم عليه أيضًا بأنّه منكر في تخريجه لكتاب «**السُّنَّة**» لابن أبي عاصم (١/ ٢٥٢) (رقم/ ٥٧٤).

(٤) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى** (١٦/ ٤٣٥).

(٥) حتّى العلماء الّذين وقعوا في تـجسيم الله تعالى، حكموا على هذا الحديث المكذوب بأنّه ضعيفٌ لا يجوز الاحتجاج به، كما مرّ من كلام الإمام ابن خزيمة في كتابه «**التّوحيد**» (١/ ٢٤٥) الّذي قال عنه الإمام الرازي في تفسيره (٢٧/ ٥٨٢): «وهو في الحقيقة كتاب (**الشّرك**)».

(٦) ابن حزم، **الفِصَلُ فِي المِلَلِ وَالأَهْوَاءِ وَالنِّحَلِ** (٢/ ٩٨).

وبالرّجوع إلى الحديث المكذوب: «**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، إِنَّهُ لَيَقْعُدُ عَلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ إِلَّا قَيْدُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ، وَإِنَّ لَهُ أَطِيطًا كَأَطِيطِ الرَّحْلِ إِذَا رُكِبَ**»، فإنّ حشويّة أهل الحديث ومن وافقهم من مجسّمة الحنابلة يعتقدون أنّ موضع هذه الأربعة الأصابع المُتَفَضِّلَةِ من العرش، هِيَ للنَّبِيِّ محمد صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة، حيث رووا:

عن أبي هريرة، قال: سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ عَنْ قولِ اللهِ تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء/ ٧٩]، قال: «**نَعَمْ، إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ: أَيْنَ حَبِيبُ الله؟ فَأَتَخَطَّى صُفُوفَ المَلَائِكَةِ حَتَّى أَصِيرَ إِلَى جَانِبِ العَرْشِ، ثُمَّ يَمُدُّ يَدَهُ فَيَأْخُذُ بِيَدِي فَيُقْعِدُنِي عَلَى العَرْشِ**»[١].

وبناءً على هذا الحديث المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المعتمد عندهم، قال ابن تيمية: «إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا، فَقَدْ حَدَّثَ العُلَمَاءُ المَرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ المَقْبُولُونَ: أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللهِ ﷺ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَى العَرْشِ مَعَهُ»[٢].

وَلَمْ يذكر لنا ابن تيمية مَنْ هم هؤلاء العلماء المرضيّون والأولياء المقبولون الّذين يقولون: «إنّ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وآله وسلم يُجلسه رَبُّهُ على العرش معه»[٣]!!

وعلى قولهم هذا يكون العرشُ أَعْظَمَ مِنْ الله تعالى وَأَكْبَرَ، وقد صرّح بذلك القاضي أبو يعلى الحنبلي وابنُ الزَّاغُوني وَنَحْوُهُمَا حيث قالوا: «بِأَنَّ ذَلِكَ القَدْرَ [أي مقدار الأربع الأصابع] لَا يَحْصُلُ عَلَيْهِ الِاسْتِوَاءُ»[٤]. وَهَذَا بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلِلْعَقْلِ، نسأل الله تعالى السّلامة في الدِّين.

---

(١) رواه أبو يعلى في «**إبطال التّأويلات لأخبار الصفات**» (ص/ ٤٩٤) (رقم/ ٤٦٨).

(٢) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى** (٤/ ٣٧٤).

(٣) لا شكّ أنّهم من أولياء الشّيطان الذين أمرنا الله بقتالهم ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَوۡلِيَآءَ ٱلشَّيۡطَٰنِۖ إِنَّ كَيۡدَ ٱلشَّيۡطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾.

(٤) نقله عنهم ابن تيمية في «**مجموع الفتاوى**» (١٦/ ٤٣٦).

بل قد وصلَ الأمر بهؤلاء إلى اعتقاد أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم يشترك مع الله تعالى في الرُّبُوبِيَّةِ لَحْظَةَ وُجُودِهِ على العرش معه!!

وفي ذلك، قال ابن أبي يعلى: قال النّجاد[١]: وحدثنا معاذ بن المثنى، حدثنا خلاد بن أسلم، قال: حدثنا محمد بن فضل، عن ليث[٢]، عن مجاهد كلّهم قال في قول الله ﷻ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء/ ٧٩]، قال: «يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَى العَرْشِ»[٣].

قال النّجاد: وسألت أبا يحيى الناقد ويعقوب المطوعي وعبد الله بن أحمد بن حنبل وجماعة من شيوخنا، فحدثوني بحديث محمد بن فضيل، عن ليث، عن مجاهد[٤].

---

(١) هو أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس، أبو بكر النجاد، الفقيه الحنبلي المشهور، قال الدّارقطني: حدّث من كتاب غيره بِمَا لَمْ يكن في أصوله. وقال الخطيب: كان قد عَمِيَ في الآخر، فلعلّ بعض الطلبة قرأ عليه ذلك. انظر: الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقض الرجال** (١/ ١٠٠).

(٢) هو ليث بن أبي سليم الليثي، قال الإمام أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث ولكن حدّث عنه الناس. وقال ابن معين والنسائي: ضعيف. وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره.
انظر: الذهبي، **المغني في الضّعفاء** (٢/ ٥٣٦).

(٣) أورده الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في «**السلسلة الضعيفة والموضوعة**» (٢/ ٢٥٥) (رقم/ ٨٦٥)، وقال عنه: «باطلٌ (...)، ومن العجائب التي يقف العقل تجاهها حائرًا أن يُفتي بعض العلماء من المتقدمين بأثر مجاهد هذا كما ذكره الذهبي (ص ١٠٠ - ١٠١ و١١٧ - ١١٨) عن غير واحد منهم، بل غلا بعض المحدثين فقال: «لو أنّ حالفًا حلف بالطّلاق ثلاثًا، أنّ اللهَ يُقعد محمدًا ﷺ على العرش واستفتاني، لقلتُ له: صدقتَ وبررتَ»! قال الذهبي ؒ: «فأبصر - حفظك الله من الهوى - كيفَ آلَ الغُلُوُّ بهذا المُحَدِّثِ إلى وجوب الأخذ بأثر منكر...».
وقال في خاتمة تحقيقه لهذا الحديث الموضوع (٢/ ٢٥٦): «فاعلم، أنّ إقعاده ﷺ على العرش ليس فيه إلا هذا الحديث الباطل، وأما قعوده تعالى على العرش فليس فيه حديث يَصِحُّ، ولا تلازم بينه وبين الاستواء عليه كما لا يخفى» انتهى كلام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.
وممن ردّ هذا الأثر المكذوب الإمام الواحدي، حيث قال: «وَهَذَا قَوْلٌ رَذِلٌ مُوحِشٌ فظيعٌ، وَنَصُّ الكتابِ يُفسد هذا التفسيرَ من وجوهٍ...» وذكر خمسةً منها. نقله عنه الإمام الرازي في تفسيره (٢١/ ٣٨٨) والإمام أبو حيان الأندلسي في «**البحر المحيط في التفسير**» (٧/ ١٠١).

(٤) لم يصحّ هذا الأثر المكذوب عن مجاهد رحمه الله تعالى بدليل أنّه فسّر المقام المحمود - كما ثبت في «الصّحاح» - بالشّفاعة العامة الخاصّة بنبينا محمّد صلى الله عليه وآله وسلّم.
انظر: «**تفسير مجاهد**» (ص/ ٤٤١) تحقيق الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل.

وسألت أبا الحسن العطّار عن ذلك، فحدثني بحديث مجاهد، ثُمَّ قال: سَمِعْتُ محمد ابن مصعب العابد[١]، يقول: «هَذَا حَتَّى تَرَى الخَلَائِقُ مَنْزِلَتَهُ ﷺ عِنْدَ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَكَرَامَتَهُ لَدَيْهِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ مُحَمَّدٌ إِلَى غُرَفِهِ وَجَنَّاتِهِ وَأَزْوَاجِهِ، ثُمَّ يَنْفَرِدُ ﷻ بِرُبُوبِيَّتِهِ»[٢].

وفي هذا الكلام إثباتٌ لِرُبُوبِيَّةِ سيدنا محمد حالة كونه جالسًا مع الله تعالى على العرش ثُمَّ يرجع إلى بشريّته التي كان عليها!!! وهذه مُجازفة لا تخفى على كلّ عاقلٍ يؤمن بالله رَبًّا وبالإسلام دينًا وبسيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم نَبِيًّا.

١٦- ووصفوه تعالى عن قولهم علوًّا كبيرًا بأَنَّهُ يَلْهُو ويلعب: حيث رووا: عن خالد ابن معدان[٣]، قال: «إن الله ﷻ لَمْ يَمَسَّ بيده إلا آدم صلوات الله عليه خلقه بيده، والجنّة، والتّوراة كتبها بيده»[٤]. قال: «وَدَمْلَجَ[٥] الله ﷻ لؤلؤةً بيده فغرس فيها قضيبًا، فقال: امتدي حتّى أرضي وأخرجي ما فيك بإذني، فأخرجت الأنهار والثّمار»[٦].

١٧- ووصفوه تعالى عن قولهم بأَنَّه يتردّد في اتخاذ الحكم: حيث جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إِنَّ اللهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا**

(١) هو محمد بن مصعب القرقساني صاحب الأوزاعي، قال أبو حاتم: ليس بالقوي. وقال النسائي: ضعيف. وقال الخطيب: كثير الغلط لتحديثه من حفظه، ويذكر عنه الخير والصلاح. وقال الإمام ابن عدي: ليس عندي برواياته بأس. انظر: الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقض الرجال** (٤/ ٤٢).

(٢) ابن أبي يعلى، **طبقات الحنابلة** (٢/ ١٠).

(٣) هو خالد بن معدان بن أبي كرب الكلاعي، أبو عبد الله، تابعي. أصله من اليمن، وإقامته في حمص بالشام وكان يتولى شرطة يزيد بن معاوية. انظر ترجمته: الصفدي، **الوافي بالوفيات** (١٣/ ١٥٩).

(٤) وهل تقول المجسمة في قول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس/ ٧١]: إنّ الأنعام من خيل وإبل وحمير وبقر وبغال وغيرها مسّها الله تعالى عن قولهم أيضًا؟!!

(٥) قال ابن منظور في «**لسان العرب**» (٢/ ٢٧٦): «الدَّمْلَجَةُ تسويةُ الشيءِ كما يُدَمْلَجُ السِّوارُ، وفي حديث خالد بن مَعْدانَ: «**دَمْلَجَ الله لُؤْلُؤَةً**» دَمْلَجَ الشَّيءَ إِذا سَوَّاهُ وأَحسنَ صنعته».

(٦) عبد الله بن أحمد، **السنة** (ص/ ٢٩٧).

فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ (...)، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ المُؤْمِنِ يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مُسَاءَتَهُ»[١].

وقد بَيَّنَ الحافظ الذهبي نكارة التَّرَدُّدِ في حقّ الله تعالى عن ذلك، فقال في ترجمة (خالد بن مخلد) [٢] راوي هذا الحديث: «فهذا حديث غريب جِدًّا، لولَا هيبة «**الجامع الصّحيح**» لَعَدُّوهُ في مُنكراتِ (خالد بن مخلد)، وذلك لغرابة لفظه...»[٣].

أقول: بل كان الواجب عليهم أَنْ يُقَدِّمُوا قُدْسِيَّةَ اللهِ وهيبته على قُدْسِيَّةِ وهيبة كتاب «صحيح البخاري»، وأن لا يَتَهَيَّبَ أحدٌ مِنْ رَدِّ هذا الخَبَرِ المُنْكَرِ المُتَعَلِّقِ فِي حَقِّ اللهِ تعالى بحجّة أنه مَرْوِيٌّ في «**صحيح البخاري**»، فالحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَعَ**!!**

١٨- وَأَنَّهُ لَا مَانِعَ شرعًا عندهم أن يَجلس اللهُ تعالى عن قولهم على البعوض: فقد قال عثمان الدّارمي: «ولَو قد شاء لاسْتَقَرَّ على ظهر بعوضة فاستقلّت به بقدرته ولطف ربوبيَّته، فكيف على عرش عظيم؟»[٤]. ونقله ابن تيمية عنه واسشهد به لإثبات عقيدة جلوس اللهِ تعالى على العرش[٥].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (٨/ ١٠٥) (رقم/ ٦٥٠٢).

(٢) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «**فتح الباري**» (١١/ ٣٤١): «وساق الذّهبي في ترجمة (خالد) من «الميزان» بعد أن ذكر قول أحمد فيه: «له مناكير»، وقول أبي حاتم: «لا يُحْتَجُّ به». وأخرج ابن عدي عشرة أحاديث من حديثه استنكرها، هذا الحديث من طريق محمد بن مخلد عن محمد بن عثمان بن كرامة شيخ البخاري فيه، وقال: «هذا حديث غريب جدًّا لولا هيبة الصحيح لعدّوه في منكرات (خالد بن مخلد) فإنّ هذا المتن لم يرو إلا بهذا الإسناد ولا خرّجه مَنْ عدا البخاري ولا أظنه في «**مسند أحمد**»». قلتُ: ليس هو في «**مسند أحمد**» جزمًا، وإطلاقُ أنّه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود، ومع ذلك فـ (شريك) شيخ شيخ (خالد) فيه مقالٌ أيضًا، وهو راوي حديث المعراج الّذي زاد فيه ونقّص وقدّم وأخّر وتفرّد فيه بأشياء لم يُتابع عليها. ولكن للحديث طُرق أخرى يدل مجموعها على أنّ له أصلًا». ثم قام بسردها وجميعها ضعيفة كما حَكَمَ عليها هو نفسه.

(٣) الذهبي، **ميزان الاعتدال** (١/ ٦٤١).

(٤) الدارمي، **نقض الدارمي على بشر المريسي** (١/ ٤٥٨).

(٥) ابن تيمية، **بيان تلبيس الجهمية** (١/ ٤٥٨).

١٩- وأنَّه تعالى عن قولهم له حَدٌّ[١] يعلمه هو ولا يعلمه غيره: حَيث قال الإمام ابن تيمية: «ويقولون لهم - أي المثبتة -: قد دلّ الكتابُ وَالسُّنَّةُ علىٰ معنى ذلك كما تقدّم احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرآن[٢]، مما يدل على أنّ الله تعالى له حَدٌّ يَتَمَيَّزُ به عن المخلوقات، وأنّ بينه وبين الخلق انفصالًا ومباينةً بحيث يصحّ معه أن يعرجَ الأمرُ إليه ويصعدَ إليه[٣] ويصحّ أن يَجِيءَ هُوَ[٤]»[٥].

وقال الإمام ابن تيمية أيضًا: «وذلك لا يُنافي ما تقدَّم، من إثبات أَنَّهُ في نفسه له حَدٌّ يعلمه هو ولا يعلمه غيره»[٦].

هذا، وأنكر الحافظ ابن حبان (ت/ ٣٥٤) صاحب «**الصّحيح**» الحَدَّ لله، فقال في مقدمة كتابه «**الثقات**»: «الحمدُ لله الّذي ليس له حَدٌّ مَحْدُودٌ فَيُحْتَوَى، ولا له أجلٌ معدودٌ فَيَفْنَى، ولا يُحيط به جوامعُ المكانِ، ولا يشتملُ عليه تواترُ الزَّمَانِ، ولا يدرك

---

(١) الحدُّ: هو طرف الشيء ومنتهاه. انظر: مرتضى الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس** (٨/ ٦).

(٢) ادعاء غير صحيح إذ ليس هنالك آية قطعية الدلالة أو ظَنِّيَّة الدلالة تُثْبِتُ لله الحَدَّ تعالى الله عن ذلك.

(٣) ما ورد في القرآن من عروج الروح والملائكة إليه، معناه كما قال أبو حيان الأندلسي في تفسير قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج/ ٤] من تفسيره (١٠/ ٢٧٢): «أي: إلى المكان الّذي هو محلّهم وهو في السّماء لأنّها محل بره وكرامته».
وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر/ ١٠] من تفسيره (٩/ ١٩) ما نصه: «وصعود الكلام إليه تعالى مجاز في الفاعل وفي المسمى إليه، لأنه تعالى ليس في جهة، ولأنّ (الكَلِمَ) ألفاظٌ لا تُوصف بالصّعود لأنّ الصّعود من الأجرام يكون، وإنما ذلك كناية عن القبول ووصفه بالكمال. كما يُقال: علا كعبه وارتفاع شأنه، ومنه ترافعوا إلى الحاكم، ورُفع الأمر إليه، وليس هناك علوّ في الجهة».

(٤) إذا صحّ عند المجسّمة أنّه يجيء، فمعنى ذلك أنّ الله تعالى عن قولهم زالت عنه صفة العلو المكاني!!!

(٥) ابن تيمية، **بيان تلبيس الجهمية** (١/ ٤٤٥).

(٦) المصدر السابق (١/ ٤٤٣).

نعمته بالشّواهد والحواسّ، ولا يُقاس صفات ذاته بالنّاس، تعاظَمَ قدره عن مبالغ نعت الواصفين، وَجَلَّ وصفه عن إدراك غاية الناطقين...»[1].

فما كان فعل حشوية أهلِ الحديثِ إلّا أن قاموا بطرده من سجستان لأنّه أنكرَ الحَدَّ لله تعالى، وفي ذلك قال الحافظ تاج الدين السُّبْكِيُّ في ترجمة ابن حبان: «فَاعْلَمْ، أَنَّ (أَبَا إِسْمَاعِيل عبد الله بن مُحَمَّد الهروي) (ت/ ٤٨١هـ) الّذي تُسَمِّيه المُجَسِّمَةُ شيخَ الإِسْلَام[2]، قَالَ: سَأَلْتُ (يحيى بن عمار) عَن ابْن حبَان، قلتُ: رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: وَكَيْفَ لَمْ أَرَهُ وَنَحْنُ أَخْرَجْنَاهُ مِنْ سِجِسْتَان، كَانَ لَهُ علمٌ كثيرٌ وَلَمْ يكنْ لَهُ كَبِيرُ دِينٍ، قَدِمَ علينا فَأَنْكرَ الحَدَّ لله فَأَخْرَجْنَاهُ مِنْ سِجِسْتَان. انْتهى. قلتُ: انْظُرْ مَا أَجْهَلَ هَذَا الجَارِح! وليتَ شعري، مَنِ المَجْرُوحُ، مُثْبِتُ الحَدِّ لله أَوْ نَافِيهِ؟!»[3].

٢٠- وَأَنَّهُ تعالى عن قولهم يتَكَلَّم بصوتٍ وحرف: قال ابن تيمية: «وجُمهور المسلمين يقولون: إن القرآن العربي كلام الله، وقد تكلَّم اللهُ به بِحرف وصوت»[4].

وقد مرّ آنفًا (ص/ ٨٥) أنّ جمهور المسلمين من الطوائف الإسلامية كافّة ينفون عن الله تعالى الحرف والصّوت بخلاف ما ادّعاه، وفي ذلك قال الإمام الفخر الرّازي بعد ذِكر من نسب لله الصّوتَ والحرفَ في تفسيره: «وأمّا العقلاء من الناس، فقد أطبقوا على أنّ هذه الحروف والأصوات كائنةٌ بعد أن لم تكن، حاصلةٌ بعد أن كانت معدومة (...). واختلفوا أيضًا في أنّ هذه الحروف هل هي قائمة بذات الله تعالى أو يـخلقها الله

---

(١) ابن حبان، **الثقات** (١/ ١).

(٢) كثير ما تستخدم المجسمة لقب (شيخ الإسلام) على أئمتهم وعلمائهم كوسيلة من وسائل إقناع الآخرين بما يقوله هذا الإمام من تجسيم في حق الله تعالى، وقد أفتى الشيخ ابن العثيمين أنّه لا يجوز أن يُطلق على إمام أو شيخ لقب (شيخ الإسلام)، لأنه لا يُعْصَمُ أحدٌ من الخطأ فيما يقول في الإِسْلَامِ إلا الرّسل. انظر: ابن العثيمين، **مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح العثيمين** (٣/ ١١٧).

(٣) تاج الدين السبكي، **طبقات الشّافعيّة الكبرى** (٣/ ١٣٢).

(٤) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى** (٥/ ٥٥٦ - ٥٥٧).

في جسم آخر؛ فالأوّل هو قول الكَرَّامِيَّة [الـمجسّمة]، والثّـاني: قـول المعتزلة، وأما الأشعريّة فقالوا: إنّ كلام الله صفة قديمة تدلّ عليها هذه الألفاظ والعبارات[١]. وزعم أبو منصور الماتريدي السّمرقندي أنّ تلك الصّفة القائمة يمتنع كونها مسموعةً، وإنّما المسموعُ حروفٌ وأصواتٌ يخلقها الله تعالى في الشّجرة[٢]. وهذا القولُ قريبٌ من قولِ المعتزلةِ والله أعلم»[٣].

٢١- وَأَنَّهُ تعالى عن قولهم يكون قريبًا إلى قمم الجبال من النّاس في الأسفل: حَيث قال عثمان بن سعيد الدّارمي: «من أنبأك، أنّ رأس الجبل ليس بأقرب إلى الله تعالى من أسفله؟ لأنّه مَنْ آمَنَ بأنّ اللهَ فوقَ عرشه فوقَ سَمَاوَاتِهِ، عَلِمَ يَقِينًا أنّ رأسَ الجبل أقربُ إلى اللهِ مِن أسفله، وأنّ السّماء السّابعة أقرب إلى عرش الله تعالى من السّادسة، والسّادسة أقرب إليه من الخامسة، ثُمَّ كذلك إلى الأرض...»[٤].

وهذا غيض من فيض مِن أقوال المجسّمة في تجسيم الله تعالى؛ والخلاصة: أنّ مَن سَمَّوْا أنفسهم أهل الحديث يعتقدون أنّ لله تعالى صورةً وأعضاءَ وجوارحَ يُسَمُّونَهَا صفاتٍ، كاليد، والأصابع، والوجه، والسّاق، وَالقَدَم والرّجل، والعين، والجنب، والجلوس، والحركة، والحدّ، والجهة، والنّزول، والطّلوع، وغير ذلك من صفات المحدثات والأجسام، وهم يستدلّون على ذلك - إضافةً إلى ما مرّ من أحاديثَ تالفةً وباطلةً - بِمَا وَرَدَ في القرآن العظيم مِن نصوص متشابهة استدلّوا بها على التّجسيم، وهي مُؤَوَّلَةٌ بِمَعَانٍ تَنْزِيهِيَّةٍ عند جميع الفرق الإسلامية التي اتّخذت مِن التَّنْزِيهِ مرجعًا وأصلًا في فكرها العقدي، وهذا ما سَنُبَيِّنُهُ في المبحث اللّاحق.

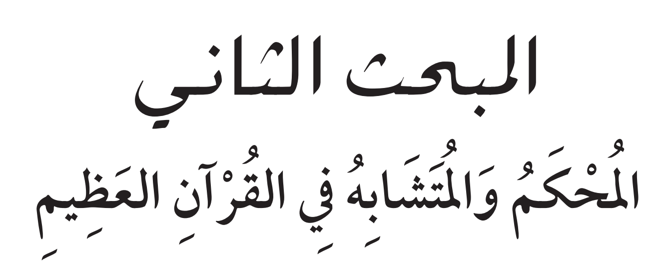
---

(١) أي ألفاظ وعبارات القرآن الكريم التي خلقها الله تعالى وجعلها دالّة على كلامه الذّاتي الّذي ليس بصوت وحرف ولغة.

(٢) انظر: الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** (٣/ ٤٢٠).

(٣) الفخر الرازي، **التفسير الكبير** (٢٧/ ٦١٢).

(٤) الدارمي، **نقض الدارمي على بشر المريسي** (١/ ٥٠٤).



المطلب الأوّل

تعريفُ الآياتِ المحكماتِ والمتشابهات ومسالك العلماء في الآيات المتشابهات

المطلب الثاني

التّأويل عند علماء السّلف والخلف

المبحث الثاني

المُحْكَمُ وَالمُتَشَابِهُ فِي القُرْآنِ العَظِيمِ

مِن بَيْنِ القضايا الرئيسية التي أدّت إلى انزلاق المُجَسِّمَةِ مِن أهل الحديث وغيرهم في هذا المُنْحَدَرِ الخطير، هي قضية: الأخذ بظواهر النّصوص الشّرعيّة المُتَشَابِهَةِ التي يتوهّمون من ظاهرها التّجسيم والتّشبيه، دون أن يُؤولوها لتتوافق مع الآيات المُحْكَمَةِ الدَّالَّةِ على تَنْزِيهِ الله تعالى عن الجسميّة ولوازمها.

وَلَـمَّا خاضوا في متشابه القرآن خَوْضًا أثبتوا لله تعالى الجسمَ ولوازمه، قام العقلاءُ مِن علماء الإسلام بدفع هذه البِدعة الطارئة على الدِّين الحنيف، وسلكوا في هذه النّصوص مسلك التّأويل لها، أرادوا به تَنْزِيهَ اللهِ تعالى عن صفاتِ الجسم ولوازمه ضمنَ الضّوابطِ والقواعدِ المُقَرَّرَةِ والمَبْثُوثَةِ في النُّصُوصِ المُحْكَمَةِ القطعيّة من حيثُ الدَّلَالَةِ، ألا وهي: أنّ كُلَّ نَصٍّ يتوهّمُ المجسّمُ من ظاهره إثبات الجسميّة وما شابهها من صفات النّقص فاللهُ تعالى مُنَزَّهٌ عن أن يَتَّصِفَ بذلك، لأنّ المقصودَ في اللُّغَةِ العربيّة ليس ظاهرَ النّص المُوهِمَ عند المجسّم للنّقصان؛ بل ما وراءه مِنَ المَعَانِي المَجَازِيَّةِ التي تتوافق مع مُحكمات القرآن، وهذا ما سأوضّحه مُفَصَّلًا في هذا المبحث الّذي يتناول المحكم والمتشابه في القرآن الكريم.

واقتصرتُ على ذكر المحكم والمتشابه في القرآن العظيم دون السُّنَّةِ، لأنّ تدوين السُّنَّةِ رسميًّا جاء بعد منتصف القرن الثاني في العصر العباسي زمن خلافة أبي جعفر

المنصور (١٣٦ - ١٥٨هـ)[١]، مِمَّا جعلَ مُعظم أحاديثها سواء تعلّقت بالعقيدة أم بالتّشريع أحاديث ظَنِّيَّةِ الثّبوت لأنّها وَرَدَتْ مِن طريقِ الآحاد[٢]، فيسقطُ عندها الاستدلالُ بها إذا خالفتِ الأُصول القطعيّة[٣]، فلا حاجةَ لنا أَنْ نشتغلَ بتأويلها وصرف معناها عن ظاهرها لأنّها ظنيّة الثّبوت عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، ولأنّ دوره ﷺ البيان والإيضاح لا الإغماض والإشكال.

---

(١) ولم يُكْتَبْ شَيْءٌ من أحاديثِ النَّبِيِّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قبل ذلك - أي من زمن وفاة النَّبِيِّ إلى زمن المنصور - إلّا صحائف غير مُرَتَّبَةٍ وَلَا مُنَظَّمَةٍ، ولم يصل إلينا منها شيءٌ، وفي ذلك قال الحافظ الذَّهَبِيُّ في «**تاريخ الإسلام**» (٩/ ١٣): «وفي سنة مئة وثلاثٍ وأربعين (١٤٣هـ) شرع علماء الإسلام في هذا العصر في تدوين الحديث والفقه والتفسير، فصنّف ابنُ جريج بِمَكَّةَ (ت/ ١٥٠هـ)، ومالكُ «**الموطأ**» بالمدينة (ت/ ١٧٩هـ)، والأوزاعي بالشام (ت/ ١٥٦هـ)، وابن أَبِي عروبة (ت/ ١٤٣هـ)، وحَمّاد بن سلمة (ت/ ١٦٧هـ) وغيرهما بالبصرة، ومعمر باليمن (ت/ ١٥٣هـ)، وسفيان الثوري بالكوفة (ت/ ١٦١هـ)، وصنّف ابن إسحاق المغازي (ت/ ١٥١هـ)، وصنّف أبو حنيفة الفقه والرأي (ت/ ١٥٠هـ)، ثُمَّ بعد يسير صنّف هشيم (ت/ ١٨٨هـ) واللّيث بن سعد (ت/ ١٧٥هـ) وابن لهيعة (ت/ ١٧٤هـ)، ثم ابن المبارك (ت/ ١٨١هـ) وأبو يوسف (ت/ ١٨٢هـ) وابن وهب (ت/ ١٩٧هـ)، وَكَثُرَ تدوينُ العلم وتبويبه، وَدُوِّنَتْ كتبُ العربية واللّغة والتّاريخ وأيّام النّاس، وقبل هذا العصر كان الأَئِمَّةُ يتكلّمون من حفظهم أو يَرْوُونَ العلمَ من صُحُفٍ صحيحةٍ غيرِ مُرَتَّبَةٍ».

(٢) ولو دُوِّنَتْ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ بعد وفاة النبي صلّى الله عليه وآله وسلم، وَوُزِّعَتْ على أقطار الدّولة الإسلامية، وتناولها النّاس بالحفظ والدّراسة كما حصل مع القرآن الكريم لجاءت كلّها متواترةً، وَلَمَا اختلف فيها المسلمون هذا الاختلاف الشّديد، ولَما فرّقوا دينهم وكانوا شِيَعًا ومذاهبَ وطوائفَ كلّ حِزْبٍ بِمَا لديهم فَرِحون، حتى كفّر بعضهم بعضًا، وفسّق بعضهم بعضًا!!!

(٣) وقد أجمع علماء الإسلام قاطبةً عدا حشويّة أهل الحديث، أنّ أحاديثَ الآحادِ التي جاءت صحيحة الإسناد لا تُوجب العلم اليقيني وأنها ظنّيّة الثّبوت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم، ولا يُحْتَجُّ بها في باب العقيدة إذا جاءت مُخالفة للقرآن والسُّنَّةِ المتواترة، وفي ذلك قال الإمام ابن حزم الظاهري (ت/ ٤٥٦هـ) في «**الإحكام في أصول الأحكام**» (١/ ١١٩): «وقال الحنفيّون والشّافعيّون وجُـمهور المَالِكِيِّينَ وجَميع المعتزلة والخوارج: إنَّ خَبَرَ الواحد لا يُوجب العلم، ومعنَى هذا عند جَميعهم أنّه قد يُمكن أن يكونَ [أي حديث الآحاد] كذباً أو موهوماً فيه، واتّفقوا كلّهم في هذا».

المطلب الأوّل

تعريفُ الآياتِ المحكماتِ والمتشابهات، ومسالك العلماء في الآيات المتشابهات

بَيَّنَ اللهُ في كتابِهِ العزيز: أَنَّ القرآنَ العظيمَ فيه آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أصلُ الكتابِ، وأنّ فيه آيات مُتشابهات، تَحتمل معانٍ عدّة، تُرَدُّ لفهمها إلى الآيات المحكمات، فقال ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران/ ٧].

المعنى: هو اللهُ الّذي أنزل عليك – أيّها الرسول محمّد – القرآنَ، منه ﴿ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾: أي واضحات الدّلالة، لَا يحتمل مِن التّأويل بحسب وضع اللّغة إلّا وَجْهًا واحدًا، هُنَّ أصلُ الكتاب الّذي يُرجع إليه عند الاشتباه، وَيُرَدُّ ما خالفه إليه، كقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ [الشورى/ ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص/ ٤]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم/ ٦٥].

ومنه (آياتٌ متشابهاتٌ): تَحتمل بعضَ المعاني لعدم اتّضاح دلالته، لا يَتَعَيَّنُ المرادُ منها إلا بضمّها إلى المحكم، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه/ ٥].

فأصحابُ القلوبِ المريضةِ الزّائغةِ، لسوءِ قصدهم يَتَّبِعُونَ هذه الآياتِ المتشابهاتِ وحدَها لِيُثِيرُوا الشُّبُهَاتِ عندَ الناسِ كي يُضِلُّوهُمْ، ولتأويلهم لها على مذاهبهم الباطلة.

ولا يعلمُ حقيقةَ معاني هذه الآيات إلا اللهُ وَالمُتَمَكِّنُونَ في العلم، فهم داخلون في الاستثناء، ويؤيّد هذا ما رواه مجاهد، عن ابن عباس، قال: «**أَنَا مِـمَّنْ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ**»[(١)].

ومع علمهم به بردّ متشابهه إلى مُحكمه، يقولون: آمَنَّا بهذا القرآن، كلّه قد جاءنا من عند ربّنا على لسانِ رسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وَإِنَّمَا يَفهم ويعقل ويتدبّر المعاني على وجهها الصّحيح أولو العقول السّليمة[(٢)].

وقد سلك العلماء في ما تشابه من نصوص الآيات القرآنية ثلاثة مسالك:

المسلك الأول: تفويض علم النّصوص المتشابهة إلى الله تعالى

وسلكَ هذا المسلكَ بعضُ علماء السّلف مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، ومرادهم بذلك أن نُؤْمِنَ بِمَا وردَ مِن النّصوص المتشابهة مع صرف ظاهر النَّصِّ المُوهِم عند المجسمة للنّقص في حق الله تعالى، وردّ العلم المراد به إلى الله تعالى؛ وفي ذلك قال الحافظ الذهبي: «فقولنا في ذلك وبابه: الإقرار، والإمرار، وتفويض معناه[(٣)] إلى قائله الصّادق المعصوم»[(٤)].

ويكون ذلك بقيود وضوابط، هي كالآتي:

---

(١) رواه الطبري «**جامع البيان في تأويل القرآن**» (٦/ ٢٠٦) وسنده صحيح كما في «**موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور**» (١/ ٤٠٠) للدكتور حكمت بن بشير بن ياسين، ورواه ابن المنذر في تفسيره (١/ ١٣٢) (رقم/ ٢٥٧).

(٢) انظر: **التفسير الميسر**، نُخبة من أساتذة التفسير (ص/ ٥٠).

(٣) وبهذا يكــون مسلك الذهبي تفويض المعنى وليس مسلك تفويض الكيفيّة الّذي سلكته المجسمة.

(٤) الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (٨/ ١٠٥).

١ـ تَنْزِيهِ الله عن صفات النقصان، تصديقًا لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾.

٢ـ التّصديق بِمَا ورد في القرآن على أنّه حقّ وصدق على المعنى الّذي أراده الله.

٣ـ الاعتراف بالعجز عن إدارك ذات الله تعالى والإحاطة بصفاته.

٤ـ الكفّ عن السؤال عمّا سكت عليه علماء السّلف الأوّلون وعدم الخوض فيه.

٥ـ الالتزام باللّفظ الوارد وعدم التّصرف فيه، فنمسك عن تفسيرها بصيغة أخرى لأنّ من الألفاظ العربية تراكيب لغويّة تدلّ على معان لا تدلّ عليها بتغيير صيغتها؛ فنمسك عن تصريف لفظها، فلا يُقال في قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾: إنّ الله مُسْتوٍ على العرش، لأنّ الفعلَ يدل على استواء مرتبط بزمان واسم الفاعل ليس كذلك، ففي هذا التّصرف زيادة معنى قد لا يكون المراد منه في اللّفظ الوارد.

٦ـ ويَجِبُ أَيْضًا الإمساك عن تجريد لفظ الآية عن سياقه، لأنّ كل كلمة سابقة ولاحقة تؤثر في فهم المراد[1]، فقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام/ ١٨]، لا يَجوز أن يُقال: (هو فوق عباده) لأنّ لفظ القاهر قبله يُشير إلى فوقيّة المرتبة والقهر، كما قال الله تعالى حكايةً عن فرعون: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾ [الأعراف/ ١٢٧]؛ فَنَزْعُ لفظ (القاهر) يُعَطِّلُ هذا المعنى الّذي يَحتمله سياق الآية احتمالًا قويًا، وَيُوهِمُ فَوْقِيَّةً مَادِيَّةً لَم يكن لِيُتَنَبَّهَ إليها لولا تَجريد اللّفظ عن سياقه، فقول القائل: (هو القاهر فوق غيره) ليس كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾، لأنّ ذكر العبوديّة ضمن السّياق مع وصفه بأنه قاهر فوقه يُؤَكِّدُ أَنَّ هذه الفوقيّة هي فوقيّة السّيادة والقهر[2].

واستدلّ أصحاب مسلك التّفويض بِمَا رواه أحمد في مسنده وغيره:

---

(١) انظر (ص/ ١٢٤) من كتابنا هذا.

(٢) انظر: الغزالي، **إلجام العوام عن علم الكلام** (ص/ ٦٤).

- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: سَمِعَ النَّبِيُّ صلّى الله عليه [وآله] وسلم قَوْمًا يَتَدَارَؤُونَ[١]، فَقَالَ: «**إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِهَذَا، ضَرَبُوا كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، وَإِنَّمَا نَزَلَ كِتَابُ اللهِ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا فَلَا تُكَذِّبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، فَمَا عَلِمْتُمْ مِنْهُ فَقُولُوا، وَمَا جَهِلْتُمْ فَكِلُوهُ إِلَى عَالِمِهِ**»[٢].

فقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**وَمَا جَهِلْتُمْ فَكِلُوهُ إِلَى عَالِمِهِ**»[٣]، دليل على مذهب تفويض ويكون للجاهلين بمعاني الآيات كما نصّ هذا الحديث الصّحيح.

وهذا المسلك هو الّذي نَسَبَهُ علماء أهل السُّنَّةِ من الأشعريّة والماتريديّة إلى السّلف الصّالح، عِلْمًا أن كثيرًا من السّلف سلكوا مسلك التّأويل كما سيتبين في المطلب الثاني من هذا المبحث: التّأويل عند السّلف (ص/ ١٣١-١٤٤).

وقد لَخَّصَ مضمونه الإمام الحافظ الترمذي (ت/ ٢٧٩هـ) في سننه، بقوله: «والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة؛ مثل: سفيان الثوري[٤]، ومالك بن أنس[٥]،

---

(١) أي: يختلفون، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَا﴾ [البقرة/ ٧٢]، أي: تدارأتم وتدافعتم واختلفتم. قاله البغوي في تفسيره (١/ ١٣٠). والمراد: يتدافعون في القرآن.

(٢) رواه أحمد في مسنده (٢/ ١٨٥) (رقم/ ٦٧٤١) تعليق الشيخ شعيب الأرناؤوط: «صحيح، وهذا إسناد حسن». وسيأتي تخريجه كاملًا عند الكلام عن أدلّة مسلك التّأويل (ص/ ١١٩).

(٣) وكَّلْتُ الأمرَ إلى فُلان: أي ألْجأته إليه واعتَمَدْتُ فيه عليه. ووكَّل فلانٌ فلانًا، إذا اسْتكْفاه أمْرَه ثقةً بكفايَتِه، أو عَجْزًا عن القِيام بأمر نفسِه. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٢٢١).

(٤) نِسْبَةُ مذهب التّفويض إلى سفيان الثوري ليست صحيحة، فقد ثبت عنه أنّه أوّل قول الله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾، قال: «علمه». رواه عبد الله بن أحمد في «**السُّنَّة**» (ص/ ٣٠٦) (رقم/ ٥٩٧).

(٥) نسبةُ مذهب التّفويض إلى الإمام مالك ليست صحيحة البَتَّة، فقد رَدَّ الأحاديث التي قيل إنّها أحاديث الصّفات، واتّهم أبا الزّناد عامل بني أمية بوضعها وافترائها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [كما في «**سير أعلام النبلاء**» (٨/ ١٠٤)]؛ إضافةً أنّه تَأَوَّلَ حديث النزول بنزول المَلَكِ بأمر الله تعالى. رواه ابن عبد البر في «**التّمهيد لما في موطأ الإمام مالك من المعاني والأسانيد**» (٧/ ١٤٣)، وذكره النووي في شرح «**صحيح مسلم**» (٦/ ٣٦)، والذهبي في «**سير أعلام النبلاء**» (٨/ ١٠٥).

وابن المبارك[١]، وابن عيينة، ووكيع وغيْرهم أنّهم رَوَوْا هذه الأشياء، ثُمَّ قالوا: تُرْوَى هذه الأحاديث، ونؤمن بها، ولا يُقال: كيف. وهذا الّذي اختاره أهل الحديث أَنْ تُروى هذه الأشياء كما جاءت، وَيُؤْمَنَ بها، ولا تُفَسَّرَ، ولا تُتَوَهَّمَ، ولا يُقال: كيف. وهذا أَمْرُ أهل العلم الّذي اختاروه وذهبوا إليه»[٢].

فقوله: (وَلَا تُفَسَّرُ)، هي قولُ الإمام أحمد بن حنبل نفسه حين سُئِلَ عن النّصوص المتشابهة: «نُؤْمِنُ بِهَا وَنُصَدِّقُ بِهَا وَلَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَى»[٣]. أي: نقرأها دون إعطاء أي تفسير.

وقوله: (ولا تُتَوَهَّمُ)؛ أي: يُصْرَفُ ظاهرها المُوهِمُ للتّجسيم والتّشبيه في حقّ الله تعالى مع تفويض المعنى الحقيقي إلى الله تعالى.

وقوله: (ولا يُقال: كيف)؛ أي: أنّ الكيف – وهو صفات الحوادث – مُحَالٌ على الله تعالى، كما قال الإمام مالك بن أنس (ت/ ١٧٩هـ) حين سُئِلَ عن الاستواء: «**وَلَا يُقَالُ كَيْفٌ، وَكَيْف عَنْهُ مَرْفُوعٌ**». رواه البيهقي عنه بسند جيّد[٤].

وقد اعترض علماء المجسمة ونُظّارهم على هذا المسلك واشتدّوا في إنكاره، وفي ذلك قال الإمام ابن تيمية: «فَتَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَ أَهْلِ التَّفْوِيضِ، الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُتَّبِعُونَ لِلسُّنَّةِ وَالسَّلَفِ، مِنْ شَرِّ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالإِلْحَادِ»[٥].

---

(١) وقد أوّل ابنُ المبارك حديث: «**يَدْنُو مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ**». قال: «**كنفه**» يعني ستره. رواه عنه البخاري في «**خلق أفعال العباد**» (ص/ ٧٨).

(٢) الترمذي، **سنن الترمذي** (٤/ ٦٩٢).

(٣) انظر: أبو يعلى، **إبطال التّأويلات** (ص/ ٤٥).

(٤) العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (١٣/ ٤٠٧).

(٥) ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل** (١/ ٢٠٥).

وقد وصفَ الإمام ابنُ تيميةَ أهلَ هذا المسلك بالجهل، فقال: «وأمّا الصّنف الثّالث وهم أهل التّجهيل: فهم كثير من المُنْتَسِبِينَ إلى السُّنَّةِ وأتباع السّلف، يقولون: إنّ الرسولَ ﷺ لَم يعرف معانِي ما أنزل الله إليه من آيات الصّفات، ولا جِبْرِيلُ يعرفُ معانِي الآيات، ولا السّابقون الأوّلون عرفوا ذلك»[١].

وقال الشيخ ابن العثيمين: «فَتَبَيَّنَ أنّ طريقة التّفويض طريقٌ خاطئٌ، لأنّه يتضمن ثلاث مفاسد: تكذيب القرآن، وتجهيل الرسول، واستطالة الفلاسفة»[٢].

ويرجع السّبب الّذي جعلهم يشنّون هذا الهجوم العنيف على مسلك التفويض[٣]، أنّ أهل هذا المسلك يكفّون ألسنتهم عن الخوض في متشابه النّصوص الشَّرْعِيَّةُ، ولا يُثبتون ما يُوهم ظاهره التّجسيم ولوازمه كما تعتقد المُجَسِّمَةُ، وهو ما سَمَّوْهُ مذهب الإثبات وتفويض الكيفيّة[٤]، وهو المسلك الثّاني الّذي اختارته المُجَسِّمَةُ ونسبوه إلى السّلف حيث أثبتوا لله تعالى عن قولهم الجسميّة وصفاتها من الجوارح والأعضاء وما شابه، ولكن قيّدوا ذلك بتفويض الكيفيّة وأنّها ليست كجوارحنا وأعضائنا!!

المسلك الثاني: إثبات الكيفيّة وتفويض حقيقتها إلى الله تعالى

بَنَى أهل هذا المسلك وهم المجسّمة على إثباتِ النّصوص المُتَشَابِهَةِ المُوهِمَةِ للتّجسيم ولوازمه دون تأويلٍ لها يُوافق التَّنْزِيهَ، وعدِّها من صفات الله، وإثباتِ الكيفيّة

---

(١) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى** (٥/ ٣٤).

(٢) ابن العثيمين، **شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية** (ص/ ٩٧).

(٣) وهم محقّون بذلك، لأنّ الله تعالى أنزل القرآن الكريم للتّبيين والإيضاح لا للإغماض والإشكال؛ ولكن ليس لإثبات الكيفية لله تعالى كما اعتقدوا.

(٤) الكيفيّة: هي عبارة عن سِمات الحوادث من الهيئات والصّور والأحوال. انظر: أبو البقاء الحنفي، **الكليات** (ص/ ٧٥٢).

المجهولة لديهم مع نفي العلم بها على حقيقتها وتفويضها إلى الله تعالى..

وفي ذلك، قال ابن عثيمين رَادًّا على ما ورد مِن نفي الإمام مالك بن أنس الكيف عن الله تعالى: «وهذا القول غيْرُ صحيح، فإنّ السّلف لا ينفون الكيف مطلقًا[(١)]، لأنّ نفيَ الكيفِ مطلقًا نفيٌ للوجودِ[(٢)]، إذ ما من موجود إلا وله كيفيّة، لكنّها قد تكون معلومة وقد تكون مجهولة، وكيفيّة ذات الله تعالى وصفاته مجهولة لنا (...)، وعلى هذا فنثبت له كيفيّة لا نعلمها (...). والحاصل أَنَّ نَفْيَ الكيفيّة عن الاستواء مطلقًا هو تعطيل مَحض لهذه الصفة، لأننا إذا أثبتنا الاستواء حقيقةً لزم أن يكونَ له كيفيّة، وهكذا يُقال في بقيّة الصّفات»[(٣)].

وهذا المسلك يؤدي إلى اضطراب وركاكة في إثبات صفات الله تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، ولا أدلّ على ذلك ما مرّ من كلامهم في إثبات الجسميّة والكيفيّة لله تعالى[(٤)]، وقد طبّق هذه القاعدة التي قالها ابن العثميين تَبَعًا لأسلافه القائلين بالجسميّة في حقّ الله تعالى الشيخ محمد صديق حسن خان القنوجي (ت/ ١٣٠٧هـ) في كتابه «**قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر**»، بقوله: «ومن صفاته سبحانه: اليد، واليمين، والكفّ، والإصبع، والشّمال، وَالقَدَم، والرِّجل، والوجه، والنّفس، والعين، والنّزول، والإتيان، والمجيء، والكلام، والقول، والسّاق، وَالحَقْوُ [أي معقِد الإزار وموضعه]، والجنب، والفوق، والاستواء، والقوّة، والقرب، والبعد، والضّحك، والتّعجب، والحبّ، والكره، والمقت، والرّضا، والغضب، والسّخط، والعلم، والحياة، والقدرة، والإرادة، والمشيئة،

---

(١) بل ينفونه مطلقًا، وهذا الإمام مالك من السّلف قد نفى الكيف مطلقًا، حيث قال: «وَلاَ يُقَالُ كَيْفٌ، وَكَيْف عَنْهُ مَرْفُوعٌ». رواه الحافظ أبو بكر البيهقي بسند صحيح كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» (١٣/ ٤٠٧).

(٢) هذا بالنسبة لِلْمُحْدَثَات؛ أما بالنسبة للخالق الّذي كَيَّفَ الكيفَ فلا يُوصف به جلّ جلاله.

(٣) ابن العثيمين، **مجموع فتاوى ورسائل ابن العثيمين** (١/ ١٩٤ – ١٩٥).

(٤) انظر أقوال أئمتهم في إثبات الجسميّة ولوازمها في حقّ الله تعالى عن قولهم (ص/ ٧٤ – ١٠٤).

والفوق، والمعيّة، والفرح، إلى غير ذلك مما نطق به الكتاب والسّنة، فأدلة ذلك مذكورة فيها. فكلّ هذه الصفات، تُساق مساقًا واحدًا، ويجب الإيمان بها على أنّها صفات حقيقيّة[١]، لا تُشبه صفات المخلوقين، ولا يُمَثَّلُ، ولا يُعَطَّلُ، ولا يُرَدُّ، ولا يُجْحَدُ، ولا يُؤَوَّلُ بتأويلٍ يُخالف ظاهره»[٢].

وقد اعترض على هذا المسلك جَميع الفرق الإسلاميّة التي اتخذت من التَّنْزِيهِ أصلًا ومبنًى لفكرها العقدي، لِمَا فيه مِن إثباتِ الكيفيّةِ التي هي من خواصّ الحوادث تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، وقد مَرَّ كلامهم في إثباتِ التَّنْزِيهِ له تعالى ونفي الجسميّة عنه في المبحث السابق (ص/ ٣٣ – ٤٧)، فَلَا دَاعِيَ لِإِعَادَتِهِ هُنَا.

المسلك الثّالث: تَأْوِيلُ النُّصُوصِ المُتَشَابِهَةِ

وَيُرَادُ به هنا: صرفُ الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر يُوافق اللُّغَةَ العربيّة؛ وقد ورد في القرآن العظيم كلمة (التّأويل) على معنى التّفسير والبيان، قال الله تعالى حكايةً عن سيدنا يوسف عليه السلام: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ﴾ [يوسف/ ١٠٠]؛ أي: هذا تفسير رؤياي وبيانها التي رأيتها في الصّغر.

وقال الله تعالى حكاية عن سيدنا يعقوب عليه السلام: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ﴾ [يوسف/ ٦]؛ أي: يُعَلِّمُكَ تفسير الأحاديث ومعانيها وبيانها.

وقال تعالى حكايةً عن قول سيدنا الخضر عليه السلام: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيۡنِي وَبَيۡنِكَۚ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأۡوِيلِ مَا لَمۡ تَسۡتَطِع عَّلَيۡهِ صَبۡرًا﴾ [الكهف/ ٧٨]؛ أي: سأنبّئك بتفسير هذه الأمور التي لَم تفهمها وَأُبيِّنُهَا لك؛ والآيات في هذا الموضع كثيرة..

---

(١) وهذا هو التّجسيم الصّريح، ولا تنفع هذه القيود التي ذكرها بعدُ لأنّها لا تنفي عن الله التّجسيم.

(٢) محمد صديق حسن خان القنوجي، **قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر** (ص/ ٦٥ – ٦٨).

وفي ذلك قال الإمام الحافظ النووي (ت/ ٦٧٦هـ): «أمّا التّأويل: فقال العلماءُ: هو صرفُ الكلام عن ظاهره إلى وجهٍ يَحتمله، أوجبه برهان قطعيّ في القطعيات وظنّيّ في الظّنيّات. وقيل: هو التّصرّف في اللّفظ بِما يكشف عن مقصوده. وأما التّفسير، فهو: بيان معنى اللّفظة القريبة أو الخفيّة»[١].

وقال الإمامُ الرّاغب الأصفهاني: «التّأويل: (...) هو رَدُّ الشّيء إلى الغاية المرادة منه عَلَمًا كان أو فعلًا، ففي العلم نحو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران/ ٧]. وفي الفعل، كقول الشّاعر:

وللنّـوى قبـل يوم البيـن تأويـلُ

وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف/ ٥٣]؛ أي: بيانه الّذي هو غايته المقصودة منه، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء/ ٥٩]، قيل: أحسن معنى وترجمة، وقيل أحسن ثوابًا في الآخرة»[٢].

وقد سلك هذا المسلك جُمهور الفرق الإسلامية القائلين بتَنْزِيهِ الله عن سِمَاتِ المُحْدَثِينَ، لأنّ الأخذ بظواهر النّصوص المُتَشَابِهَةِ يُفْضِي إلى التّجسيم والتّشبيه في حقّ الله تعالى، وفي ذلك قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «فمن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التّجسيم، وَمَنْ لَم يَتَّضِحْ له وَعَلِمَ أنّ الله مُنَزَّهٌ عن الّذي يقتضيه ظاهرُها إمّا أن يُكَذِّبَ نقلتَها[٣] وإمّا أن يُؤَوِّلَهَا[٤]...»[٥].

---

(١) النووي، **تهذيب الأسماء واللغات** (٣/ ١٥).

(٢) الراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن** (ص/ ٣١).

(٣) إذا كانت من النّصوص الظّنيّة من حيث الثّبوت والدلالة كأحاديث الآحاد التي جاءت مخالفةً للأصول.

(٤) إذا كانت من النّصوص القطعيّة من حيث الثّبوت، الظنّيّة من حيث الدّلالة.

(٥) العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (١٣/ ٤٣٢).

دليل من سلك هذا المسلك:

أ- الدليل من القرآن:

واستدلّ أصحابُ مسلكِ التّأويل على صحّة مسلكهم، بقول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾.

فقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، يُحتمل أن يكون ابتداءً، ويُحتمل أن يكون معطوفًا على لفظ الجلالة، فعلى الأول يكون المُرَادُ بالآيات المُتَشَابِهَةِ ما استأثر اللهُ بعلمه، كوقت قيام السّاعة وما شابهها مِمَّا لَم يجعل اللهُ سبيلًا لِلْخَلْقِ إلى علمه.

وعلى الثّاني: المراد بالآيات المُتَشَابِهَةِ ما كان ظَنِّيَّ الدّلالة؛ أي يَحتمل أوجهًا عديدة من حيث اللّغة العربيّة، فعليه يكون (الراسخون في العلم) داخلين في الاستثناء، لأنّ الله مدحهم بالرّسوخ في العلم، فكيف يَمْدَحُهُمْ وهم جُهَّالٌ؟! وقد قال ابن عباس: «**أَنَا مِمَّنْ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ**»[١]؛ فيكون المعنى: إنّ الله تعالى يعلم تأويل الآيات المُتَشَابِهَاتِ والرّاسخون يعلمونه، وهذا دليل لصحّة تأويل الآيات المُتَشَابِهَاتِ عند مَنْ سَلَكَ هذا المسلك..

وفي ذلك قال الإمام أبو نصر القشيري الأشعري (ت/ ٥١٤هـ)[٢] في «التَّذْكِرَة

---

(١) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٧). وحديث ابن عباس: «**أَنَا مِمَّنْ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ**»، رواه الطبري «**جامع البيان في تأويل القرآن**» (٦/ ٢٠٦) بسندٍ صحيح كما في «**موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور**» (١/ ٤٠٠) للدكتور حكمت بن بشير بن ياسين.

(٢) هُو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري، الأستاذُ أبو نصر، الإمام العَلَمُ، من علماء نيسابور، من بني قشير. عَلَتْ له شهرة كأبيه أبي القاسم القشيري. كان من العلماء العاملين الّذين نصروا مذهب الأشعري، وباحوا بأشدّ النّكير على مُخالفيه من المجسمة. زار بغداد في طريقه إلى الحج ووعظ بها، فوقعت بسببه فتنة بين مجسمة الحنابلة والشّافعيّة، فاستدعاه نظام =

الشَّرْقِيَّة»: «وأمّا قولُ الله ﷻ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، إنّما يُريد به وقتَ قيام السّاعة، فإنّ المشركين سألوا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلّم عن السّاعة أيّان مرساها ومتى وقوعها، فالمتشابه إشارة إلى علم الغيب فليس يعلم عواقب الأمور إلّا اللهُ ﷻ، ولهذا قال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف/ ٥٣]؛ أي: هل ينظرون إلّا قيام السّاعة. وكيف يسوغ لقائلٍ أن يقول: في كتاب الله تعالى ما لا سبيل لِـمَخْلُوقٍ إلى معرفته ولا يعلم تأويله إلّا الله. أليس هذا مِن أعظم القدح في النُّبُوَّاتِ؟! وأنّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلّم ما عَرَفَ تأويلَ ما وردَ في صفاتِ الله تعالى، ودعا الخلق إلى علم ما لا يُعلم، أليس الله [تعالى] يقول: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء/ ١٩٥] ؟! فإذًا على زعمهم، يَجب أن يقولوا: كَذَبَ، حيثُ قال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ إذْ لَم يكن معلومًا عندهم، وإلّا فأين هذا البيان؟ وإذا كان بلغة العرب، فكيف يُدعى أنّه مِمَّا لا تعلمه العربَ لَـمَّا كان ذلك الشَّيْءُ عربيًّا، فما قول في مقال مآله إلى تكذيب الرَّبِّ سبحانه؟!

ثُمَّ كان النَّبِيُّ ﷺ يدعو الناس إلى عبادة الله تعالى، فلو كان في كلامه وفيما يُلقيه إلى أمّته شيء لا يعلم تأويله إلّا الله تعالى، لكان للقوم أن يقولوا: بَيِّنْ لنا أَوَّلًا مَنْ تدعونا إليه وما الّذي تقول، فإنّ الإيمانَ بمَا لا يُعلم أصله غَيْرُ متأتٍ؛ ونسبةُ النَّبِيِّ ﷺ إلى أنّه دعا الى رَبٍّ موصوفٍ بصفاتٍ لا تُعْقَلُ أمرٌ عظيمٌ لا يَتَخَيَّلُهُ مسلمٌ، فإنّ الجهلَ بالصّفات يؤدي إلى الجهل بالموصوف؛ والغرض أن يستبينَ مَنْ معه مُسْكَةٌ مِن العقل، أنّ قولَ من يقول: «استواؤه صفة ذاتيّة لا يُعقل معناها، واليد صفة ذاتيّة لا يُعقل معناها، وَالقَدَمُ صفة ذاتيّة لا يُعقل معناها». تَمْوِيهٌ ضمنه تكييف وتشبيه ودعاء إلى الجهل؛ وقد وضح الحقّ لذي عينين.

وليتَ شعري، هذا الّذي يُنكر التّأويل يطرد هذا الإنكار في كلّ شيء وفي كلّ آية أم

= الملك إلى أصبهان إطفاءً للفتنة ببغداد فذهب إليه ولقي منه إكرامًا. وعاد إلى نيسابور، فلازم الوعظ والتدريس إلى أن تُوُفِّيَ بها. انظر ترجمته: تاج الدين السبكي، **طبقات الشّافعيّة الكبرى** (٧/ ١٥٩) (رقم/ ٨٦٩).

يقنع بترك التّأويل في صفات الله تعالى؟ فإن امتنع من التّأويل أصلًا فقد أبطل الشّريعة والعلوم، إذ ما مِنْ آية وَخَبَرٍ إلا ويَحتاج إلى تأويل وتصرّف في الكلام لأنّ ثَمَّ أشياء لا بُدَّ مِن تأويلها، لا خلاف بين العقلاء فيه إلا الملحدة الّذين قصدهم التّعطيل للشرائع، والاعتقاد لهذا يؤدي إلى إبطال ما هو عليه مِن التّمسك بالشّرع.

وإن قال: يجوز التّأويل على الجملة إلا فيما يتعلق بالله وبصفاته فلا تأويل فيه. فهذا مصير منه إلى أنّ ما يتعلّق بغَيْرِ الله تعالى يجب أن يُعلم، وما يتعلّق بالصّانع وصفاته يجب التغاضي عنه، وهذا لا يرضى به مسلم.

وَسِرُّ الأمرِ: أنّ هؤلاء الّذين يَمْتَنِعُونَ عن التّأويلِ معتقدون حقيقة التّشبيه غَيْرَ أنّهم يُدَلِّسُونَ، ويقولون: «له يد لا كالأيدي، وَقَدَمٌ لا كالأقدام، واستواء بالذّات لا كما نعقل فيما بيننا». فليقل المحقّق: هذا كلامٌ لا بُدَّ له من استبيان.

قولكم: «نُجْرِي الأمر على الظّاهر، ولا يُعقل معناه» تناقضٌ، إن أجريت على الظّاهر فظاهر السّياق فى قوله ﷻ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم/ ٤٢]، هو العضو المشتمل على الجلد واللّحم والعظم والعصب والمخ، فإن أخذت بهذا الظّاهر والتزمت بالإقرار بهذه الأعضاء فهو الكفر، وَإِنْ لَم يُمكنك الأخذ بها فأين الأخذ بالظّاهر؟[1] ألستَ قد تركتَ الظّاهرَ وعلمتَ تَقَدُّسَ الرّب تعالى بما يُوهم الظّاهر، فكيفَ يكونُ أَخْذًا بالظّاهر؟!

وإن قال الخصم: هذه الظّواهر لا معنى لها أصلًا، فهو حكم بأنّها مُلغاة وما كان في إبلاغها إلينا فائدة وهي هَدَرٌ وهذا محال. وفى لغة العرب ما شئت من التّجوّز والتّوسّع فى الخطاب، وكانوا يعرفون موارد الكلام ويفهمون المقاصد، فمن تَجَافَى عن التّأويل فذلك لقلة فهمه بالعربيّة، ومن أحاط بطرق من العربيّة هان عليه مدرك الحقائق؛

(١) قال الحافظ المفسر ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٣/ ٥٥٤) في تأويل (الساق): «قال جَماعة من الصحابة والتابعين من أهل التّأويل: يبدو عن أمر شديد». ثُمَّ نقل ذلك عن: (ابن عباس)، و(مجاهد)، و(سعيد بن جُبَيْر)، و(قتادة) وغيرهم من أئمّة السّلف.

وقد قيل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ فكأنّه قال: والرَّاسخون في العلم أيضًا يعلمونه، ويقولون آمنّا به؛ فإنّ الإيمان بالشّيء إنّما يُتَصَوَّرُ بعد العلم، أمّا ما لا يُعلم فالإيمان به غَيْرُ مُتَأَتٍّ، ولهذا قال ابن عباس: (**أَنَا مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ**)». انتهى كلام الإمام أبي نصر القشيري.

نقله عنه الإمام مرتضى الزبيدي في «**إتحاف السادة المتقين**»، وقال عقبه: «وهذا الّذي ذهب إليه، هو مُخْتَارُ شيخِ جدّه ابن فورك (ت/ ٤٠٦هـ)[1]، وإليه ذهب العزُّ ابن عبد السلام (ت/ ٦٦٠هـ) في رسائله منها رسالته التي أرسلها جوابًا للملك الأشرف موسى وهي بطولها في طبقات ابن السبكي (ت/ ٧٧١هـ)»[2].

ومِمَّنْ ذهبَ إليه أيضًا مِن العلماء المُحَقِّقِينَ:

١ـ الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت/ ٥٠٥هـ) في كتابه «المستصفى من علم أصول الفقه»، حيث قال رحمه الله تعالى: «فإن قيل: قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، الواو للعطف أم الأولى الوقف على الله؟ قلنا: كلّ واحد مُحتمل، فإن كان المراد به وقت القيامة فالوقف أولى وإلّا فالعطف، إذ الظّاهر أنّ الله تعالى لا يُخَاطِبُ العربَ بِمَا لا سبيل إلى معرفته لأحد من الخلق (...). فإن قيل: العرب إنّما تفهم من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ الجهة والاستقرار، وقد أُريد به غيْره فهو متشابه. قلنا: هيهات، فإنّ هذه كنايات واستعارات يفهمها المؤمنون من العرب المصدّقون بأنّ اللهَ تعالى لَيْسَ كمثله شيء، وأنّها مُؤَوَّلَةٌ تأويلات تُناسب تفاهم العرب»[3].

---

(١) هو محمد بن الحسن بن فورك، الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر، قتلته المجسمة بِالسُّمِّ سنة (٤٠٦هـ). انظر: تاج الدين السبكي، **طبقات الشّافعيّة الكبرى** (٤/ ١٣٠).

(٢) مرتضى الزبيدي، **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين** (٢/ ١١٠).

(٣) الغزالي، **المستصفى من علم أصول الفقه** (ص/ ٨٥ – ٨٦).

٢ ـ والإمام المُفَسِّر أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت/ ٦٧١هـ)، حيث قال في تفسيره: «فمَن قال مِن العلماء الحُذَّاقِ بأنّ الراسخين لا يعلمون علم المتشابه فإنّما أراد هذا النّوع، وأمّا ما يُمكن حَمْلُهُ على وجوهٍ في اللّغة ومناحٍ في كلام العرب فَيُتَأَوَّلُ ويُعلم تأويله المستقيم (...)، فلا يُسَمَّى أحدٌ راسخًا إلا بأن يعلم مِنْ هذا النّوع كثيرًا بِحسب ما قُدِّرَ له»[١].

٣ ـ والإمام الحافظ أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت/ ٦٧٦هـ) في شرحه على «صحيح مسلم»، فقال: «واختلف العلماء في (الراسخين في العلم) هل يعلمون تأويل المتشابه؟ وتكون الواو في: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ عاطفة أم لا ويكون الوقف على: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾؟ ثُم يبتدئ قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾. وكلّ واحد مِن القولَيْن محتمل واختاره طوائف، وَالأَصَحُّ الأوّل وأنّ الرّاسخين يعلمونه لأنّه يبعد أن يُخَاطِبُ اللهُ عبادَهُ بما لا سبيل لأحدٍ من الخلق إلى معرفته، وقد اتّفق أصحابنا وغيرهم من المحققين على أنّه يستحيل أن يتكلمَ اللهُ تعالى بِمَا لا يُفِيدُ. والله أعلم»[٢].

٤- والإمام اللّغوي الرّاغب الأصفهاني (ت/ ٥٠٢هـ) رحمه الله تعالى في «**مفردات غريب القرآن**»، حيث قال: «المتشابه على ثلاثة أضرب:

١) ضرب لا سبيل للوقوف عليه كوقت السّاعة، وخروج دابّة الأرض، وكيفيّة الدّابّة ونحو ذلك.

٢) وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته، كالألفاظ الغريبة والأحكام الغلقة.

٣) وضرب متردّد بين الأمرين يجوز أن يختصّ بمعرفة حقيقته بعضُ الرّاسخين في العلم، ويخفى على من دونهم، وهو الضّرب المُشَارُ إليه بقوله ﷺ في عَلِيٍّ رضي الله عنه:

---

(١) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** (٤/ ١٨).

(٢) النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** (١٦/ ٢١٨).

«**اللهمّ فقّهه في الدّين وعلّمه التّأويل**»[١]. وَقَوْلُهُ لابن عبّاس مثل ذلك[٢]. وإذ عرفت هذه الجملة، عُلِمَ أنّ الوقفَ على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ووصله بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ جائز، وأنّ لكلّ واحد منهما وجهًا حسبما دلّ عليه التّفصيل المتقدّم»[٣].

٥- والإمام مرعي الكرمي المقدسي الحنبلي (ت/ ١٠٣٣هـ) في كتابه «**أقاويل الثّقات**»، حيث نقله عن جمعات من علماء السّلف والخلف ووصفهم بالمحقّقين، فقال: «وَذَهَبَ قومٌ إِلَى أَنّ الوَاو فِي قَوْله ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ للْعَطْف لَا للاستئناف، مِنْهُم: مُجَاهِد، وَالضَّحَّاك، والرّبيع بن أنس، وَمُحَمّد بن جَعْفَر، ويُروى أَيْضا عَن ابْن عَبَّاس. قَالَ ابْن عَبَّاس: «**أَنَا مِمَّن يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ**». وَرَجَّحَ هَذَا جماعات من المُحَقِّقين كَابْن فورك، وَالغَزالِيّ، وَالقَاضِي أبي بكر ابن الطّيب، وَقَالَ النَّوَوِيّ: «إِنَّهُ الأَصَح»، وَابْنُ الحَاجِب: «إِنَّه المُخْتَار»، مُحتجّين أَنّ الله تَعَالَى لَا يُخَاطِبُ العَرَبَ بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرَفَتِهِ لأحدٍ مِنَ الخلق، وَأَيْضًا فالإيمان بِهِ وَاجِبٌ على عُمُوم المُؤمنِينَ، فَلَا يبْقى لوصفهم بالرّسوخ فِي العلم وَأَنَّهُمْ أولُوا الأَلْبَاب فَائِدَة تُـمَيِّزُهُمْ عَنْ عُمُومِ المُؤمنِينَ»[٤].

---

(١) لم أجده لعليّ بن أبي طالب، لكن جاء عنه ﷺ قال: بَعَثَنِي رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى اليَمَنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، تَبْعَثُنِي وَأَنَا شَابٌّ أَقْضِي بَيْنَهُمْ، وَلَا أَدْرِي مَا القَضَاءُ. قَالَ: فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اهْدِ قَلْبَهُ وَثَبِّتْ لِسَانَهُ». قَالَ فَمَا شَكَكْتُ بَعْدُ فِي قَضَاءٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ. رواه البزّار في مسنده (٣/ ١٢٥) (رقم/ ٩١٢)، وعبد بن حميد في مسنده (ص/ ٦١) (رقم/ ٩٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٣) (رقم/ ٢٩٠٩٨)، وأحمد في «**فضائل الصحابة**» (٢/ ٥٨٠) (رقم/ ٩٨٤)، وابن ماجه في سننه (٢/ ٧٧٤) (رقم/ ٢٣١٠) حكم الشيخ الألباني: «صحيح».

(٢) رواه أحمد في مسنده (١/ ٢٦٦) (رقم/ ٢٣٩٧) تعليق الشيخ شعيب الأرناؤوط: «إسناده قوي على شرط مسلم». وسيأتي تخريجه كاملًا (ص/ ١٢٣).

(٣) الراغب الأصفهاني، **مفردات غريب القرآن** (ص/ ٤٤٤ – ٤٤٥).

(٤) مرعي الكرمي، **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات** (ص/ ٥٣).

كما استدلّوا لصحّة مسلك التّأويل، بقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد/ ٤]، وفي ذلك قال الإمام ابن حيان الأندلسي في تفسير هذه الآية: «قال الثَّوْرِيُّ: المعنى علمه معكم، وهذه آية أجمعت الأمّة على هذا التّأويل فيها، وأنّها لا تُحْمَلُ على ظاهرها من المعيّة بالذّات[1]، **وهي حُجَّةٌ على مَنْ مَنَعَ التَّأْوِيلَ في غيرها مما يُجرى مَجْرَاهَا مِن استحالةِ الحَمْلِ على ظاهرها**. وقال بعض العلماء: فِيمَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ تَأْوِيلِ مَا لَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ على ظاهره وقد تَأَوَّلَ هذه الآيَةَ (...)، لو اتَّسَعَ عقله لتأوّل غير هذا مِمَّا هو في معناه»[2]. أي مما هو يستحيل حمله على ظاهره في حقّ الله تعالى كالآيات التي تتوهّم منها المجسمة إثبات الجسميّة لله تعالى.

ب- الدليل مِن السُّنَّةِ:

استدلّ أصحاب مسلك التّأويل على مذهبهم بأحاديث عدّة، منها:

الحديث الأول:

- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: سَمِعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلّم قَوْمًا يَتَدَارَؤُونَ، فَقَالَ: «**إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِهَذَا، ضَرَبُوا كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، وَإِنَّمَا نَزَلَ كِتَابُ اللهِ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا فَلَا تُكَذِّبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، فَمَا عَلِمْتُمْ مِنْهُ فَقُولُوا، وَمَا جَهِلْتُمْ فَكِلُوهُ إِلَى عَالِمِهِ**»[3].

---

(١) المجسّم هنا يُجوّز التأويل ولا يصفه ببدعة الجهميّة والمعتزلة، ليتوافق مع عقيدته بوجود الله تعالى عن قوله على العرش بذاته، يترك مقدار أربع أصابع ليُجلس سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم جنبه!!

(٢) ابن حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير** (١٠/ ١٠١).

(٣) رواه أحمد في مسنده (٢/ ١٨٥) (رقم/ ٦٧٤١) تعليق الشيخ شعيب: «صحيح، وهذا إسناد حسن»، وشيخه عبد الرزاق في «**المصنف**» (١١/ ٢١٧) (رقم/ ٢٠٣٦٧)، ورواه ابن ماجه في سننه بمعناه (١/ ٣٣) (رقم/ ٨٥) قال البوصيري في «**مصباح الزجاجة**» (١/ ١٤): «إسناده صحيح ورجاله ثقات»، والطبراني في «**المعجم الأوسط**» (٣/ ٢٢٧)، والآجري في «**الشريعة**» =

فقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**فَمَا عَلِمْتُمْ مِنْهُ فَقُولُوا**»، دليل على صحّة مذهب ما ذهب إليه أهل هذا المسلك من صرف النَّصِّ المُتَشَابِهِ عن ظاهره بتأويله وتفسيره.

الحديث الثاني:

- عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: تَلَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم هَذِهِ الآيَةَ: ﴿**هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ**﴾. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم: «**إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّاهُمُ اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ**»[1].

وهذا دليل لهم على صحّة ما ذهبوا إليه، لأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم بَيَّنَ مصداقَ مَن ﴿**فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ**﴾ وهم الّذين يَتَّبِعُونَ ما تشابه من الكتاب وهذا هو منهج المُجَسِّمَةُ، فإنّهم تتبّعوا النّصوص المتشابهة بِجمعها في كتاب واحد تَحت باب خصّوه لإثبات الجوارح لله تعالى عمّا يصفون، فقالوا: (باب إثبات اليد لله)، (باب إثبات الرِّجل لله)، (باب إثبات الوجه لله)...، فوقعوا بذلك في التّجسيم والتّشبيه؛ وهذه النّصوص المتشابهة جاءت في سياق مُختلف مَحفوف بقرائن وأدلّة تشير إلى معان صحيحة غير ما ذهبوا إليه، يَضُرُّ بها هذا الجمع ويبعدها عن قرائنها وسياقها ويَجعل معها قرينة إثبات التّجسيم والجوارح لله باللّفظ الظّاهر..

= (١/ ٤٦٨)، والحاكم في **المستدرك** (٣/ ٣٤٣) (رقم/ ٥٣٢١) وسكت عنه وصححه الذهبي في **التلخيص**، والبيهقي في «**المدخل إلى السنن**» (١/ ٤٢٩) (رقم/ ٧٩٠)، والبغوي في «**شرح السّنة**» (١/ ٢٦٠) (رقم/ ١٢١).

(١) رواه البخاري في صحيحه (٦/ ٣٣) (رقم/ ٤٥٤٧)، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٥٣) (رقم/ ٢٦٦٥)، وأبو داود في سننه (٤/ ١٩٨) (رقم/ ٤٥٩٨)، والترمذي في سننه (٥/ ٢٢٣) (رقم/ ٢٩٩٤)، وابن ماجه في سننه (١/ ١٨) (رقم/ ٤٧)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٢٧٤) (رقم/ ٧٣)، والآجري في «**الشريعة**» (١/ ٣٣٨) (رقم/ ٤٢)، والدّارمي في سننه (١/ ٢٥٣) (رقم/ ١٤٧) وغيرهم.

فَتَبَيَّنَ بذلك أنّ الّذين يتّبعون المتشابه هم هؤلاء المجسمة الّذين يأخذون بظاهر اللّفظ المتشابه، فيكون بذلك التّأويل مَمْدُوحًا شرعًا لأنّه الدّواء الشّافي لِـمَرَضِ تتبع المتشابه المذموم شرعًا.

وفي ذلك قال الإمامُ المفسر أبو عبد الله القرطبي: «قوله تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾. قال شيخنا أبو العباس[1] رحْمة الله عليه: مُتَّبِعُو المُتَشَابِهِ لا يَخلو أن يتّبعوه ويَجمعوه طلبًا للتّشكيك في القرآن وإضلال العوام كما فعلته الزّنادقة والقرامطة الطّاعنون في القرآن، أو طلبًا لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته المجسمة، الّذين جَمَعُوا ما في الكتاب والسُّنَّة مِمَّا ظاهره الجسميّة، حتّى اعتقدوا أَنَّ البَارِئَ تعالى جسمٌ مُجَسَّمٌ وصورةٌ مُصَوَّرَةٌ، ذاتُ وجهٍ وَعَيْنٍ ويدٍ وَجَنْبٍ وَرِجْلٍ وأُصْبَعٍ تعالى الله عن ذلك...»[2].

الحديث الثالث:

– عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلّى الله عليه وآله وسلّم قَالَ: يَقُولُ اللهُ ﷻ يَوْمَ القِيَامَةِ: «**يَا ابْنَ آدَمَ، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي**». قَالَ: أَيْ رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟ فَيَقُولُ: «**أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ وَجَدْتَنِي عِنْدَهُ**...» الحديث[3].

---

(١) هو أحمد بن عمر بن إبراهيم، أبو العباس الأنصاري القرطبي (ت/ ٦٥٦هـ) صاحب كتاب «**المفهم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم**».

(٢) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** (٤/ ١٣ – ١٤).

(٣) رواه إسحاق بن راهويه في مسنده (١/ ١١٥) (رقم/ ٢٨)، والبخاري في «**الأدب المفرد**» (ص/ ١٩٦)، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٩٩٠) (رقم/ ٢٥٦٩)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٥٠٣) (رقم/ ٢٦٩)، قال الإمام النووي في شرح «**صحيح مسلم**» (١٦/ ١٢٦): «قَالَ العُلَمَاءُ: إِنَّمَا أَضَافَ المَرَضَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَالمُرَادُ العَبْدُ تَشْرِيفًا لِلْعَبْدِ وَتَقْرِيبًا لَهُ. قَالُوا: «**وَمَعْنَى وَجَدْتَنِي عِنْدَهُ**» أَيْ وَجَدْتَ ثَوَابِي وَكَرَامَتِي، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي تَمَامِ الحَدِيثِ: «**لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي لَوْ أَسْقَيْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي**» أَيْ ثَوَابَهُ. واللهُ أَعْلَمُ».

فهل يتجاسَرُ مُتَجَاسِرٌ مِمَّنْ يأخذ بظواهر النّصوص ويعارض التّأويل، أن يقول: نُثْبِتُ بهذا الحديث الصّحيح لله تعالى صفة المَرَضِ ولكن (مرض يليق بكماله) أو (ليس كمرضنا)؟! الجواب: بالتأكيد لا، لأنّ مَن وصف الله تعالى بِالمَرَضِ اعتمادًا على هذا الحديث كان قليل الفهم باللّغة العربيّة والعقيدة الإسلاميّة، فظاهره غيْرُ مرادٍ قطعًا وهو مُؤَوَّلٌ عند جَميع العقلاء من الأمّة الإسلامية، مع كون (مَرِضْتُ) راجع إلى الله تعالى بدلالة ضمير المتكلّم (تُ)؛ فيكون هذا دليلًا واضحًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ على صحّة التّأويل.

وقد أقرّ الشّيخ السّلفي ابن العثيمين بذلك، فقال: «ينبغي أن يُعلم أنّ التّأويل عند أهلِ السُّنَّةِ[١] ليس مذمومًا كلّه بل المذموم منه ما لَمْ يدل عليه دليل[٢]، وما دلّ عليه دليلٌ يُسَمَّى تفسيرًا، سواء كان الدّليل مُتَّصِلًا بالنّصّ أو منفصلًا عنه، فصرف الدّليل عن ظاهره يُسَمَّى تفسيرًا، فصرف الدّليل عن ظاهره ليس مذمومًا على الإطلاق. ومثالُ التّأويل بالدّليل المتّصل، ما جاء في الحديث الثّابت في «**صحيح مسلم**» في قوله تعالى في الحديث القدسي، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ اللهَ عز وجل يَقُولُ يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي. قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ. يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي. قَالَ: يَا رَبِّ، وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي. يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي. قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ**

---

(١) مراده بـ(أهل السُّنَّةِ) – كعادته لما يطلق هذا المصطلح – حشويّة أهل الحديث القائلين بالتّجسيم والمُنْكِرِينَ للتأويل في الآيات المتشابهات؛ أمّا أهلُ السُّنَّةِ من الأشاعرة والماتريدية والظّاهرية كابن حزم وداود الظاهري وهم السّواد الأعظم، فإنّهم يقولون بتأويل الآيات المتشابهة لتتوافق مع الآيات المحكمة التي تُفيد أنّ الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وأنّه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾.

(٢) وعلى كلامه هذا فإنّ مسلك تأويل المتشابه هو مسلكٌ صحيحٌ لأنّه قد دلّ الدّليل الشرعي القطعي على أنّ الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وأنّه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، وبناءً عليه فإن كل نصّ يتوهّم منه المجسّم الجسميّة وسِمات الحوادث يُؤَوَّلُ ولا يُؤخذ على ظاهره كي لا يتناقض مع المحكم.

العَالَمِينَ؟! قَالَ اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي». فظاهر الحديث أنّ الله نفسه هو الّذي جاعَ وهو الّذي مَرِضَ وهذا غيْر مرادٍ قطعًا، ففسّر الحديث بنفس الحديث (...)، فلا يُقال: إنّ صرفَ ظاهر اللّفظ الأول إلى هذا المعنى الثاني تأويلٌ مذمومٌ»[1].

الحديث الرابع:

- عَن ابْن عَبَّاس رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وَضَعَ يَدَهُ عَلَى كَتِفِي، ثُمَّ قَالَ: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**»[2].

قال الحافظ المُفَسِّرُ ابن الجوزي الحنبلي: «وكيف يُمكن أن يُقال: إنّ السَّلَفَ ما استعملوا التّأويل، وقد ورد في «الصّحيح» عن سيّد الكونين صلى الله عليه وسلّم أنّه قَدَّمَ له ابن عباس وَضوءه، فقال: «مَنْ فَعَلَ هَذَا؟» فقال: قلتُ: أنا يا رسولَ الله، فقال: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**». فلا يَخْلُو إمّا أن يكون الرّسول أراد أن يدعو له أو عليه، فلا بُدَّ أنّ تقول: أراد الدُّعاءَ له لا دعاء عليه، ولو كان التّأويل مَحْظُورًا لكان هذا دعاءً عليه لا له. ثُمَّ أقول: لا يَخلو، إمّا أن تقول: إنّ دعاء الرّسول ليس مستجابًا فليس بصحيح، وإن قلتَ: إنّه مُسْتَجَابٌ فقد تركتَ مذهبكَ، وَبَطَلَ قولُك: إنّهم ما كانوا يقولون بالتّأويل، وكيف والله يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، وقال: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة/ ١] أنا الله أعلم، و ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم/ ١]، الكاف من كافي، والهاء من هادي،

---

(١) ابن عثيمين، **مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين** (١/ ١٦٨).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٦/ ٣٨٣) (رقم/ ٣٢٢٢٣)، وإسحاق بن راهويه (٤/ ٢٣٠) (٢٠٣٨)، والبزار في مسنده (١١/ ٢٨٢) (رقم/ ٥٠٧٥)، وأحمد في مسنده (١/ ٢٦٦) (رقم/ ٢٣٩٧) تعليق شعيب الأرناؤوط: «**إسناده قوي على شرط مسلم**»، والطبراني في الكبير (١٠/ ٢٦٣) (رقم/ ١٠٦١٤) وفي الأوسط (٢/ ١١٢) (رقم/ ١٤٢٢) وفي الصغير (١/ ٣٢٧) (رقم/ ٥٤٢)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٦١٥) (رقم/ ٦٢٨٠) وصححه ووافقه الذهبي، والآجري في «**الشريعة**» (٥/ ٢٢٦٦) (رقم/ ١٧٤٨)، وابن أبي عاصم في «**الآحاد والمثاني**» (١/ ٢٨٧) (رقم/ ٣٨٠)، وأصل هذا الحديث في «**صحيح البخاري**» (١/ ٤١) (رقم/ ١٤٣).

والياء من حكيم، والعين من عليم، والصّاد من صادق، إلى غير ذلك من المُتَشَابِهِ.

ولو كان (**الرّاسخون في العلم**) لا يعلمون كما أنّ الجهال لا يعلمون، سَوَّوْا العالِم بالجاهل، وهل مَن يعلم كمن لا يعلم؟! وقد فرّق الحق بينهما، فقال: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [الزمر/ ٩]، وَالمَعنَى لَا يَسْتَوُونَ»[١].

وهنا، لا بُدَّ من الإشارة إلى شيء مهم للغاية يتعلق بالتّأويل تَمَّ التّلميح له عند الحديث الثاني (ص/ ١٢٤)، وهو أنّ أصحاب المسلك الثاني المُعْتَرِضِينَ على التّأويل عندما يُريدون حَمْلَ معاني الألفاظ على ظاهرها نَجِدُهُم ينتزعون اللّفظ من السّياق الّذي ورد فيه، فَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَسِّرَوا معنى (اليد) وحدها أو (العين) أو (الوجه) أو (السّاق) وما شابه مِمَّا سَمَّوْهُ بآياتِ الصّفات، مع أنّها قد وردت هذه الألفاظ في أكثر من سياق لا علاقة له في إثبات الصفات التّجسيمية؛ ولو أنصفوا لعرفوا أنّ المَعْنَى لا يكمل إلا من خلال السّياق كاملًا..

والّذين سلكوا مسلك التّأويل فسّروا تلك الألفاظ بِمَا يُنَاسِبُ السّياق الّذي أُدْرِجَتْ فيه، وصرفوا اللّفظ عن ظاهره إلى معنى آخر مقصود موافقًا للّغة العربيّة التي نزل بها القرآن الكريم؛ وتأويلهم هذا هو ما يتوافق مع (المَجَازُ) في لغة العرب، فالمَجَازُ هو: (اللَّفْظُ المُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ[٢]، ولا يتحقق إلا عند نقل اللفظ من شيء إلى شيء لعلاقة بينهما)[٣]، والتّأويل كما مرّ هو: (هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله)[٤]؛ فَيَتَبَيَّنُ مِنْ هذا أنّ المَجَازَ هو التّأويل، ولا سبيل إلى اعتبار ما نُسِبَ إلى الله في القرآن العظيم عن طريق المَجَازِ بأنّها صفات حقيقيّة لأنّ القرآن العظيم يشتمل الحقيقة والمجاز..

---

(١) انظر الكتاب (ص/ ٧٧١).

(٢) القرافي، **أنوار البروق في أنواء الفروق** (٣/ ٣).

(٣) الرازي، **المَحْصُولُ** (١/ ٣٤٠).

(٤) النووي، **تهذيب الأسماء واللغات** (٣/ ١٥).

قال شيخ الحنابلة في عصره ابن قدامة المَقْدِسِي (ت/ ٦٢٠هـ): «والقرآن يشتمل على الحقيقة والمجاز، وهو: اللفظ المستعمل في غير موضوعه الأصلي على وجه يصحّ. كقوله تعالى: ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ ﴾ [الإسراء/ ٢٤]، ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾ [يوسف/ ٨٢]، ﴿ جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾ [الكهف/ ٧٧]، ﴿ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ ﴾ [النساء/ ٤٣]، ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا ﴾ [الشورى/ ٤٠]، ﴿ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ [البقرة/ ١٩٤]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب/ ٥٧]؛ أي: أولياء الله. وذلك كلّه مجاز، لأنّه استعمال اللّفظ في غير موضوعه، ومن منع ذلك فقد كابر، ومن سَلَّمَ وقال: لا أُسَمِّيهِ مَجازًا، فهو نزاع في عبارة لا فائدة في المشاحّة فيه. والله أعلم»[1].

وكما أشار الإمام ابن قدامة المقدسي، فإنّ قومًا قد أنكروا المَجَاز في القرآن وهم المُجَسِّمَةُ الّذين أنكروا تأويل النّصوص التي زعموا أنها تُفيد الجسميّة!!

قال الإمام ابن تيمية في ردّ المجاز: «وقولهم: (اللّفظ إن دل بلا قرينة فهو حقيقة وإن لَم يدل إلّا معها فهو مَجاز) قد تَبَيَّنَ بطلانه»[2].

وتبعه تلميذه ابن القيّم وعدّ المَجَازَ طاغوتًا، فقال في كتابه «**الصّواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**»: «فصل: في كسر الطاغوت الثالث، الّذي وضعته الجهمية لتعطيل حقائق الأسْماء والصفات، وهو طاغوت المَجَاز. هذا الطّاغوت لهج به المتأخرون، والتجأ إليه المعطّلون، وجعلوه جنّة يترسون بها من سهام الرّاشقين ويصدرون عن حقائق الوحي المبين...»[3].

وهذه مُحاولة فاشلة لإنكار المَجَازِ من هذين الإمامين اللَّذَيْنِ يأخذون بظواهر النّصوص دون تأويل، لأنهما بطريقة أو بأخرى قد أثبتا المَجَازَ في كتبهم، ومن ذلك قول ابن تيمية في فتاواه: «(...والحياء شعبة من الإيمان»، فإنّ ما يدلّ مع الاقتران أولَى باسم

---

(١) ابن قدامة المقدسي، **روضة الناظر وجنة الناظر** (١/ ٢٠٦ – ٢٠٧).

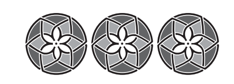
(٢) ابن تيمية، **الإيمان** (ص/ ٩٥).

(٣) انظر: ابن الموصلي، **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم** (ص/ ٢٨٥).

المَجَاز، مِمَّا يدل عند التّجريد والإطلاق»[١].

وأمّا ابن القيم، فيكفي في إثباته للمجاز كتابه السّابق الّذي سَمَّاه: «الصّواعق المرسلة على الجهمية والمعطّلة» فهو اسم مَجازي ليس بحقيقي، لأنّ كتابه ليس عبارة عن تيار كهربائي يسري منه إلى المعطّلة والجهميّة!!

وعلى هذه القاعدة الصّريحة بالتّأويل المَبْنِيَّةِ على نُصوص الكتاب وَالسُّنَّةِ وَاللُّغَةِ العربيّة سار علماء الصّحابة، والتّابعون، وأتباعهم، وأئمّة السّلف والخلف مِنَ الحفّاظ والفقهاء، وهذا ما سيتّضح لنا في المطلب الثاني مِن هذا المبحث.



(١) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى** (٧/ ٥٧٧).

المطلب الثاني

التّأويل عند علماء السّلف والخلف

أَوَّلًا: التّأويل عند السّلف:

ينسبُ كثيرٌ من العلماء التّأويل إلى علماء الخلف دون السّلف، وهذه النّسبة غيْر صحيحة البتّة، إذ إنّ التّأويل قد ثبت عن غَيْرِ واحدٍ من أئمّة السّلف وأكابرهم كابن عباس من الصّحابة، ومُجاهد وقتادة من التّابعين، ومِمَّنْ جاء بعدهم من أئمّة السّلف كسفيان الثوري، وابن المبارك، ومالك، وأحمد، والبخاري وغيرهم كما سيتبيّن بعون الله تعالى وتوفيقه في هذا المطلب..

- **تأويل الصّحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنهما:**

أ- أوّل ابن عباس رضي الله عنهما لفظ (الساق) في قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾. بِالشِّدَّةِ والأمر الشديد.

قال الحافظ المفسر ابن جرير الطبري: «قال جَماعة من الصّحابة والتّابعين من أهل التّأويل: يبدو عن أمر شديد». ثُمَّ نقل ذلك عن: (ابن عباس)، و(مجاهد)، و(سعيد بن جُبَيْر)، و(قتادة) وغيرهم من أئمّة السّلف[1].

(١) الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن** (٢٣/ ٥٥٤).

وقال الحافظ ابن حجر: «وأمّا السّاق، فجاء عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾، قال: عن شدة من الأمر، والعرب تقول: قامت الحرب على ساق إذا اشتدت، ومنه:

قد سَنَّ أصحابك ضرب الأعناقِ وقامت الحرب بنا على ساقِ

(...) وقال الخطّابي: تَهَيَّبَ كثير من الشيوخ الخوض في معنى (الساق)، ومعنى قول ابن عباس: «**إنّ الله يكشف عن قدرته التي تظهر بِهَا الشدة**». وأسند البيهقي الأثر المذكور عن ابن عباس بسندين كل منهما حسن، وزاد: «**إذا خفي عليكم شيء من القرآن فأتبعوه من الشّعر**»، وذكر الرجز المشار إليه. وأنشد الخطابيّ في إطلاق السّاق على الأمر الشديد:

فِي سَنَةٍ قَدْ كَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا»[1]

ب- وأوّل ابن عباس أيضًا قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات/ ٤٧]، قال: بِقُوَّةٍ. رواه عنه الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره بسند حسن[2]، ونقل عن جماعة من أئمّة السّلف أنّهم أوّلوا لفظة ﴿بِأَيۡيْدٖ﴾ بِالقُوَّةِ، منهم: مجاهد، وقتادة، ومنصور، وابن زيد، وسفيان[3].

---

(١) العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (١٣/ ٤٢٨).

(٢) كما قال الدكتور حكمت ياسين في «**موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور**» (٤/ ٣٩٢).

(٣) الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن** (٢٢/ ٤٣٨). وذكره ابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٣١٣) (رقم/ ١٨٦٦٣)، وابن الجوزي في «**زاد المسير في علم التفسير**» (٤/ ١٧٢) ونسبه إلى (ابن عباس) و(مجاهد) و(قتادة) وسائر المفسرّين واللغويين، وذكره الضياء المقدسي في «**الأحاديث المختارة**» (١٢/ ١٠٩) (رقم/ ١٣١)، وابنُ كثيرٍ في تفسيره (٧/ ٣٩٥) ونسبه إلى (ابن عباس) و(مجاهد) و(قتادة) و(الثّوري) وغير واحد من أئمّة السّلف، ورواه عن (ابن عباس) و(مجاهد) البيهقي في «**الأسماء والصفات**» (١/ ٣٢٦) (رقم/ ٢٥٢ - ٢٥٣)، ورواه عن (عطاء) أبو الشيخ في «**العظمة**» (٣/ ١٠٣٤) (رقم/ ٥٥٢).

ولفظة (أَيْد) هي جمع (يد) وهي الكَفُّ، كما في «**القاموس المحيط**» للفيروزآبادي (ت/ ٨١٧هـ)، حيث قال فيه: «**اليَدُ**: الكَفُّ، أو من أَطْرافِ الأصابعِ إلى الكَتِفِ، أَصْلُها يَدْيٌ، جمعها: أَيْدٍ ويُدِيٌّ»(١).

ومنه قول الله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف/ ١٩٥].

ت- وَأَوَّلَ ابنُ عبّاس أيضًا قولَ الله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ﴾ [الأعراف/ ٥١]، بالتّـرك.

قال الحافظُ ابن جرير الطبري في تفسير هذه الآية: «أي ففي هذا اليوم وذلك يوم القيامة ننساهم، يقول: نتركهم في العذاب المُبِينَ...». ثُمّ روى هذا التّأويل بأسانيده عن ابن عباس(٢) ومجاهد(٣).

• تأويل التّابعي مجاهد بن جبر تلميذ ابن عباس (ت/ ١٠٤هـ):

وأما التّابعون، فقد ثبت عنهم أنّهم أوّلوا النّصوص الموهِمَة للتّجسيم، فبالإضافة إلى ما مَرَّ آنفًا مِنْ نَمَاذِجَ لتأويلاتهم، فقد أَوَّلَ التّابعي مُجاهد لفظة (الوجه) وصرفها عن ظاهرها لِمَعْنَى جديد مَجَازِي في قول الله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة/ ١١٥]، فقال: «قِبْلَةُ الله، فأينما كنتَ مِن شرقٍ أو غربٍ فاستقبلها»(٤).

---

(١) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** (١/ ١٣٤٧).

(٢) وسنده عنه حسن كما قال الشيخ الدكتور حكمت بن بشير بن ياسين حفظه الله تعالى في كتابه «**موسوعة الصّحيح المسبور من التفسير المأثور**» (١/ ٢٢١).

(٣) الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن** (١٢/ ٤٧٥).

(٤) رواه الترمذي في سننه (٥/ ٢٠٦) تعليق الشيخ الألباني: «صحيح»، والطبري في «جامع البيان في تأويل القرآن» (٢/ ٥٣٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٢١٢) (رقم/ ١١٢١) بسند صحيح كما في «**موسوعة الصّحيح المسبور من التفسير المأثور**» (١/ ٢٢١)، والبيهقي في «**السنن الكبرى**» (٢/ ٢٠) (رقم/ ٢٢٤٧) وفي «**الأسماء والصفات**» (٢/ ١٠٧) (رقم/ ٦٧٠). وصحّحه الإمام ابن تيمية في «**مجموع الفتاوى**» (٣/ ١٩٣) حيث قال: «هذا صحيح عن (مجاهد) و(الشّافعي) وغيرهما وهذا حَقٌّ».

وَأَوَّلُ أيضًا قولَ اللهِ تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر/ ٥٦]، قال: «في أمر الله»[١].

وأمّا أئمّة السّلف فقد ثبت أيضًا عنهم التّأويل، وهذه نماذج من تأويلاتهم:

• تأويل الإمام سفيان الثوري (ت/ ١٦١هـ):

روى الحافظ البيهقي عن معدان العابد، قال: سألتُ سفيان الثوري عن قول الله ﷻ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد/ ٤]، قال: «عِلْمُهُ»[٢].

• تأويل الإمام عبد الله بن المبارك (ت/ ١٨١هـ):

روى البخاري في «**خلق أفعال العباد**»: عن صفوان بن محرز، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: بينما أنا أمشي معه إذ جاءه رجل، فقال: يا ابن عمر، كيف سَمِعْتَ رسول الله ﷺ يذكر في النجوى؟ قال: سَمِعْتُهُ يقول: «**يَدْنُو مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ**». قال: «**فَذَكَرَ صَحِيفَتَهُ فَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ: هَلْ تَعْرِفُ؟ فَيَقُولُ: رَبِّ أَعْرِفُ، حَتَّى يَبْلُغَ بِهِ مَا شَاءَ أَنْ يَبْلُغَ، فَيَقُولُ: إِنِّي سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ، فَيُعْطَى كِتَابُ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الكَافِرُ فَيُنَادَى عَلَى رُؤُوسِ الأَشْهَادِ: قال الله:** ﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود/ ١٨]»[٣]. قال ابن المبارك (ت/ ١٨١هـ): «(**كَنَفُهُ**) يعني ستره»[٤].

---

(١) رواه الطبري في «**جامع البيان في تأويل القرآن**» (٢١/ ٣١٤ - ٣١٥) بسندٍ صحيحٍ كما في «**الصحيح المسبور من التفسير المأثور**» (٤/ ٢٤٥) للدكتور حكمت بن بشير بن ياسين حفظه الله تعالى.

(٢) رواه البيهقي في «**الأسماء والصفات**» (٢/ ٣٤١) (رقم/ ٩٠٨)، وعبد الله بن أحمد في «**السُّنَّة**» (ص/ ٣٠٦) (رقم/ ٥٩٧)، والآجرّي في «**الشريعة**» (٣/ ١٠٧٧) (رقم/ ٦٥٤).

(٣) رواه البخاري أيضًا في صحيحه (٦/ ٧٤) (رقم/ ٤٦٨٥)، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١٢٠) (رقم/ ٢٧٦٨)، وابن ماجه في سننه (١/ ٦٥) (رقم/ ١٨٣)، وابن حبان في صحيحه (١٦/ ٣٥٣) (رقم/ ٧٣٥٥) وغيرهم.

(٤) البخاري، **خلق أفعال العباد** (ص/ ٧٨).

• تأويل الإمام مالك بن أنس (ت/ ١٧٩هـ) صاحب المذهب:

أَوَّلَ الإمامُ مالك بن أنس حديث النُّزُولِ بِنُزُولِ المَلَكِ بأمر الله تعالى، قال الحافظ ابن عبد البَرِّ: «وقد روى محمد بن علي الجبلي وكان من ثقات المسلمين بالقيروان، قال: حدثنا جامع بن سوادة بمصر، قال: حدثنا مطرف، عن مالك بن أنس، أنه سُئِلَ عن الحديث: «**إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ فِي اللَّيْلِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا**»، فقال مالك: (**يَتَنَزَّلُ أَمْرُهُ**)»[1].

وقد نقل الحافظ الذهبي هذا التّأويل أيضًا عن الإمام مالك بإسناد آخر، فقال: «وقال ابن عدي: حدثنا محمد بن هارون بن حسان، حدثنا صالح بن أيوب، حدثنا حبيب بن أبي حبيب، حدثني مالك، قال: «**يَتَنَزَّلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَمْرُهُ، فَأَمَّا هُوَ فَدَائِمٌ لَا يَزُولُ**». قال صالِح: فذكرت ذلك ليحيى بن بكير، فقال: حَسَنٌ وَاللهِ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ مَالِك»[2].

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وقال ابن العربي: «حُكِيَ عن المبتدعة ردّ هذه الأحاديث، وعن السّلف إمرارها، وعن قوم تأويلها وبه أقول؛ فأمّا قوله: «**يَنْزِلُ**» فهو راجعٌ إلى أفعاله لا إلى ذاته، بل ذلك عبارة عن مَلَكِهِ الّذي يَنْزِلُ بأمره ونهيه، والنُّزول كما يكونُ في الأجسام يكون في المعاني، فإن حَملته في الحديث على الحسّي فتلك صفةُ المَلَكِ المَبْعُوثِ بذلك، وإن حملته على المعنوى بِمَعْنَى أنّه لَم يفعل ثُمَّ فعل فَيُسَمَّى ذلك نزولًا عن مرتبةٍ إلى مرتبةٍ فهي عربيّة صحيحة». انتهى

والحاصل أنّه تأوّله بوجهين، إمّا بأنّ المَعْنَى: يَنْزِلُ أمره أو المَلَكُ بأمره، وإمّا: بأنّه استعاره بِمَعْنَى التّلطّف بالدّاعين والإجابة لهم ونحوه.

وقد حكى أبو بكر ابن فورك، أنّ بعضَ المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول؛ أي: **يُنْزِلُ مَلَكًا**، وَيُقَوِّيهِ ما رواه النسائي من طريق الأغر، عن أبي هريرة وأبي سعيد، بلفظ: «**إِنَّ اللهَ يُمْهِلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا، يَقُولُ: هَلْ مِنْ دَاعٍ**

---

(١) ابن عبد البَر، **التمهيد لِما في موطأ الإمام مالك من المعاني والأسانيد** (٧/ ١٤٣).

(٢) الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (٨/ ١٠٥).

فَيُسْتَجَابَ لَهُ؟» الحديث[١]. وفي حديث عثمان بن أبي العاص: «**يُنَادِي مُنَادٍ: هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ**» الحديث[٢]. قال القرطبي: وبهذا يرتفع الإشكال»[٣].

فالنّازل إلى السّماء الدّنيا – كما في حديث أبي سعيد وابن أبي العاص – هو مَلَكٌ من الملائكة يأمره الله تعالى بذلك[٤]، ويصح في استعمالات العرب ولغتهم أن يُنسب الفعل

---

(١) رواه النسائي في سننه (٦/ ١٢٦). والحديث صحيح، صحّحه أبو محمد عبد الحقّ الأشبيلي في «**الأحكام الكبرى**» (٢/ ٣٦٨)، وقال ابنُ القيم في «**تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته**» – مطبوع مع كتاب «**عون المعبود شرح سنن أبي داود**» للعظيم آبادي – (١٣/ ٤٦) عن سنده: «هذا الإسناد ثقات كلهم». وصحّحه الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيق «**مسند أحمد**» (٢٦/ ٢٠٨). ورواه ابن عبد البر في «**الاستذكار**» (٢/ ٥٢٧) وقال عقبه: «وقد روى هذا الحديث عن النَّبِيِّ ﷺ جَماعة من الصحابة». والحديث قال عنه الإمام المفسر القرطبي في تفسيره (٤/ ٣٩): «صححه أبو محمد عبد الحق، وهو يرفع الإشكال، ويوضح كل احتمال، وأنّ الأول – أي حديث: «ينزل ربنا» – مِن باب حذف المضاف؛ أي: (**يَنزِلُ مَلَكُ رَبِّنَا فيقول**...). وقد رُوِيَ: «**يُنْزِلُ**» بضمِّ الياء، وهو يبيِّن ما ذكرنا، وبالله توفيقنا». ثُمَّ زِدْ على تصحيح الإمام عبد الحق الأشبيلي، أنّ الحديثَ حسن أو صحيح عند الحافظ ابن حجر أيضًا، كما هي قاعدته في «**فتح الباري**» إذا سكت عن الحديث في «**فتح الباري**» فإنّه يكونُ صحيحًا أو حسنًا، وهذه الرواية تُبَيِّنُ المرادَ من النزول الواردِ في حديث «**ينزل ربنا**» إذِ السُّنَّة يُفَسِّرُ بعضُها بعضًا. وخير ما فسّرته بالواردِ، كالدّخّ بالدّخّانِ لابن صائدِ.

(٢) رواه أحمد في مسنده (٤/ ٢٢) (رقم/ ١٦٣٢٣). تعليق الشيخ شعيب الأرناؤوط: «حديث صحيح لغيره...»، والبزار في مسنده (٦/ ٣٠٨) (رقم/ ٢٣٢٠)، ورواه ابن أبي عاصم في «**السُّنَّة**» (١/ ٣٥٣) (رقم/ ٥٢٠) طبعة دار الصميعي ولم أجده في «**ظلال الجنة**»، ورواه الطبراني في الكبير (٩/ ٥٩) (رقم/ ٨٣٩١) وفي الأوسط (٣/ ١٥٤) (رقم/ ٢٧٦٩) من حديث عثمان بن أبي العاص، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ: «**تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ نِصْفَ اللَّيْلِ فَيُنَادِي مُنَادٍ: هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجَابَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَيُعْطَى؟ هَلْ مِنْ مَكْرُوبٍ فَيُفَرَّجَ عَنْهُ؟ فَلَا يَبْقَى مُسْلِمٌ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ إِلَّا اسْتَجَابَ اللهُ لَهُ إِلَّا زَانِيَةٌ تَسْعَى بِفَرْجِهَا أَوْ عَشَّارٌ**». قال الحافظ الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٥٣): «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح». وأورده الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في «**السّلسلة الصحيحة**» (٣/ ٦٢) (رقم/ ١٠٧٣).

(٣) العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (٣/ ٣٠).

(٤) قال الإمام المناوي في «**فيض القدير**» (٣/ ٣٤٠): «(**فَيُنَادِي مُنَادٍ**) أي من السّماء من الملائكة بأمر الله».

إلى الآمر به، فتقولُ العربُ مثلًا: فتح الخليفة بلاد كذا وكذا، ونادى الخليفة النّاس إلى الجهاد، مع أنّه لم يُفارق مكانه ولا ناداهم بل الّذي فتح البلاد هم الجيش والّذي نادى هم رسله.

• تأويل الحافظ اللغوي النضر بن شُمَيْل (ت/ ٢٠٣هـ):

وهو من رجال كتب الحديث السّتة، روى الحافظ البيهقي: عن النضر بن شُميل، أنّه قال في حديث أبي هريرة: «**حَتَّى يَضَعَ الجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ**»[١]: «أي مَنْ سَبَقَ في علمه أنّه مِن أهل النار»[٢].

• تأويل الإمام هشام بن عبيد الله الرازي (ت/ ٢٢١هـ):

قال الذّهبي في ترجمته: «هو الرازي السُّنِّيُّ الفقيه، أحد أئمة السُّنَّةِ (...) كان من بحور العلم».

ثُمَّ قال: «قال محمد بن خلف الخرَّاز: سمعتُ هشام بن عبيدالله الرازي يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوق». فقال له رجل: أليس الله يقول: ﴿**مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ**﴾ [الأنبياء/ ٢]؟ فقال: «مُحْدَثٌ إلينا، وليس عند الله بِمُحْدَثٍ». قلتُ [أي الذهبي مُفَسِّرًا]: لأنّه من علم الله وعلم الله لا يُوصف بالحدوث»[٣].

• تأويل الإمام أحمد بن حنبل (ت/ ٢٤١هـ):

أ- قال الحافظ ابن كثير (ت/ ٧٧٤هـ) ناقلًا عن الحافظ البيهقي في كتابه «مناقب

---

(١) أوّل بعض الحفاظ لفظ (القدم) في الحديث بأنّه: «مَنْ سَبَقَ في علمه أنّه من أهل النار»، وعدّ بعضهم الآخر أنّ هذا الحديث باطل شرعًا وعقلًا، كما مرّ في المبحث السابق من كلام الإمام الحافظ ابن جماعة في «**إيضاح الدليل**» (ص/ ١٦٢)، وقد نقلناه بحروفه (ص/ ٨٨ -٨٩) فانظره فإنّه مهم جدًّا.

(٢) البيهقي، **الأسماء والصفات** (٢/ ١٩٠) (رقم/ ٧٥٥).

(٣) الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (١٠/ ٤٤٦ - ٤٤٧).

الإمام أحمد»: «روى البيهقي، عن الحاكم، عن أبى عمرو بن السماك، عن حنبل، أنّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ تَأَوَّلَ قَوْلَ اللهِ تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر/ ٢٢]، أنّه: جاء ثوابه. ثُمَّ قال البيهقي: وهذا إسناد لا غُبار عليه»[١].

ب- وروى البيهقي أيضًا: «عن أبي الحسن المقرئ، قال: أنا أبو عمرو الصفار، ثنا أبو عوانة، ثنا أبو الحسن الميموني، قال: خرج إِلَيَّ يوما أبو عبد الله أحمد بن حنبل، فقال: ادخل فدخلت مَنْزِلَهُ، فقلت: أَخْبِرْنِي عمّا كنتَ فيه مع القوم وبأيّ شيء كانوا يَحْتَجُّونَ عليكَ؟ قال: بأشياءَ مِنَ القرآنِ يتأولونها ويفسرونها، هم احتجّوا بقوله: ﴿مَايَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾ [الأنبياء/ ٢]. قال: قلتُ: قد يُحْتَمَلُ أن يكونَ تَنْزِيلُهُ إلينا هو الـمُحْدَثَ لَا الذِّكْر نفسه هو الـمُحْدَث»[٢].

ووجه التّأويل هنا، أنّ ظاهر اللّفظ في الآية يُفيد أنّ القرآن مَخْلُوقٌ حيث عَبَّرَ عن الذِّكْرِ بأنّه مُحْدَث[٣]، فَصَرَفَ الإمامُ أحمد بن حنبل اللّفظ عن الظّاهر، وهذا تأويلٌ واضحٌ منه.

ت- قال الحافظ الذّهبي: «قَالَ أَبُو الحَسَنِ عَبْدُ المَلَك المَيْمُونِي، قالَ رجلٌ لأَبِي عبدِ اللهِ - يعنِي أحمد بن حنبل - ذهبتُ إلى خَلَفِ البَزَّارِ أَعِظُهُ، بَلَغَنِي أنّه حَدَّثَ بِحَدِيثٍ عن

(١) ابن كثير، **البداية والنهاية** (١٠/ ٣٢٧).

(٢) البيهقي، **الأسماء والصفات** (١/ ٥٧٢) (رقم/ ٤٩٩). وأورده الحافظ ابن حجر العسقلاني نقلاً عن الحافظ أبي بكر البيهقي في «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» (١٣/ ٤٥٤).

(٣) وهذا ما يقوله الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والشيعة والإباضية اعتمادًا منهم على هذه الآية وغيرها، قال الإمام أبو المحاسن القاوقجي الحنفي (ت/ ١٣٠٥هـ) في كتابه «**الاعتماد في الاعتقاد**» (ص/ ٩): «فإذا قال لك: القرآن كلامُ الله وهو مكتوب في المصاحف، مقروء بالألسن، مسموع بالآذان، وهو مِن سِمات الحوادث بالضّرورة؟ فقل: نعم، هو في مصاحفنا بأشكال الكتابة وصور الحروف الدّالّة عليه، محفوظ في قلوبنا بألفاظٍ مُتَخَيَّلَةٍ، مقروء بألسنتنا بحروفه الملفوظة، مسموع بآذاننا، ومع ذلك ليس حَالًّا فيها (...). وإذا أُرِيدَ بكلام الله اللفظُ المُنْزَلُ على سيّدنا مُحَمَّدٍ، يُراد به هذه الألفاظ التي هي حروفٌ وأصواتٌ، عَلَّمَهَا جبريلُ مُحَمَّدًا وهو - أي جبريل - تلقّاها من اللّوح المحفوظ بأمر الله وليس من تأليفه، لكن يجوز القول بأنّ القرآن بمعنى اللفظ المُنْزَلِ في مقام التّعليم: إنّه حَادِثٌ مخلوقٌ».

الأحوص، عن عبد الله [بن مسعود]، قال: «**مَا خَلَقَ اللهُ شَيْئًا أَعْظَمَ**» وذكر الحديث، فقال أبو عبد الله: ما كان ينبغي أن يُحَدِّثَ بهذا في هذه الأيام – يُريد أيَّامَ المَحْنَةِ – وَالمَتْنُ: «**مَا خَلَقَ اللهُ مِنْ سَمَاءٍ وَلَا أَرْضٍ أَعْظَمَ مِنْ آيَةِ الكُرْسِيِّ**»[١]. وقد قال أحمد بن حنبل لَـمَّا أَوْرَدُوا عليه هذا يوم المِحْنَةِ: إنَّ الخَلْقَ مقصودٌ به ها هنا السّماء والأرض وهذه الأشياء، لا على القرآن»[٢].

• تأويل الإمام البخاري (ت/ ٢٥٦) صاحب الصّحيح المشهور:

أ- ففي صحيح البخاري عند قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص/ ٨٨]: «إلا ملكه. ويُقال: إلا ما أريد به وجه الله»[٣]. أي مرضاة الله.

ب- وفيه أيضًا: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَجُلا أَتَى النَّبِيَّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم فَبَعَثَ إِلَى نِسَائِه، فَقُلْنَ: مَا مَعَنَا إِلَّا المَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: «**مَنْ يَضُمُّ – أَوْ: يُضِيفُ – هَذَا؟**». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: أَنَا، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى امْرَأَتِه، فَقَالَ: أَكْرِمِي ضَيْفَ رَسُولِ اللهِ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، فَقَالَتْ: مَا عِنْدَنَا إِلَّا قُوتُ صِبْيَانِي، فَقَالَ: هَيِّئِي طَعَامَكِ، وَأَصْبِحِي سِرَاجَكِ، وَنَوِّمِي صِبْيَانَكِ إِذَا أَرَادُوا عَشَاءً، فَهَيَّأَتْ طَعَامَهَا، وَأَصْبَحَتْ سِرَاجَهَا، وَنَوَّمَتْ صِبْيَانَهَا، ثُمَّ قَامَتْ كَأَنَّهَا تُصْلِحُ سِرَاجَهَا فَأَطْفَأَتْهُ، فَجَعَلَا يُرِيَانِه أَنَّهُمَا يَأْكُلَانِ، فَبَاتَا طَاوِيَيْنِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، فَقَالَ: «**ضَحِكَ اللهُ اللَّيْلَةَ**» أَوْ «**عَجِبَ مِنْ فَعَالِكُمَا**». فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر/ ٩][٤].

---

(١) رواه البيهقي في «**الأسماء والصفات**» (٢/ ٥٨) (رقم/ ٦٣٣)، وذكره الترمذي في سننه (٥/ ١٦١) (رقم/ ٢٨٨٤)، وعزاه السيوطي في «**الدر المنثور في التّفسير بالمأثور**» (٢/ ٧) لسعيد بن منصور وابن الضريس وأبو عبيد ومحمد بن نصر.

(٢) الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (١٠/ ٥٧٨).

(٣) البخاري، **صحيح البخاري** (٦/ ١١٢).

(٤) البخاري، **صحيح البخاري** (٥/ ٣٤) (رقم/ ٣٧٩٨).

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت/ ٨٥٢هـ) في تفسير هذا الحديث: «ونسبةُ الضّحك والتّعجب إلى الله مجازيّة والمراد بهما الرّضا بصنيعهما»[١].

وقال في موضع آخر: «قال الخطّابي: الضّحك الّذي يعتري البشر عندما يستخفهم الفرح أو الطرب غير جائز على الله تعالى، وإنّما هذا مثل ضرب لهذا الصّنيع الّذي يَحل مَحل الإعجاب عند البشر فإذا رأوه أضحكهم، ومعناه: الإخبار عن رضا الله بفعل أحدهما وقبوله للآخر ومجازاتهما على صنيعهما بالجنة مع اختلاف حاليهما. قال: وقد تأوّل البخاري الضّحك في موضع آخر على معنى الرّحمة وهو قريب وتأويله على معنى الرّضا أقرب»[٢].

ت- وقد أوّل الإمام البخاري أَيْضًا قولَ الله تعالى: ﴿ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ [هود/ ٥٦]، فقال: «أي في ملكه وسلطانه»[٣].

• تأويل الإمام الحافظ الترمذي (ت/ ٢٧٩هـ) صاحب «السُّنَن»:

أ- قال الإمام الحافظ الترمذي بعد روايته حديث: «**يَأْتِي القُرْآنُ وَأَهْلُهُ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ بِهِ فِي الدُّنْيَا تَقْدُمُهُ سُورَةُ البَقَرَةِ وَآلُ عِمْرَانَ...**»: «ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم أنّه يَجِيءُ ثوابُ قراءته، كذا فسّر بعضُ أهلِ العلم هذا الحديث وما يُشبه هذا من الأحاديث أنّه يجيء ثوابُ قراءة القرآن»[٤].

ب- وقال أيضًا بعد أن روى حديث الرؤية الطويل الّذي فيه لفظة: «**فَيُعَرِّفُهُمْ نَفْسَهُ**»: «وَمَعْنَى قَوْلِهِ فِي الحَدِيثِ: «**فَيُعَرِّفُهُمْ نَفْسَهُ**» يَعْنِي يَتَجَلَّى لَهُمْ»[٥].

---

(١) العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (٧/ ١٢٠).

(٢) المصدر السابق، (٦/ ٤٠).

(٣) البخاري، **صحيح البخاري** (٦/ ٧٣) (رقم/ ٤٦٨٤).

(٤) الترمذي، **سنن الترمذي** (٥/ ١٦٠) (رقم/ ٢٨٨٣).

(٥) الترمذي، المصدر السابق (٤/ ٦٩٢) (رقم/ ٢٥٥٧).

ت- وقال بعد رواية الحديث القدسي: «**وَإِن اقْتَرَبَ إِلَيَّ شِبْرًا اقْتَرَبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَإِن اقْتَرَبَ مِنِّي ذِرَاعًا اقْتَرَبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**»: «وَيُرْوَى عن الأعمش في تفسير هذا الحديث «**مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا**» يَعْنِي: بالمغفرة والرحمة[١]. وهكذا فَسَّرَ بعض أهل العلم هذا الحديث، قالوا: إنّما معناه يقول: إذا تقرّب إِلَيَّ العبد بطاعتِي وما أمرتُ أُسْرِعُ إليه بِمَغْفِرَتِي وَرَحْمَتِي»[٢].

ث- وقال أيضًا بعد رواية حديث طويل فيه: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّكُمْ دَلَّيْتُمْ رَجُلا بِحَبْلٍ إِلَى الأَرْضِ السُّفْلَى لَهَبَطَ عَلَى اللهِ تعالى»[٣]: «وَفَسَّرَ بعضُ أهلِ العلم هذا الحديثَ، فقالوا: إِنَّمَا هَبَطَ عَلَى عِلْمِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ»[٤].

هذا، وقد أنكر علماء المجسمة على الإمام التّرمذي تأويله السّابق واتّهموه ببدعة الجهمية، فقال ابنُ قيّم الجوزية في كتابه «**الصَّوَاعِقُ المُرْسَلَةُ عَلَى الجَهْمِيَّةِ وَالمُعَطِّلَةِ**»: «وَأَمَّا تَأْوِيلُ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ بِالعِلْمِ، فَقَالَ شَيْخُنَا[٥]: هُوَ ظَاهِرُ الفَسَادِ مِنْ جِنْسِ تَأْوِيلَاتِ الجَهْمِيَّةِ»[٦].

---

(١) والغريب العجيب من الشيخ ابن العثيمين كيف أخذ نصّ الحديث على ظاهره وادّعى أنّ الله تعالى يأتي هرولةً والعياذ بالله تعالى، حيث قال كما في «مجموع فتاوى ورسائل ابن العثيمين» (١/ ١٨٤): «وأي مانع يمنع من أن نُؤْمِنَ بأنّ الله تعالى يأتي هرولةً».

(٢) الترمذي، **سنن الترمذي** (٥/ ٥٨١) (رقم/ ٣٦٠٣).

(٣) أورده الحافظ ابن الجوزي في «**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**» (١/ ١٣)، وقال عقبه: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ و(الحسن) لم يسمع من أبي هريرة، وقيل له: من أين تُحَدِّثُ هذه الأحاديث؟ فقال: من كتاب عندنا سمعته من رجل. وكان (الحسن) يروي عن الضعفاء، وقد روى هذا الحديث (أبو جعفر الرازي) عن (قتادة) عن (الحسن). قال أحمد بن حنبل: (أبو جعفر) مضطرب الحديث...».

(٤) الترمذي، **سنن الترمذي** (٥/ ٤٠٣) (رقم/ ٣٢٩٨).

(٥) أي ابن تيمية، وكلامه هذا في كتابه «**مجموع الفتاوى**» (٦/ ٥٤٧).

(٦) انظر: ابن الموصلي، **مختصر الصواعق المرسلة على الجهميّة والمعطّلة لابن القيّم** (ص/ ٤٨٥).

وَلَمْ يكتفِ علماءُ المجسمةِ بالإنكارِ على الإمامِ التّرمذي تأويله السّابق، بل شنّعوا عليه ووصفوه بالبِدعة المُخْرِجَة عن الإسلام والإيمان، وذلك بسبب أنّه رَدَّ عقيدة إجلاس الله لسيدنا محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم معه على العرش يوم القيامة، فقد قال أبو بكر الخلّال (ت/ ٣١١هـ) ناقلًا عن أبي بكر ابن إسحاق الصّاغاني (ت/ ٢٧٠هـ) وهو من مجسمة بغداد: «لا أعلم أحدًا من أهل العلم مِمَّنْ تقـدّم، ولا في عصرنا هذا إلّا وهو مُنْكِرٌ لِـمَا أَحَدَثَ التِّرْمِذِيُّ مِـن ردّ حديث محمد بن فضيل، عن ليث، عن مُجاهد في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾، قالَ: «يُقْعِدُهُ عَلَى العَرْشِ»[1]. فهو عندنا جهميّ، يُهْجَرُ وَنَحْذِرُ عنه»[2].

• تأويل الحافظ المُفَسِّرِ ابن جرير الطبري (ت/ ٣١٠هـ):

قال الحافظ ابن جرير الطبري في تفسير قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾[البقرة/ ٢٩]: «وَأَوْلَى المَعَانِـي بقـولِ الله جلّ ثنـاؤه: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾، علا عليهن وارتفع فدبرهنّ بقدرته وخلقهنّ سبع سَمَوَات (...)، فكذلك فقُلْ: عَلَا عَلَيْهَا عُلُوَّ مُلْكٍ وَسُلْطَانٍ لَا عُلُوَّ انْتِقَالٍ وَزَوَالٍ»[3].

• تأويل الحافظ ابن حبان البُسْتِي صاحب الصحيح المشهور (ت/ ٣٥٤هـ):

أوّل الحافظ ابن حبان حديث: «**يُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ الرَّبُّ جَلَّ وَعَلَا قَدَمَهُ فِيهَا، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ**»[4]. فقال بعد روايته له: «هذا الخَبَرُ من الأخبار التي

---

(١) حديث مكذوب على مجاهد رحمه الله تعالى، أورده الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في «**سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة وأثرها السّيّء في الأمّة**» (٢/ ٢٥٥) (رقم/ ٨٦٥)، وقال عنه: «باطلٌ».

(٢) أبو بكر الخلّال، **السُّنَّةُ** (١/ ٢٣٢).

(٣) الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن** (١/ ٤٣٠).

(٤) تقدّم سابقًا (ص/ ٨٨) و(ص/ ٧٣١): أنّ بعض الحفاظ والعلماء أَوَّلُوا لفظ «**القدم**» الوارد في هذا الحديث بأنّ معناه: «مَنْ سَبَقَ في علمه أنّه من أهل النار»، وعدّ بعضهم الآخر أنّ هذا=

أُطلقت بتمثيل المجاورة، وذلك أنّ يوم القيامة يُلقى في النّار من الأمم والأمكنة التي عُصِيَ اللهُ عليها فلا تزال تستزيد حَتَّى يَضَعَ الرَّبُّ جلّ وعلا موضعًا مِن الكُفَّارِ والأمكنةِ في النّارِ فَتَمْتَلِىءَ، فتقول: قَطْ قَطْ. تُرِيدُ: حَسْبِي حَسْبِي، لأنّ العربَ تطلق في لغتها اسم القَدَم على المَوْضِع، قال الله جلّ وعلا: ﴿لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [يونس/ ٢]، يُريد: موضع صدق، لَا أَنَّ الله جلّ وعلا يضع قدمه في النّار جلّ ربّنا وتعالى عن مثلِ هذا وأشباهه»[١].

وأوّل الحافظ ابن حبان أيضًا حديث النّزول تأويلًا إجْمَالِيًّا حيث نفى النُّزُولَ الحِسِّي على الله تعالى دون أن يُفسِّرَ معنَى النّزول، فقال في صحيحه بعد روايته له: «صفات الله جلّ وعلا لا تُكَيَّفُ ولا تُقاس إلى صفات المخلوقين (...)، كذلك يَنْزِلُ بلا آلة ولا تَحَرُّكٍ ولا انتقال من مكانٍ إلى مكانٍ، وكذلك السّمع والبصر فكما لَم يجز أن يُقال: اللهُ يُبصر كبصرنا بالأشفار والحدق والبياض بل يُبصر كيف يشاء بلا آلة، ويسمع مِن غَيْرِ أُذُنَيْنِ وَسِمَاخَيْنِ والتواء وغضاريف فيها بل يسمع كيف يشاء بلا آلة، وكذلك يَنْزِلُ كيف يشاء بلا آلة من غيْر أن يُقَاسَ نزوله إلى نزول المخلوقين كما يكيّف نزولهم جلّ ربّنا وتقدّس من أن تشبه صفاته بشيء من صفات المخلوقين»[٢].

• تأويل الإمام ابن قتيبة الدينوري (ت/ ٢٧٦هـ)[٣]:

قال الإمام ابن قتيبة في آخر باب (تكرار الكلام والزّيادة فيه) من كتابه «تأويل

= الحديث باطلٌ شرعًا وعقلًا، كما مرّ في المبحث السّابق (ص/ ٨٣ - ٨٤) من كلام العلّامة الإمام الفقيه الشّافعي الحافظ بدر الدين ابن جماعة في كتابه القيّم «**إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**» (ص/ ١٦٢) بتحقيق الشيخ وهبي سليمان الغاوجي الألباني.

(١) ابن حبان، صحيح ابن حبان (١/ ٥٠٢).

(٢) المصدر السابق، (٣/ ١٩٩).

(٣) قال ابن تيمية في «**مجموع الفتاوى**» (١٧/ ٣٩١): «(ابن قتيبة) هو من المنتسبين إلى (أحمد) و(إسحاق) والمنتصرين لمذاهب السُّنَّةِ المشهورة، وله في ذلك مصنفات متعددة. قال فيه صاحب كتاب «**التّحديث بمناقب أهل الحديث**»: وهو أحد أعلام الأئمة والعلماء والفضلاء، أجودهم».

مشكل القرآن»: «وَمِـمَّا يُزَادُ فـي الكلام: (الوجه)، يقول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام/ ٥٢]؛ أي: يريدونه بالدّعاء. و﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾؛ أي: إلّا هو. و﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾؛ أي: فَثَمَّ اللهُ. و﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان/ ٩]؛ أي: لله»[١].

وقال فـي باب الاستعارة: «فمن الاستعارة في كتاب الله قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ أي عن شدّة من الأمر، كذلك قال قتادة (ت/ ١١٧هـ). وقال ابراهيم [النخعي (ت/ ٩٦هـ)]: عن أمر عظيم. وأصل هذا، أنّ الرجل إذا وقع في أمر عظيم يَحتاج إلى معاناته والجدّ فيه شَمَّرَ عن ساقه، فَاسْتُعِيرَت السّاق في موضع الشدة»[٢].

وبهذا ننتهي من نقل نماذج من أئمة السّلف الّذين أوّلوا النّصوص المتشابهة تأويلًا تفصيليًّا، حيث صرفوا ظواهر النّصوص التي يُفيد ظاهرها الجسميّة عند حشويّة أهل الحديث إلى معانٍ أخرى مَجَازِيَّةٍ، وهذا من أكبَر الأدلّة على أنّ السّلف لَم يرفضوا التّأويل كما ادّعى أصحاب المسلك الثاني وهم المجسمة، الّذين أخذوا بظواهر النّصوص وأثبتوا بها الكيفيّة والجسميّة لله تعالى عن قولهم علوًّا كبيرًا!!!

ونبدأ بنقل كلام أئمّة الخلف في تأويل بعض الآيات المتشابهات.

ثانيًا- تأويل الخلف للآيات المُتشابهـات:

تَبَيَّنَ في ما سبق، أنّ علماء السّلف لَم يرفضوا التّأويل كما ادعى أصحاب المسلك الثاني، ولكن نُسِبَ التّأويل إلى علماء الخلف من الأشاعرة والماتريدية وغيرهم لأنّهم توسّعوا فيه دفعًا لظاهرة التّجسيم التي تفشّت بشكل رهيب في أوساط حشويّة أهل الحديث نتيجة عوامل عدّة تَمَّ بيانها بشكل مُوجز أثناء الكلام

(١) **ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن** (ص/ ١٥٩).

(٢) المصدر السابق، (ص/ ٨٩).

عن المجسمة وعقيدتهم (ص/ ٦٩ - ٧١)[(١)].

وهذا هو السّبب الرئيسيّ الّذي دفع العلماء إلى التّأويل لصرف النَّصِّ عن ظاهره المُوهِم عند المجسّمة للنّقصان في حقّ الله تعالى، قال القاضي عياض (ت/ ٥٤٤هـ): «لَا خِلَافَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ قَاطِبَةً فَقِيهِهِمْ وَمُحَدِّثِهِمْ وَمُتَكَلِّمِهِمْ وَنُظَّارِهِمْ وَمُقَلِّدِهِم، أَنَّ الظَّوَاهِرَ الوَارِدَةَ بِذِكْرِ اللهِ تعالى فِي السَّمَاءِ، كَقَوْلِـهِ تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك/ ١٦]، وَنَحْوِهِ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا؛ بَلْ مُتَأَوَّلَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ»[(٢)].

وهذه بعضُ النّماذج من تأويلات أئمة الخلف للآيات المُتَشَابِهَة، ونبدأها بالآية السّابقة:

- **تأويل قول الله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾:**

قال الإمام الفخر الرازي: «واعلم أنّ المُشَبِّهَةَ احتجّوا على إثبات المَكَانِ لله تعالى، بقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، والجواب عنه أنّ هذه الآية لا يُمكن إجراؤها على ظاهرها باتّفاق المسلمين، لأنّ كونه في السّماء يقتضي كون السّماء مُحِيطًا به مِن جَميع الجوانب، فيكون أصغر من السّماء والسّماء أصغر من العرش بكثير، فيلزم أن يكونَ الله تعالى شيئًا حقيرًا بالنسبة إلى العرش وذلك باتفاق أهل الإسلام مُحَالٌ، ولأنّه تعالى قال: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ﴾ [الأنعام/ ١٢]، فلو كان الله في السّماء لوجب أن يكون مالكًا لنفسه وهذا مُحال، فعلمنا أنّ هذه الآية يَجب صرفها عن ظاهرها إلى التّأويل؛ ثُمَّ فيه وجوه:

أحدها: لِمَ لا يَجوز أن يكون تقدير الآية: (﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ عذابه)، وذلك لأنّ عادةَ اللهِ تعالى جارية بأنّه إنّما يَنْزِلُ البلاء على من يكفر بالله ويعصيه من السّماء، فالسّماء موضع عذابه تعالى كما أنّه موضع نزول رحمته ونعمته.

---

(١) وقد تناولت هذا الموضوع بإسهاب في كتابي «**تأثير الإسرائيليات في الفكر العقدي الإسلامي**».

(٢) انظر: النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** (٥/ ٢٤).

وثانيها: قال أبو مسلم: كانت العرب مُقِرِّينَ بوجود الإله، لكنّهم كانوا يعتقدون أنه في السّماء على وفقِ قولِ المشبّهة، فكأنّه تعالى قال لهم: (أتأمنون مَن قد أقررتم بأنه في السّماء، واعترفتم له بالقدرة على ما يشاء أن يَخسف بكم الأرض).

وثالثها: تقدير الآية: (﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ سلطانه وملكه وقدرته)، والغرض من ذكر السّماء تفخيم سلطان الله وتعظيم قدرته، كما قال: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[الأنعام/ ٣]، فإنّ الشّيء الواحد لا يكون دفعة واحدة في مَكَانَيْنِ، فوجب أن يكون المُرَادُ من كونه في السّموات وفي الأرض نفاذ أمره وقدرته وجريان مشيئته في السّموات وفي الأرض، فكذا هاهنا.

ورابعها: لِمَ لا يَجوز أن يكونَ المُرَادُ بقوله: ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ المَلَكَ المُوكَلَ بالعذاب وهو جِبْرِيلُ ﵇، والمعنى أَنْ يَخسف بهم الأرض بأمر الله وإذنه»[1].

• **تأويلُ قول الله تعالى:** ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه/ ٥]:

اشتغل علماء الخلف مِنَ المُنَزِّهَةِ بتأويل الاستواء الوارد في هذه الآية بالقهر والغلبة والاستيلاء، وقالوا: إنّ تأويل الاستواء بالاستيلاء لا يقتضي المُغَالَبَةِ كما تُشَغِّبُ المجسّمة، لأنّ المُرَادَ به القهرُ المَوْصُوفُ به الله تعالى كما في قوله جلّ جلاله: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام/ ١٨].

وفي ذلك قال الإمام أبو نصر القشيري (ت/ ٥١٤هـ): «ولو أشعر ما قلنا توهّم غلبته، لأشعرَ قوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾، بذلك أيضًا حتّى يُقال: كان مقهورًا قبل خلق العباد، هيهاتَ إذ لَمْ يكن للعباد وجود قبل خلقه إيّاهم، بل لو كان الأمر على ما توهّمه الجهلةُ من أنّه استواء بالذّات، لأشعر ذلك بالتغيير واعوجاج سابق على وقت الاستواء، فإنّ الباري تعالى كان موجودًا قبل العرش، ومن أنصف عَلِمَ أنّ قولَ مَنْ يقولُ:

---

(١) الفخر الرازي، **التفسير الكبير** (٣٠/ ٥٩٢).

(العرش بالرب استوى)، أمثل من قول مَنْ يقول: (الرب بالعرش استوى). فَالرَّبُّ إذًا، موصوفٌ بالعلوّ وفوقيّة الرّتبة والعظمة، مُنَزَّهٌ عن الكون في المكان وعن المُحَاذَاةِ».

ثُمَّ قال: «وقد نبغت نابغة من الرُّعَاعِ لولا استزلالهم للعوامّ بِمَا يقرب مِنْ أفهامهم ويتصوّر فى أوهامهم لأجللتُ هذا المَكْتُوبَ عن تلطيخه بذكرهم، يقولون: (نَحْنُ نَأْخُذُ بِالظَّاهِرِ وَنُجْرِي الآيَاتِ المُوهِمَةَ تَشْبِيهًا وَالأَخْبَارَ المُقْتَضِيَةَ حَدًّا وَعُضْوًا عَلَى الظَّاهِرِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَطْرُقَ التَّأْوِيلَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ)، ويتمسّكون بقول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾. وهؤلاء والّذي أرواحنا بيده، أَضَرُّ على الإسلام مِنَ اليهود والنصارى والمجوس وعبدة الأوثان، لأَنَّ ضلالات الكفّار ظاهرة يتجنّبها المسلمون، وهؤلاء أَتَوْا الدِّينَ والعوامّ مِنْ طريقٍ يغترّ به المستضعفون، فأوحوا إلى أوليائهم بهذه البِدع وأحلّوا فى قلوبهم وصف المعبود سبحانه بالأعضاء، والجوارح، والركوب، والنّزول، والاتكاء، والاستلقاء، والاستواء بالذّات، والتّردد في الجهات، فمن أصغى إلى ظاهرهم يُبادر بِوَهْمِهِ إلى تَخَيُّلِ المَحْسُوسَاتِ فاعتقد الفضائح، فسال به السّيل وهو لا يدري»[1].

وقال الإمام ابن حزم (ت/ ٤٥٦هـ) في «الفصل في الملل والأهواء والنحل»: «وَالقَوْلُ الرَّابِعِ فِي معنى الاسْتوَاءِ: هُوَ أَن معنى قَوْله تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه/ ٥]: أَنّه فعل فعله فِي العَرْشِ وَهُوَ انْتِهَاء خلقه إِلَيْهِ فَلَيْسَ بعد العَرْش شَيْء، وَيُبَيِّنُ ذَلِك: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ ذَكَرَ الجنّات، وَقَالَ: «فاسألوا الله الفردوس الأَعْلَى فَإِنَّهُ وسطُ الجنَّة وَأَعْلَى الجنَّة وَفَوق ذَلِك عرش الرَّحْمَن»[2]. فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ وَرَاءَ العَرْشِ خلقٌ، وَأَنَّهُ نِهَايَةُ جِرْمِ المَخْلُوقَاتِ الَّذِي لَيْسَ خلفه خلاءٌ وَلَا ملاءٌ؛ وَمن أنكر أَن يكونَ لِلْعَالَم نِهَايَةٌ

---

(١) نقله عنه الحافظ السّيّد مرتضى الزبيدي الحسيني الحنفي في «**إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين**» (٢/ ١٠٨ - ١٠٩).

(٢) رواه البخاري في صحيحه (٩/ ١٢٥) (رقم/ ٧٤٢٣)، وأحمد في مسنده (٢/ ٣٣٥) (رقم/ ٨٤٠٠)، والترمذي في سننه (٤/ ٦٧٥) (رقم/ ٢٥٣٠) وغيرهم.

مِن المساحة وَالزَّمَانِ وَالمَكَانِ فقد لحق بقول الدّهريّة وَفَارق الإِسْلَام. والاستواءُ فِي اللُّغَة يَقع على الِانْتِهَاء، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [القصص/ ١٤]؛ أَي فَلَمَّا انْتهى إِلَى الْقُوَّة وَالْخَيْر. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت/ ١١]؛ أَي أَنَّ خلقَه وفعلَه انْتهى إِلَى السَّمَاء بعد أَن رَتَّبَ الأَرْضَ على مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَباللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيق. وَهَذَا هُوَ الحَقُّ وَبِه نقُول لِصِحَّةِ البُرْهَانِ بِهِ وَبُطْلَانِ مَا عداهُ»[1].

- **تأويل قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾. وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾** [النحل/ ٥٠]:

قال الإمام أبو عبد الله القرطبي (ت/ ٦٧١هـ): «ومعنى: ﴿فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾، فوقيّة الاستعلاء بالقهر والغلبة عليهم، أي هم تحت تسخيره لا فوقيّة مكان، كما تقول: السّلطان فوق رعيّته أي بالمنزلة والرّفعة. وفي القهر معنى زائد ليس في القدرة، وهو منع غيره عن بلوغ المراد»[2].

وقال أيضًا: «ومعنى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾؛ أي عقاب ربهم وعذابه، لأنّ العذاب المهلك إنما يَنْزِلُ من السّماء. وقيل: المعنى يخافون قدرة ربهم التي هي فوق قدرتهم، ففي الكلام حذفٌ»[3].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت/ ٨٥٢هـ): «ولا يلزم من كون جِهَتَيْ العلوّ والسّفل مُحَالٌ على الله أن لا يُوصف بالعلوّ، لأنّ وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحسّ، ولذلك ورد في صفته العالي والعليّ والمتعالي وَلَمْ يَرِدْ ضدُّ ذلك وإن كان قد أحاط بكل شيء عِلْمًا جلّ وعزّ»[4].

---

(١) ابن حزم، **الفصل في الملل والأهواء والنحل** (٢/ ٨٩).

(٢) القرطبي، **الجامع للأحكام القرآن** (٦/ ٣٩٩).

(٣) المصدر السابق، (١٠/ ١١٣).

(٤) العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (٦/ ١٣٦).

• **تأويل قول الله تعالى:** ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة/ ٢١٠]. **وقوله تعالى:** ﴿أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام/ ١٥٨]. **وقوله تعالى:** ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر/ ٢٢]:

قال الإمام الرّاغب الأصفهاني في تفسيره: «قد تصوّر بعض الناس ما لا يليق بصفات الله تعالى في لفظ المجيء والإتيان الّذي وصف الله ﷻ به نفسه في هذه الآية، وفي قوله: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ [الحشر/ ٢]، وقوله: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل/ ٢٢]، وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر/ ٢٢]، وذلك لأمرين:

أحدهما: لقصورهم عن معرفة الباريء ﷻ[1].

والثاني: لضيق مجالهم في مَجاري الألفاظ ومَجازها[2]، وليس يُقال: الإتيان وَالمَجِيء لانتقال الحيّ المتحرّك من مكان إلى مكان فقط، بل قد يُقال: لقصد القاصد بعنايته أمرًا يستصلحه، كقوله: أتيت المَرْوَةَ من بابها، ويُقال أيضًا: لاستيفاء فعل يتولاه، كقولك: أتيتُ على ما في الكتاب، وقد يُقال أيضًا: لفعل يفعله على يد من يستكفيه، كقولك: إنّ الأمير ناحية كذا بِجَيْشٍ عظيم، ومنه: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا﴾ [النمل/ ٣٧]. ولما جرت العادة، أنّ الرئيس يتولى الأمير بِمَنْ يستكفيه تارةً وبنفسه تارةً، وأن لا يتولى بنفسه إلا ما كان أكبَر وأعظم، فلمّا أراد الله تعالى أن يُبيِّنَ العذابَ الّذي لا غاية وراءه، جعله منسوبًا إلى نفسه وإتيانا له (...). ووجه آخر (...) وهو: أنّ الفعل كما يُنسب إلى

(١) لأنهم يعتقدون أنّ لله جوارح وأعضاء من وجه، وأعينٍ، وأيدٍ، وجنبٍ، وساقٍ، وحقو، وَرِجْلٍ، ودليلهم على ذلك أنه ورد في القرآن وَالسُّنَّةِ ذكر هذه الجوارح والأعضاء منسوبة إلى الله تعالى، وهم يقولون: نُثْبِتُ لله ما أثبته لنفسه!!! وهذا فهم سقيم للقرآن العظيم وما ورد في السُّنَّةِ، لأنّنا لو أخذنا بظاهر القرآنَ وما جاء في السنة يُلزمنا إثبات شخص له وجهٌ واحد وعلى ذلك الوجه أعين كثيرة، وله حقو وجنب واحد وعليه أيد كثيرة، وله ساق وَرِجْلٌ واحدة، ولا نرى في الدّنيا شخصًا أقبح صورةً من هذه المُتَخَيَّلَةِ!!! تعالى الله عما يقوله الظالمون عُلُوًّا كبيرًا.

(٢) لأجل ذلك قد أنكروا المجاز في القرآن وسمّوه طاغوتا، كما مر في (ص/ ١٢٤) من كلام ابن القيم.

المُبَاشِر له، يُنسب إلى ما هو سببه وَمُسَهِّلُهُ؛ نَحو أن يُقال: (الرحمن علّم)، وإنّما علّمنا من علّمه النَّبيُّ، وَعَلَّمَ النَّبيَّ جِبْرِيلُ، وَجِبْرِيلُ علّمه اللهُ ﷻ فصحّ أن يُنسب إليه، ولهذا قد يُنسب فعل واحد تارةً إلى الله ﷻ وتارةً إلى غيره؛ نحو: ﴿ ۞ قُلۡ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلۡمَوۡتِ ﴾ [السجدة/ ١١]، وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ ﴾ [الزمر/ ٤٢] (...). وقوله: ﴿ظُلَلٍ﴾، جَمع ظلّة، يُقال: ظلّة وظلل وظلال، نَحو خُلة وخلل وخلال، والإشارة بهدف إمّا إلى أمطار عذاب، كعارض عاد المذكور في قوله: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمۡطِرُنَاۚ﴾ [الأحقاف/ ٢٤]، أو إلى أهوال القيامة، وقوله: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ ﴾ على طريق التّهديد والوعيد»[1].

• **تأويل قول الله تعالى:** ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[المائدة/ ٦٤]**، وقوله تعالى:** ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ ﴾ [الفتح/ ١٠]**، وقوله تعالى:** ﴿يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص/ ٧٥]**. وقوله تعالى:** ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس/ ٨٣]:

قال الحافظ ابن الجوزي في كتابه «**دفع شبه التّشبيه بأكف التنزيه**»: «اليد في اللغة: بمعنى النعمة والإحسان. قال الشاعر:

متى تناخي عند باب بني هاشم تريحي فتلقي من فواضله يدا

ومعنى قول اليهود ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾ [المائدة/ ٦٤]، أي: محبوسة عن النفقة. واليد: القوّة، يقولون: ما لنا بهذا الأمر من يد، وقوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة/ ٦٤]، أي نعمته وقدرته. وقوله ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ أي: بقدرتي ونعمتي، وقال الحسن في قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ ﴾ [الفتح/ ١٠]، أي: مِنَّتُهُ وإحسانه. قلتُ: هذا كلام المحققين. وقال القاضي أبو يعلى: «اليدان صفتان ذاتيتان تُسَمَّيَان باليدين». قلتُ: وهذا تصرّف بالرأي لا دليل عليه. وقال ابن عقيل: «معنى الآية لما خلقتُ أنا، فهو كقوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ يَدَاكَ﴾ [الحج/ ١٠] أي بما قَدَّمَتَ أنتَ». وقد قال بعض البله: لو لم يكن لآدم عليه السّلام مزيّة على سائر الحيوانات بخلقه باليد التي هي صفة لما عظمه بذكرها

---

(١) الراغب الأصفهاني، **تفسير الراغب الأصفهاني** (١/ ٤٣٤ - ٤٣٥).

وأجلّه فقال: ﴿بِيَدَيَّ﴾، ولو كان القدرة لما كانت له مزية[(١)]. فإن قالوا القدرة لا تُثنى، وقد قال ﴿بِيَدَيَّ﴾[(٢)]، قلنا: بلى، قالت العرب: ليس لي بهذا الأمر يدان، أي ليس لي به قدرة. وقال عروة بن حزام في شعره:

فقالا شفاك الله والله ما لنا   بما ضمنت منك الضلوع يدان

وقولهم: ميّزه بذلك عن الحيوان، نفاه قوله ﷻ: ﴿أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس/ ٧١]، ولم يدل هذا على تمييز الأنعام على بقية الحيوان[(٣)]. قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات/ ٤٧]؛ أي بِقُوَّة[(٤)]. ثُمَّ قد أخبر أنّه نفخ فيه من روحه[(٥)]، ولم يرد إلا الوضع بالفعل والتكوين، والمعنى: نَفَخْتُ أنا. ويكفي شرف الإضافة، إذ لا يليق

---

(١) ويكفي في بيان بطلان هذا الكلام الّذي نسبه الإمام ابن الجوزي لبعض البله، مخالفته صريح قول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ﴾ [يس/ ٧١]؛ فالأنعام من خيل وإبل وحمير وبقر وبغال وغيرها مخلوقة بيد الله تعالى – أي بقدرة الله تعالى – أيضًا بنص هذه الآية، فأين التّشريف لآدم كما تظنّ المجسمة بأنّه خلقه بيده الحقيقية من هذه الآية؟!!

(٢) لا يلزم أن يكون المعنى له قدرتين، لأنّ لفظة (اليدين) قد تُطلق ويُراد بها الذات، ومنه قول الله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد/ ١] والمراد بذلك ذات أبي لهب بلا أدنى شكّ.

(٣) أي إذا قلتم: «إنّ سيدنا آدم عليه السلام قد خَصَّهُ الله تعالى بأنّه خلقه بيده الحقيقية التي هي صفته كما قال الله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾». قلنا: هذا وهمٌ وتقوّل على الله تعالى ما لم يقل، إذ إنّ المراد من الآية: ما منعك أن تسجد لما خلقتُ أنا ولم يَخْلُقْهُ غيري وأنا ربّك وربّه، بدليل أنّ الأنعام من خيل وإبل وحمير وبقر وبغال وغيرها مخلوقة بيد الله تعالى أيضًا – أي بقدرة الله – كما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ﴾.

(٤) كما أوّلها الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظة (أَيْد) هي جمع (يد) وهي الكَفُّ، كما في «**القاموس المحيط**» (١/ ١٣٤٧) للفيروزآبادي، ومنه قول الله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾.

(٥) في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ [السجدة/ ٩]، ومعنى: ﴿مِن رُّوحِهِۦ﴾ أي مِنَ الرّوح التي خلقها وأضافها إليه ليشرّفها، كما أضاف الكعبة إليه ليشرفها فقال لسيدنا إبراهيم عليه السلام: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الحج/ ٢٦].

بالخالق جلّ جلاله سوى ذلك لأنه لا يحتاج أن يفعل بواسطة، إذ ليس له أعضاء وجوارح يفعل بها لأنّه الغنيّ بذاته، فلا ينبغي أن يتشاغل بطلب تعظيم آدم مع الغفلة عما يستحقه الباري سبحانه من التّعظيم بنفي الأبعاض والآلات في الأفعال، لأنّ هذه الأشياء صفة الأجسام. وقد ظنّ بعض البُلْهِ أنّ اللهَ يَمَسُّ، حتى توهموا أنّه مَسَّ طينة آدم بيدٍ هي بعض ذاته، وما فَطِنُوا أنّه من جملة مخلوقاته جِسْمًا يقابل جِسْمًا فيتحدّ به ويفعل فيه، ومن السّحر من يعقد عقدًا فيتغيّر به الشيء حَالًا وَصِفَةً!! أفتراه سبحانه جعل أفعال الأشخاص والأجسام تتعدى إلى الأجسام البعيدة، ثم يحتاج هو في أفعاله إلى معاناة الطين؟! وقد رُدَّ قول من قال هذا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران/ ٥٨]»[1].

- **تأويل قول الله تعالى في حق موسى عليه السلام:** ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه/ ٣٩]. **وقوله تعالى لنوح عليه السلام:** ﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود/ ٣٩]، ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر/ ١٤]. **وقوله تعالى لسيدنا محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم:** ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور/ ٤٨]:

قال الإمام الفخر الرازي بعد أن ساق هذه الآيات: «واعلم: أنّ نصوص القرآن – المذكورة آنِفًا – لا يُمكن إجراؤها على ظاهرها لوجوه:

الأول: إنّ ظاهر قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ يقتضي أن يكون موسى عليه السلام مُسْتَقِرًّا على تلك العين ملتصقًا بها مستعليًا عليها، وذلك لا يقوله عاقل.

الثاني: إنّ قوله تعالى: ﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ يقتضي أن يكون آلة تلك الصّنعة هي تلك العين.

الثالث: إنّ إثبات الأعين في الوجه الواحد قبيح.

فثبت: أنه لا بُدَّ من المصير إلى التّأويل، وذلك هو أن تُحمل هذه الألفاظ على شدّة

---

(١) ابن الجوزي، **دفع شبه التّشبيه بأكف التنزيه** (ص/ ١١٤ – ١١٦).

العناية والحراسة؛ والوجه في حسن المجاز: أنّ من عظمت عنايته بشيء، وميله إليه، ورغبته فيه، كان كثير النّظر إليه، فجعل لفظ (العين) - التي هي آلة لذلك النظر - كنايةً عن شدّة العناية»[١].

• **تأويل قول الله سبحانه تعالى:** ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف/ ٢٠٦]. و ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة/ ٢٥٥]. و ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ﴾ [القمر/ ٥٥]. و ﴿ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم/ ١١]. و ﴿وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ [ص/ ٤٠]. و ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء/ ٩]:

قال الإمام ابن جماعة بعد أن ساقَ هذه الآيات: «كلّ ذلك، ليس المراد به عندية الجهة بل عنديّة الشرف والكرامة والإعانة والجبر واللّطف، لا عنديّة الحَيِّز والمكان فإن كون الرب تعالى عند الإنسان باعتبار الجهة والمكان مُحَالٌ بالإجماع»[٢].

وقال الإمام اللغوي أبو حيان الأندلسي (ت/ ٧٤٥هـ) في تفسيره: «وَمَعْنَى العِنْدِيَّةِ الزُّلْفَى وَالقُرْبُ مِنْهُ تَعَالَى بِالمَكَانَةِ لَا بِالمَكَانِ»[٣].

وقال الإمامُ ابن العراقي (ت/ ٨٢٦هـ): «وَاللهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ الاِسْتِقْرَارِ وَالتَّحَيُّزِ وَالجِهَةِ فَالعِنْدِيَّةُ لَيْسَتْ مِنْ حَضْرَةِ المَكَانِ بَلْ مِنْ حَضْرَةِ الشَّرَفِ»[٤].

وفي نهاية هذا المبحث، يَتَبَيَّنَ أَنَّ مسلكَ التَّأْوِيلِ هو المسلكُ الصَّحِيحُ المُوَافِقُ للشّرع والعقل، لأنَّ اللهَ تعالى مُنَزَّهٌ عن مُخاطبة عباده بالمُهْمَلِ الّذي لا يُفْهَمُ معناه كما هو مسلك التّفويض، فإنّ التّفويض - كما مرّ - هو عدم معرفة النّص والمراد منه وقراءته

---

(١) الرازي، **أساس التقديس في علم الكلام** (ص/ ٩٦).

(٢) ابن جماعة، **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل** (ص/ ١١٢).

(٣) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير** (٥/ ٢٦٤).

(٤) انظر: أبو الفضل العراقي، **طرح التثريب في شرح التقريب** (٨/ ٨٤).

دون تفسير أو تأويل، وإذا كان كذلك فإنّ سلوك هذا المسلك أمر تأباه القواعدُ الشَّرْعِيَّةُ القطعيّة، وذلك مِن وجوه:

الأوّل: إنّ الله تعالى أنزل القرآن العظيم للناس ليفهموه ويعلموا آياته ليتدبّروها، قال الله ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد/ ٢٤]، وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص/ ٢٩]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُواْ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل/ ٨٤]، فهذه النّصوص القرآنيّة وغيرها تُوجب تدبّر آيات القرآن العظيم وفهمها والعلم بها وهذا يُنَاقِضُ مذهب التّفويض، وفي ذلك قال الإمام الحافظ ابن الجوزي: «ثُمَّ لَوْ كان المتشابهُ غير معلوم، لَخَلا إنزاله عن الفائدة وهذا مُحَالٌ، لأَنَّ الحقّ إنما أنزل القرآنَ للتبيين والإيضاح لا للإغماض والإشكال»[1].

الثّاني: إنّ مَنْ أُطلق عليهم اسم السّلف، قد ثبت عنهم أنّهم أوَّلوا آيات القرآن وبيّنوا معناها ومرادها، سواء ما أُضيف إلى الله تعالى من ألفاظ أم في غيره، وقد مرّ آنفًا نَمَاذِجُ كثيرة من تأويلات أئمّة السّلف وعلمائها من الصّحابة والتّابعين ومن جاء بعدهم[2]، وعليه فإنّ ما قاله بعض المحدثين مِنَ السّلف مِنَ القول بالتّفويض وإمرار النّصوص دون تأويل هو قول مردودٌ لا يُعَوَّلُ عليه.

الثالث: إنّ وصفَ علماء المُجَسِّمَةِ لِمَسْلَكِ التّفويض بأنّه مسلك جهل، لِمَا فيه مِن تَجهيل الرّسول بِمَعَانِي ما أنزلَ اللهُ إليه من الآياتِ وجبريل والسّابقين الأوّلين كما قال ابن تيمية[3]، ولِما فيه من تكذيب القرآن وتجهيل الرّسول واستطالة الفلاسفة كما قال ابن العثيمين[4]، هو وصفٌ صحيحٌ لهذا المَسْلَكِ ولكن ليس لإثبات ما ذهبوا إليه

(١) ابن الجوزي، **مجالس ابن الجوزي في المتشابه من الآيات القرآنية** (ص/ ١٧٨).

(٢) انظر: (ص/ ١٢٧ - ١٤٠).

(٣) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى** (٥/ ٣٤).

(٤) ابن العثيمين، **شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية** (ص/ ٩٧).

مِن تفويض الكيفيّة المُفضِيَةِ إلى التّجسيم، لأنّ تلك الأوصاف التي وَصَفُوا بِهَا مسلك التّفويض وأهله ستنطبق عليهم وعلى مسلكهم أيضًا، لأنّهم يقولون: نُثبت لله تعالى الكيفيّة وصفات الجسم من وجه وعين ويد ورِجل وأصابع وما شابه مع تفويض هذه الكيفيّة إليه تعالى عن ذلك، فيكون الاتّفاق بين هذين المسلكين واضح - وهو الجهل - مع زيادةٍ من قبل مسلك المُجَسِّمَةِ على الخطأ الأوّل - وهو التّفويض - خَطَأً آخر أشنع منه وهو التّجسيم في حقّ الله وهو مُخَالِفٌ للعقل والنّقل كما بَيَّنَّا في المبحث الأول (ص/ ٣٣ - ٤٧).

الرابع: إنّ مسلكَ تفويض المعنى الّذي سلكته المُفَوِّضَةُ، ومسلك تفويض الكيفيّة الّذي سلكته المُجَسِّمَةُ، يبعد كلّ البعد عن اللّغة العربيّة التي نزل بها القرآن العظيم، وهي مليئة بالاستعارات والكنايات والمجازات.

وفي ذلك قال العلامة أبو حيان الأندلس عند تفسير قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾: «مُعْتَقَدُ أَهْلِ الحَقِّ أَنَّ اللهُ تعالى لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَارِحَةَ لَهُ، وَلَا يُشَبَّهُ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا يُكَيَّفُ، وَلَا يَتَحَيَّزُ، وَلَا تُحِلُّهُ الحَوَادِثُ، وَكُلُّ هَذَا مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ أُصُولِ الدِّينِ. وَالجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ هَذَا اسْتِعَارَةٌ عَنْ جُودِهِ وَإِنْعَامِهِ السَّابِغِ، وَأَضَافَ ذَلِكَ إِلَى اليَدَيْنِ جَارِيًا عَلَى طَرِيقَةِ العَرَبِ فِي قَوْلِهِمْ: فُلَانٌ يُنْفِقُ بِكِلْتَا يَدَيْهِ (...). وَقِيلَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: يَدَاهُ نِعْمَتَاهُ، فَقِيلَ: هُمَا مَجَازَانِ عَنْ نِعْمَةِ الدِّينِ وَنِعْمَةِ الدُّنْيَا، أَوْ نِعْمَةِ سَلَامَةِ الأَعْضَاءِ وَالحَوَاسِّ وَنِعْمَةِ الرِّزْقِ وَالكِفَايَةِ، أَوِ الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ، أَوْ نِعْمَةِ المَطَرِ وَنِعْمَةِ النَّبَاتِ، وَمَا وَرَدَ مِمَّا يُوهِمُ التَّجْسِيمَ كَهَـذَا. وَقَوْلُهُ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، و﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾، و﴿**يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾، و﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾، و﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾، و﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾، وَنَحْوُهَا. فَجُمْهُورُ الأُمَّةِ أَنَّهَا تُفَسَّرُ عَلَى قَوَانِينِ اللُّغَةِ وَمَجَازِ الاسْتِعَارَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَفَانِينِ الكلام[1]. وَقَالَ

(١) وهذا هو مسلك التّأويل الّذي سلكته جَميع الفرق الإسلامية من المُنَزِّهَةِ.

قَوْمٌ مِنْهُمُ القَاضِي أَبو بَكْرِ ابْنُ الطَّيِّبِ[١]: هَذِهِ كُلُّهَا صِفَاتٌ زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ ثَابِتَةٌ للهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ وَلَا تَحْدِيدٍ.

وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمُ الشَّعْبِيُّ، وَابْنُ المُسَيَّبِ، وَالثَّوْرِيُّ[٢]: نُؤْمِنُ بِهَا وَنُقِرُّ كَمَا نَصَّتْ، وَلَا نُعَيِّنُ تَفْسِيرَهَا، وَلَا يَسْبِقُ النَّظَرُ فيه[٣].

وَهَذَانِ القَوْلَانِ حَدِيثُ مَنْ لَمْ يُمْعِنِ النَّظَرَ فِي لِسَانِ العَرَبِ، وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ حُجَجُهَا فِي عِلْمِ أُصُولِ الدِّينِ»[٤].

وقال الفقيه الشّافعي ابن حجر الهيتمي: «إنّ المسلمينَ قاطبةً أجْمعوا على استحالة التّجسيم والحلول والاستقرار على الله تعالى، وحكم بذلك صريح العقل. وأجْمعوا أيضًا على استحالة إرادة الحقيقة فيما ورد من ظواهر الآي والأخبار مِمَّا يُوهم ذلك. واختلفوا بعد ذلك في مسألة منها، وهي هل يصح إطلاق جهة الفوقيّة والعلو من غَيْرِ تكييف ولا تَحديد عليه تعالى؟ فمذهب جَميع المتكلمين وفحول العلماء وأهل أصول الدّيانات إلى استحالة ذلك كما نصّ عليه أبو المعالي إمام الحرمين في «الإرشاد» وغيره من المتكلمين والفقهاء، وقالوا: إنّ ذلك مُلْزِمٌ للتّجسيم والحلول والتّحيّز والمماسة والمباينة وَالمُحَاذَاةِ وهذه كلّها حادثة، وما لا يعرى من الحوادث أو يفتقر للحوادث فهو حادثٌ، واللهُ تعالى يستحيلُ عليه الحدوث شرعًا وعقلًا كما هو مُبَيَّنٌ في كتب الأصول.

---

(١) أي الإمام محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني.

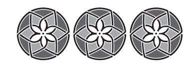
(٢) نِسْبَةُ مذهب التّفويض إلى سفيان الثوري ليست صحيحة البتّة، فقد ثبت عنه أنّه أوّل قول الله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، قال: «علمه». رواه عبد الله بن أحمد في «**السُّنَّة**» (ص/ ٣٠٦) (رقم/ ٥٩٧) وغيره.

(٣) وهذا هو مسلك التّفويض البعيد عن اللُّغَةِ العربية وأفانينها، كما عبّر الإمامُ اللُّغَوِي المفسّر ابن حيّان الأندلسي رحمه الله تعالى.

(٤) أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير** (٤/ ٣١٥ – ٣١٦).

واختلف هؤلاء فيما ورد من ظواهر الآيات والأحاديث الصّحيحة مِمَّا يُوهم ذلك، فذهب بعضُ السّلف[١] كالشّعبي وابن المسيَّب وسفيان[٢] إلى الوقف عنها[٣]، وقالوا: يَجب الإيمانُ بها كما وردت ولا نتعدّى إلى تفسيرها، وَضُعِّفَ هذا القول بِمَا مرّ من الإجْماع على عدم إرادةِ حقيقتها في عُرف اللِّسَانِ، فقد تكلّموا فيها بصرفها عن ظواهرها، فَالسُّكُوتُ عنها مُوهِمٌ للعوام وتنبيهٌ للجهلة»[٤].

وبهذا ينتهي كلامنا عن المُحْكَمِ والمُتَشَابِهِ في القرآن العظيم، لنبدأ بتحقيق نصّ كتاب «**مجالس ابن الجوزي في المتشابه من الآيات القرآنيّة**».



(١) قوله: «بعض السّلف» هو الوصف الدقيق في مسألة تأويل الآيات المتشابهة، لَأنَّ البعض الآخر من السّلف الصّالح قد أوّل الآيات والأحاديث التي يستشهد بها المجسمة على تجسيمهم لله تعالى عن قولهم علوًّا كبيرًا، وما يُعَمِّمُهُ بعضُ الأغمار الّذين لا يُمَيِّزُونَ بين القاع والدّار ولا بينَ النّافع والضّار مِن أنّ السّلف مسلكهم التّفويض دون التّأويل والتّأويل مسلك الخلف فقط، فليس صحيحًا البتّة بدليل ما مرّ معنا في المطلب الثاني (ص/ ١٢٧ - ١٤٠) من نماذجَ كثيرة من تأويلاتهم للآيات المتشابهة، فانظره فإنّه مهمٌّ جدًّا في ردّ هذه الشّبهة التي تَفَشَّتْ بين أدعياء العلم من المُنَزِّهَةِ المقلّدين قبل أن تتفشّى في أوساط المجسمّة الواهمين.

(٢) نِسْبَةُ مذهب التفويض إلى سفيان الثوري ليس صحيحًا البتّة، فقد ثبت عنه أنّه أوّل قول الله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، قال: «علمه». رواه عبد الله بن أحمد في «**السُّنَّة**» (ص/ ٣٠٦) (رقم/ ٥٩٧) وغيره.

(٣) وهو مسلك التّفويض الّذي ضَعَّفَهُ العلاّمة الفقيه ابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى.

(٤) الهيتمي، **الفتاوى الحديثية** (ص/ ٨٠).

مجالس ابن الجوزي

في المتشابه من الآيات القرآنية

تأليف

الإمام الحافظ المفسر الفقيه

جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد

ابن الجوزي

المتوفى ٥٩٧ هـ نة

دراسة وتحقيق

الشيخ باسم مكداش

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

وَمِنْ مَجَالِس ابنِ الجوزيِّ مَا نَصُّهُ:
مجلس سؤال: ما تقولُ في أخبار الصّفات؟

الجوابُ: اعْلَمْ أَنَّ الحقَّ يُوصَفُ بِاليَدَيْنِ والوجه والعين[١]، على الوصفِ الّذي يليقُ بِهِ[٢].

---

(١) لا يُوصَفُ اللهُ تعالى بهذا لأنّ ذلك مِن صفاتِ الجسمِ والله مُنَزَّهٌ عنه، قال الإمام ابن حزم في «**الفصل في الملل والأهواء والنحل**» (٢/ ١٢٧): «وَقَالَ الأَشْعَرِيُّ: «إِنَّ المُرَاد بقول الله تَعَالَى: ﴿أَيۡدِينَآ﴾ إِنَّمَا مَعْنَاهُ اليدان، وَإِن ذكرَ الأَعْيُنَ إِنَّمَا مَعْنَاهُ عَيْنَان». وَهَذَا بَاطِلٌ مُدخل فِي قَوْلِ المجسمة». انتهى. وما وردَ في القرآن مِن نسبة اليدين والوجه والعين له تعالى فليس على حقيقتها ولا يُمكن أن تُؤخذ على ظواهرها؛ بل الّذي يُراد منها معانٍ مجازيّة وراء تلك الألفاظ التي يستدل بها أهل التّجسيم على مرادهم وفهمهم السّقيم، وفي ذلك قال الإمام ابن حزم الأندلسي في كتابه «**الفِصَلُ فِي المِلَلِ وَالأَهْوَاءِ وَالنِّحَلِ**» (٢/ ٩٢) عند الكلام في التّوحيدِ وَنَفْيِ التَّجْسِيم: «ذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى القَوْلِ بِأَنَّ اللهَ تعالى جِسْمٌ (...)، وَاحْتَجُّوا بآيَاتٍ من القُرْآنِ فِيهَا ذكرُ اليَدِ وَاليَدَيْنِ وَالأَيْدِي وَالعينِ وَالوَجْهِ وَالجنبِ (...). قَالَ أَبُو مُحَمَّد - أي ابن حزم -: وَلِجَمِيعِ هَذِه النُّصُوصِ وُجُوهٌ ظَاهِرَةٌ بَيِّنَةٌ خَارِجَةٌ على خلافِ مَا ظَنُّوهُ وَتَأَوَّلُوهُ».

(٢) لا أدري ما الّذي أحوج الإمام ابن الجوزي الحنبلي ﵀ إلى القول بهذا الكلام، عِلْمًا أنّه يَرُدُّهُ في كتبه التي يتناول فيها المسائل العقديّة، وكتابه «**دفع شبه التّشبيه بأكف التنزيه**» خير شاهد على ذلك، وسيأتي بعضٌ من كلامه في ردّ ما قاله هنا في الهوامش التالية.

أَمَّا اليَدَيْنِ، فقد قالَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص/ ٧٥][(١)]، وقالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة/ ٦٤][(٢)]، وقالَ النَّبيُّ ﷺ[(٣)]: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ**»[(٤)]. فوجبَ القولُ بذلك، والتّسليم له[(٥)]، ونفي التّشبيه عنه.

وأمّا الوجه[(٦)]، فقد قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن/ ٢٧][(٧)]، وقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ

---

(١) قال الحافظ ابن الجوزي (المؤلف) في كتابه «**دفع شبه التّشبيه بأكف التنزيه**» (ص/ ١١٥): «قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾؛ أي: بقدرتي ونعمتي».

(٢) قال الإمام ابن الجوزي (المؤلف) في «**زاد المسير في علم التفسير**» (١/ ٥٦٦): «والمراد بقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾: أنّه جَوَاد يُنفق كيف يشاء، وإِلى نحو هذا ذهب ابن الأنباري. قال ابن عباس: إِن شاء وَسَّعَ في الرّزق وإِن شاءَ قَتَّرَ».

(٣) هذا ليس مِن قول النَّبيِّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، إنما هو مِن كلام كعب الأحبار أحد أحبار اليهود الّذين دخلوا في دين الإسلام وبثّوا في المجتمع الإسلامي الإسرائيليات الباطلة. رواه عن كعب الأحبار: الإمام الحافظ عبد الرزّاق الصّنعاني في تفسيره (٢/ ٤١٢) (رقم/ ١٩٥٢)، والإمام الحافظ الطبري في تفسيره (١٩/ ٦٩٤).

(٤) حديث باطل موضوع، رواه البيهقي في «**الأسماء والصفات**» (٢/ ١٢٥) (رقم/ ٦٩٢) وقال عقبه: «هذا مرسل». والمرسل من أنواع الحديث الضعيف كما هو معلوم ومشهور، والعجيب من الإمام ابن الجوزي (المؤلف) كيف يُورد هنا هذا الحديث الباطل، وقد حكم عليه بالضّعف في كتابه «**دفع شبه التّشبيه بأكف التنزيه**» (ص/ ٢٥٧) حيث قال: «هذا حديث لا يثبتُ عن قائله».

(٥) **كيف يجب القول بذلك والتّسليم له، والحديث أصلاً باطلٌ موضوعٌ مكذوبٌ؟!!!**

(٦) قال الإمام ابن الجوزي (المؤلف) في «دفع شبه التّشبيه بأكف التّنزيه» (ص/ ١١٣): «قال الله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن/ ٢٧]. قال المفسرون: معناه يبقى ربّك، وكذا قالوا في قوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الانعام/ ٥٢] أي يريدونه. وقال الضَّحَّاكُ وأبو عبيدة في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص/ ٨٨]: «أي إلّا هو». وقد ذهب الّذين أنكرنا عليهم [أي مجسمة الحنابلة] إلى أنّ الوجه صفة تختص باسم زائد على الذات. قلتُ [أي ابن الجوزي]: فمن أين قالوا هذا وليس لهم دليل إلّا ما عرفوه من الحِسِّيَّاتِ؟! وذلك يُوجِبُ التّبعيض، ولو كان كما قالوا كان المعنى: أنّ ذاته تَهْلَكُ إلا وجهه. وقال ابن حامد: أثبتنا لله وجهًا ولا نجوز إثبات رأس. قلتُ: ولقد اقْشَعَرَّ بدني من جراءته على ذكر هذا فما أعوزه في التّشبيه غير الرّأس».

(٧) قال الإمام ابن الجوزي (المؤلف) في «**زاد المسير في علم التفسير**» (٤/ ٢١٠): «﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾؛ أي: ويبقى رَبُّكَ ذو الجلال والإكرام».

هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص/ ٨٨][1].

وأمّا العين[2]، فقد قال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه/ ٣٩][3].

وليسَ الخلاف في اليد، إنّما الخلاف[4] في الجارحة.

وليسَ الخلاف في الوجه، وإنما الخلاف في الصّورة الجسميّة.

وليسَ الخلاف في العين، وإنما الخلاف في الحدقة.

فَالمُعْتَزِلَةُ يذهبون إلى التّعطيل والتّمويه[5]، وَالمُشَبِّهَةُ إلـى التّمثيل، وأهلُ السُّنَّةِ إلى

---

(١) أوّل الإمامُ البخاري في صحيحه (٦/ ١١٢) هذه الآية بقوله: «إلا ملكه»، فماذا تقول المجسّمة في هذا التّأويل الواضح من الإمام البخاري، هل يصفونه بالبِدعة والضّلال والجهميّة والمعتزليّة كعادتهم في مَنْ يُؤَوِّلُ النُّصوص ويصرف النصّ عن ظاهره؟!!!!

(٢) قال الإمام ابن الجوزي (المؤلف) في «**دفع شبه التّشبيه بأكف التّنزيه**»: «ومن ذلك قوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه/ ٣٩]، ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود/ ٣٧]. قال المفسرون: بأمرنا؛ أي بمرأى منّا، قال أبو بكر ابن الانباري: أمّا جمع العين على مذهب العرب في إيقاعها الجمع على الواحد، يُقال: خرجنا في السّفر إلى البصرة. وإنّما جُمع لأنّ عادة الملك أن يقول: أمرنا ونهينا. وقد ذهب القاضي أبو يعلى إلى أنّ العين صفة زائدة على الذّات، وقد سبقه أبو بكر ابن خزيمة فقال في الآية: «لربنا عينان ينظر بهما». قلتُ [أي ابن الجوزي]: وهذا ابتداع لا دليل لهم عليه، وإنما أثبتوا عينين من دليل الخطاب في قوله عليه الصلاة والسلام: «وإنّ الله ليس بأعور». وإنما أراد نفي النقص عنه تعالى؛ ومتى ثبت أنّه لا يتجزّأ، لم يكن لما يُتخيّل من الصّفات وَجْهٌ».

(٣) قال الإمام ابن الجوزي (المؤلف) في «**زاد المسير**» (٢/ ١٥٨): «قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ وقرأ أبو جعفر: ﴿ولْتُصْنَعْ﴾ بسكون اللام والعين والإِدغام. قال قتادة: لتُغذى على محبتي وإِرادتي. قال أبو عبيدة: على ما أُريد وأُحِبّ. قال ابن الأنباري: هو من قول العرب: غُذي فلان على عيني؛ أي: على المَحَبَّة مِنّي. وقال غيره: لتُرَبَّى وتُغذى بمرأى مِنِّي، يُقال: صنع الرَّجل جاريته إذا رَبَّاهَا. وصنع فرسه إذا داوم على علفه ومراعاته».

(٤) أي مع المجسمة والمشبهة.

(٥) يبدو أنّ الإمام ابن الجوزي الحنبلي استخدم بداية هذا الكتاب أسلوب التهجّم على المعتزلة في موضوع التّأويل ووصفهم بما وصفهم، كي لا يكونَ لمجسمة الحنابلة حجّة عليه، إذ إنهم =

التّوحيد والتّنزيه.

فالمعتزلةُ جحدوا، والمشبّهةُ إلتحدوا، وأهلُ السُّنَّةِ وَحَّدُوا.

فالمعتزلةُ قالوا: المرادُ باليد القدرة أو النّعمة[1]، والمراد بالوجه الذّات في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[2]، كما يُقال: هذه وجه الرأي. كذلك ما جاء من هذا النحو، تَأَوَّلُوهُ تَأْوِيلًا أبطلوا به صفاتِ الباري[3] ﷻ.

والمشبّهة قالوا: أرادَ باليدِ الجارحةَ، وبالوجهِ وجهَ الصُّورَةِ. وكذلكَ كلّ ما جاءَ عن هذا النّحو تَأَوَّلُوهُ تَأَوُّلًا أَبْطَلُوا بِهِ.

= يقولون لعلماء أهل السُّنَّةِ والجماعة القائلين بتنزيه الله تعالى عن الجسميّة – وهم جمهور علماء أهل السُّنَّةِ –: إنّكم إذا قُلتم بالتّأويل فأنتم إذًا تُوافقون المعتزلة، والمعتزلة من شرّ أهل البدع؛ وذلك ليلبّسوا على العوام والجهلة فيميلون بذلك إلى مذهبهم القائل بتجسيم الله تعالى؛ والدليل على ذلك، أنّ ابن الجوزي نفسه وَتَبَعًا لعلماء أهل السُّنَّةِ من السّلف والخلف قد أوّل هذه الآيات المتشابهة، كما تَبَيَّنَ في الهوامش السابقة من كلامه الّذي نقلتُهُ من كتابيه «**زاد المسير من علم التفسير**» و«**دفع شبه التّشبيه بأكف التّنزيه**»، وكما سيتبيّن لاحقًا في القسم الثاني من هذا الكتاب (ص/ ١٧٤ – ١٧٩) حيث انتصرَ لمسلك التّأويل بالدّليل الشّرعيّ والعقليّ.

(١) ليست المعتزلة فقط من قال بأنّ المراد باليد القدرة والنعمة، بل أنتَ يا ابن الجوزي الّذي قلتَ ذلك في كتاب «**دفع شبه التّشبيه بأكف التنزيه**» (ص/ ١١٥) حيث قلتَ: «قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾؛ أي: بقدرتي ونعمتي».

(٢) بل أنت الّذي قُلْتَ ذلك في «**زاد المسير في علم التفسير**» (٤/ ٢١٠): «﴿**وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ**﴾؛ أي: ويبقى رَبُّكَ ذو الجلال والإكرام». قال الإمام ابن حزم في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٢/ ١٢٧): «قَالَ اللهُ ﷻ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾، فَذَهَبَتِ المجسّمةُ إِلَى الِاحْتِجَاجِ بِهَذَا فِـي مَذْهَبهم. وَقَالَ الآخَرُونَ: وَجْهُ الله تَعَالَـى إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ اللهُ ﷻ. قَـالَ أَبُو مُحَمَّد: وَهَذَا هُوَ الحَقُّ اَلَّذِي قَامَ البُرْهَان بِصِحَّتِهِ لِـمَا قَدَّمْنَا مِن إِبْطَالِ القَوْل بالتّجسيم».

(٣) كلام إنشائي لا فائدة منه، هدفه – كما بيّنا – دفع تُهَم مجسمة الحنابلة عن الإمام ابن الجوزي وعلماء أهل السُّنَّةِ من السّلف والخلف القائلين بالتّأويل، بأنهم لما قالوا بالتّأويل فهم موافقون لأهل البدع والضّلالة من المعتزلة والجهميّة؛ وهذا واحد من الأساليب الرخيصة التي يسلكونها والطرق الملتوية التي يعتمدونها في إرهاب مخالفيهم مِن أهل السُّنَّةِ القائلين بالتّأويل والتَّنْزِيهِ.

وأهلُ السُّنَّةِ أثبتوا اليدَ وَنَفَوْا الجارحةَ، وأثبتوا الوجهَ وَنَفَوْا الصّورةَ[١]، وهو المذهب الحق[٢].

وقول المعتزلة: «إنّ المراد باليد القدرة» باطل[٣]، لأنّه يُؤَدِّي إلى أن تكون للحقّ سبحانه قدرتين، فإنّه قال: ﴿بِيَدَيَّ﴾[٤]؛ وأجمعَ المسلمون قاطبةً أنّه لا يجوز أن تكون له قدرتان. ثمّ هم يُوافقون على أنّ لله تعالى قدرة واحدة، فكيفَ يتأوّلون تَأَوُّلًا يُخَالِفُ مذهبهم وإجماع المسلمين[٥]؟!

وكذلك لا يجوزُ أَنْ يُقال: إنّ الحقّ تعالى خَلَقَهُ بِنِعْمَتَيْـنِ، لأنّ النعمة مخلوقة، والحقُّ لا يَخْلُقُ الخلقَ بمخلوق لأَنَّهُ لو خلقَ بمخلوق لكان مُحْتَاجًا إليه وهو مُنَزَّهٌ عن الاحتياج[٦].

---

(١) أي: أثبتوا إضافة (اليد) و(الوجه) له تعالى كما ورد في الآيات وَنَفَوْا المعنى الحقيقي – وهو الجارحة – عنه تعالى، ولم يُثبتوا صفةً زائدة على الذّات تُسَمَّى: (صفة اليد) أو (صفة الوجه).

(٢) هذا هو مسلك تفويض المعنى الّذي نُسِبَ إلى بعضِ السّلف، وقد بَيَّنّا في مبحث التّأويل (ص/ ١٥٥– ١٥٨) مخالفته لقَوَانِين الشّريعة القطعيّة وَاللُّغَةِ العربيّة.

(٣) كيف يكون باطلاً وأنت الّذي قلتَ ذلك أيضًا في كتاب «**دفع شبه التّشبيه بأكف التنزيه**» (ص/ ١١٥) ونص كلامك: «قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾؛ أي: بقدرتي ونعمتي»؟!!!

(٤) لا يلزم أن يكون المعنى له قدرتين، لأنّ لفظة (اليدين) قد تُطلق ويُراد بها الذات، ومنه قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد/ ١] والمراد بذلك ذات أبي لهب بلا أدنى شكّ.

(٥) ويكفي في ردّ هذه الاحتمالات والإلزامات الباطلة، ما قاله الإمام ابن الجوزي (المؤلف) نفسه في «**دفع شبه التّشبيه بأكف التنزيه**» (ص/ ١١٥) وهو يردّ على المجسّمة هذا الإلزام الّذي قاله هنا: «فإن قالوا [أي المجسمة]: القدرة لا تُثَنَّى وقد قال: ﴿بِيَدَيَّ﴾. قلنا [أي ابن الجوزي]: بلى، قالت العرب: ليس لي بهذا الأمر يدان. أي ليس لي به قدرة، وقال عروة بن حزام في شعره:

فقالا شفاك الله والله ما لنا بما ضمنت منك الضلوع يدان»

(٦) ويكفي في ردّ هذا كلّه، ما قاله الإمام ابن الجوزي (المؤلف) نفسه في «**دفع شبه التّشبيه**» (ص/ ١١٥) عند ردّه قول أبي يعلى الحنبلي المجسم: «اليدان صفتان ذاتيتان تُسميان باليدين» ما نصه: «قلتُ: وهذا تصرّف بالرأي لا دليل عليه. وقال ابن عقيل: معنى الآية [أي قوله تعالى: =

ولو كان الأمر كما زعموا، لما كان لآدمَ فضيلة على إبليس أن يقول: (وأنا بيدك خلقتني، التي هي قدرتك ونعمتك) [(١)]؛ وفي العلم بأنّ الحقّ أخرج هذا القولَ للتّعظيم، فخروج التّعظيم لآدم دليل على فساد ما تَأَوَّلُوا[(٢)].

وقوله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ فأثبتَ نفس اليدين[(٣)]، ونفى الغلّ عنها رَدًّا

= ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾]: لِـمَا خلقتُ أنا، فهو كقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ يَدَاكَ﴾ [الحج/ ١٠] أي بما قَدَّمْتَ أنتَ».

(١) الغريبُ العجيبُ من الإمام ابن الجوزي (المؤلف) أنّه استشهد بهذا الإلزام هنا، ونسبه في «**دفع شبه التّشبيه بأكفّ التّنزيه**» (ص/ ١١٥) لبعض البله، حيث قال: «وقد قال بعض البله: لو لم يكن لآدم عليه السلام مزية على سائر الحيوانات بخلقه باليد التي هي صفة، لَـمَا عظّمه بذكرها وأجلّه، فقال: ﴿بِيَدَيَّۖ﴾، ولو كانت القدرة لما كانت له مزيّة (...). وقولهم: مَيَّزَهُ بذلك عن الحيوان، نفاه قوله ﷻ: ﴿خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا فَهُمۡ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾ [يس/ ٧١]، ولم يدل هذا على تمييز الأنعام على بقية الحيوان...».

(٢) إلزام باطل مردود بدليل أنّ الأنعام من خيل وإبل وحمير وبقر وبغال وغيرها مخلوقة بيد الله تعالى – أي بقدرة الله تعالى – أيضًا بنصّ القرآن، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا فَهُمۡ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾[يس/ ٧١]، فأينَ التّشريف لآدم كما تظنّ المجسمة بأنّه خلقه بيده الحقيقية من هذه الآية؟!! فيكون المراد من الآية: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾؛ أي: ما منعك أن تسجد لما خلقتُ أنا ولم يخلقه غيري وأنا ربّك وربّه. وقد ردّ الإمام ابن الجوزي (المؤلف) في «**دفع شبه التّشبيه بأكف التنزيه**» (ص/ ١١٥) هذا الاحتمال الّذي ذكره هنا بقوله: «ثمّ قد أخبر أنّه نفخ فيه من روحه، ولم يرد إلّا الوضع بالفعل والتكوين، والمعنى: نفختُ أنا، ويكفي شرف الإضافة، إذ لا يليق بالخالق جل جلاله سوى ذلك لأنّه لا يحتاج أن يفعل بواسطة، فلا له أعضاء وجوارح يفعل بها لأنّه الغنيّ بذاته، **فلا ينبغي أن يتشاغلَ بطلب تعظيم آدم مع الغفلة عما يستحقه الباري سبحانه من التعظيم بنفي الأبعاض والآلآت في الأفعال، لأنّ هذه الأشياء صفة الأجسام**».

(٣) ليست الآية تتكلّم عن إثبات يدين حقيقتين أصلاً كي يُؤخذ منها صفة لله تعالى؛ وإنّما المراد منها أنّه جَوَادٌ يُنفق كيف يشاء، كما قال الإمام ابن الجوزي (المؤلف) في «زاد المسير في علم التفسير» (١/ ٥٦٦): «والمراد بقوله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾: أنّه جَوَادٌ يُنفق كيف يشاء، وإلى نحو هذا ذهب ابن الأنباري. قال ابن عباس: إن شاء وَسَّعَ في الرزق وإن شاءَ قَتَّر».

لِـمَا ادّعته اليهودُ وإبطالًا لِما بَهَتُوا به حيث قالوا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾[١]؛ أي مقبوضة على العطاء، لأنّهم كانوا أكثر الناس أموالًا وأخصبهم ناحية، فلمّا كَذَّبُوا مُحَمَّدًا رسولَ اللهِ المصطفى قبضَ عنهم ما يُسَبِّبُ عليهم، فعند ذلك قالوا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾ أي ممسوكة، فَأُجِيبُوا على قدر كلامهم، فقيل لهم: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ إنّه جواد ﴿يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾[٢].

وقولُ المعتزلة: «أرادَ بالوجه الذّات» فباطل[٣]، لأنّه أضافه إلى نفسه والمضاف ليس كالمضاف إليه، لأنّ الشيء لا يُضاف إلى نفسه.

ثُمَّ لو كانَ وجهُ الله هو ذاتُ الله، لـجاز أن يُقال: نحن نعبد وجهًا، ونقول: يا وجه الله، اغفر لي؛ فلمّا لم يُجِزِ الإجماعُ دلّ على فساد ما قالوه[٤].

وَأَمَّا قولُ مَنْ أرادَ بِهِ الجارحةَ[٥] فباطلٌ أيضًا[٦]، لأنّه لو كانَ يَدُهُ يَدَ جارحةٍ وَوَجْهُهُ وَجْهَ جارحةٍ، لَشَبَّهْتَهُ بنفسك، والخالقُ ﷻ لا يُشَبَّهُ بالمخلوقِ، ولا يجوزُ عقلًا ونقلًا.

---

(١) مرادهم بذلك أنّ الله تعالى عن قولهم فقيرٌ كما نَسَبَهُ اللهُ إليهم بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ﴾ [آل عمران/ ١٨١]؛ وليس مرادهم إثبات اليدين لله تعالى، عِلْمًا أنّهم مجسّمة مشبّهة وفي ما يدعونه مُنْزَلًا مِن التّوراةِ ألفاظٌ تدخلُ في بابِ التَّشْبِيهِ والتّجسيم كما هو معلوم ومشهور عنهم.

(٢) وهذا هو المراد من الآية بأنّه جواد كريم، وليس إثبات اليدين تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

(٣) كيفَ يكونُ باطلاً وأنت الّذي أَوَّلْتَ ذلك في «زاد المسير في علم التفسير» (٤/ ٢١٠)، حيث قلتَ في تفسير قول الله تعالى ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾: «أي: ويبقى رَبُّكَ ذو الجلال والإكرام»؟!!!

(٤) إذا كان تأويل الوجه بالذّات ممنوعًا، فهل يقول المانعون وهم المجسمة بفناء يد الله وساقه وجنبه ورجله وما إلى ذلك من أعضاء أثبتوها له تعالى عن ذلك بقوله سبحانه: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [القصص/ ٨٨]؟! وفي ذلك قالَ الإمام الحافظ ابن الجوزي (المؤلف) في «دفع شبه التّشبيه» (ص/ ١١٣): «ولو كان كما قالوا: كان المعنى: أنّ ذاته تَهْلَكُ إلا وجهه».

(٥) وهم المجسّمة الّذين يأخذون بظواهر النّصوص لإثبات الأعضاء والجوارح لله تعالى.

(٦) فَرِحَ المجسمةُ بكلام الإمام ابن الجوزي السّابق، وزعموا أنّه تاب من منهج التَّنْزِيهِ إلى منهج التّجسيم، ولكن سُرعان ما خاب أملهم حين تَبَيَّنَ لهم أنّ الإمامَ ابن الجوزي في هذا الكتاب يردّ عقيدتهم في التّجسيم والتّأويل؛ وكلامه هنا إلى آخر الكتاب رَدٌّ عليهم في موضوعِ التّجسيم وَالتَّأْوِيلِ - ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ١١٦ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ١١٧﴾ [النحل].

أَمَّا العقلُ، فلاستحالة ذلك عليه[(١)].

وأمّا النّقل، فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى/ ١١]، وقولـه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[الإخلاص/ ٤]؛ فنفى الـمُمَاثَلَةَ والتكافؤ بينه وبين خلقه.

ثُمَّ لو حَمَلَ المُشَبِّهُ ظواهرَ الآيات في الصّفات على ما يعقل من صفاته لَتَخَبَّطَ اعتقادُهُ، فإنّ الحقّ يقول في موضع: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح/ ١٠][(٢)] فأثبتَ يَدًا واحدًا، وقال في موضع: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾[ص/ ٧٥][(٣)]، وقال في موضع آخر: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس/ ٧١] فَجَمَعَ؛ فإنّ حَمَلَ الآية على ظاهرها على ما يتوهمه من الجارحة، فلا يخلو أن يُثبت له يَدًا واحدةً أو اثنتين أو ثلاثة وما زاد على ذلك، وكلّ ذلك نقصٌ يليقُ بالمخلوق ولا يليقُ بالخالق.

ثُمَّ لِـمَ أخذَ بهذه الآياتِ، وَلَمْ يأخذْ بقدره شيئًا مِنْ كتابِ اللهِ تعالى؟!

فَإِنْ أَخَذَ بواحدةٍ فالمخلوقُ أكملُ منه، وإن أخذَ باثنين فقد عَطَّلَ حُكْمَ آية الجمع وهي قوله: ﴿أَيْدِينَآ﴾ [يس/ ٧١]، وإن أخذَ بالجمعِ والكثرةِ فقد عَدَّدَ وَأَثْبَتَ الاحتياجَ، وَنَقَضَ الإجماعَ.

ثُمَّ لو حُمِلَتْ هذه الآياتُ على ظواهرها، لاقتضى قَوْلُهُ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ وجهَ

---

(١) لأنّ من يكون له جارحة يكون جِسْمًا، والجسمُ مُحَالٌ على الله تعالى، قال الإمام ابن حزم في «**الفصل في الملل والأهواء والنحل**» (٢/ ٩٢) وهو يردّ على المجسمّة: «لَو كَانَ البَارِي - تَعَالَى عَن إِلْحَادِهِمْ - جِسْمًا لاقتضى ذَلِك ضَرُورَةَ أَنْ يكونَ لَهُ زَمَانٌ وَمَكَانٌ هُمَا غَيْرُهُ، وَهَذَا إِبْطَالُ التَّوْحِيدِ وَإِيجَابُ الشِّرْكِ مَعَهُ تَعَالَى لِشَيْئَيْنِ سِوَاهُ، وَإِيجَابُ أَشْيَاءَ مَعَهُ غَيرِ مَخْلُوقَةٍ وَهَذَا كفرٌ. وَقد تقدّم إفسادنا لِهَذَا القَوْل. وَأَيْضًا، فَإِنَّهُ لَا يُعْقَلُ البَتَّةَ جسمٌ إِلَّا مُؤَلَّفٌ طَوِيلٌ عريضٌ عميقٌ، وَنُظَّارُهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا، فَإِن قَالُوهُ لَزِمَهُم أَنَّ لَهُ مُؤَلِّفًا جَامِعًا مُخْتَرِعًا فَاعِلًا...».

(٢) قال الإمام أبو حيان الأندلسي في «**البحر المحيط**» (٩/ ٤٨٦): «قَالَ الجُمْهُورُ: اليَدُ هنا النِّعْمَةُ، أَيْ نِعْمَةُ اللهِ فِي هَذِهِ المُبَايَعَةِ لِـمَا يُسْتَقْبَلُ مِنْ مَحَاسِنِهَا، فَوْقَ أَيْدِيهِمُ الَّتِي مَدُّوهَا لِبَيْعَتِكَ».

(٣) فأضاف يَدَيْنِ اثْنَيْنِ.

يدٍ جارحةٍ فوقَ يدٍ جارحةٍ، كقولهم: (وضع يد فلان على يد فلان)، فأيّهما الفاعلةُ مِنَ المفعولةِ؟!

ولاقتضى قوله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾، أنّ تكونَ يداه مَمْدُودَتَيْنِ مِنَ جِهَةِ الصّورة.

ولاقتضى قوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا﴾ مُماسَّةً وَمُلَابَسَةً بأيدي كثيرةٍ مُتَعَدِّدَةٍ، والحقُّ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ كُلِّه.

وكذلكَ قالَ اللهُ: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه/ ٣٩]، وقال: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ [هود/ ٣٧]، وقالَ: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر/ ١٤]، فَإِنْ قلتَ في قوله ﴿عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾: إنَّ لَهُ عَيْنًا واحدةً وهي جارحةٌ، فَنَقْصٌ، وقد قال رسول الله ﷺ: «الدَّجَالُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»[1].

وإن قلتَ: إنّ له أعينًا جوارحَ، فقد أبطلتَ مذهبَك[2].

وقولُك: إنّ له صورةً كصورة آدم وله عينان وليس له أعين، فذلك يُسْتَقْبَحُ في حقّ المخلوق فكيفَ في حقّه تعالى؟!

وأنشدوا:

تبارك ذو العرش المجيدِ عن الضِّدِّ وَالنِّدِّ المساهم والحدِّ

---

(١) قال الحافظ عبد الله الغماري في «**فتح المعين بنقد كتاب الأربعين**» (ص/ ٣٧) الّذي رَدَّ فيه على شيخ المجسمة الهروي: «والحديث ليس فيه إثبات العينين لله، فمن أين أتى بها الهروي؟! إِنْ كان فَهِمَ مِن قوله: «إنّ ربكم ليس بأعور» أنّه يستلزم أن تكون له عينان فهذا غلط واضح، فإنّ الصّفات لله تعالى لا تثبت إلا بلفظ صريح في حديث صحيح. وقد جاء في القرآن إثبات [أي إضافة] العين لله مفردة كقوله تعالى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾، ومجموعة كقوله سبحانه: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾، ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾، ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾، وهذا يدلّ على أنّ نسبة العين إلى الله معناه صفة البصر أو الحفظ والكلاءة، وقال ابن حزم [في «**الفصل في الملل والأهواء والنحل**» (٢/ ١٢٧)]: لا يجوز لأحد أن يَصِفَ اللهَ ﷻ بأنّ له عينين لأنّ النَّصّ لم يأتِ بذلك».

(٢) لأنّ المجسّم يُثبت لله تعالى عن قوله عينين اثنين فقط دون الأعين!!!

وَجَـلَّ عن الكيف المكيَّف وصفه وَعَـزَّ عن الجسمِ المؤلَّف والعدّ
وعـن يد مـخلوق بكفّ وإصبع وكـوع وكـرسـوع يُؤَيَّـدُ بالزّنـد

يُـروى أنّ أحـمد بـن حنبل رضي الله عنه، سأله ولـده عبـد الله عـن قـول رسول الله[1] صلى الله عليه وسلم: «**خُمِّرَتْ طِينَةُ آدَمَ بِيَدِهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا**»[2]. فقال له: «يا بني، إذا سألت عن اليد في صفة الخالق، فينبغي أن تقطع يدك أو تُخَبِّئَهَا في كُمِّكَ ثُمَّ تسأل». إشارةً إلى أنّ يَدَ الحقّ ليست كذلك جارحةً كيدك.

«**خَمَرَ طِينَةَ آدمَ بِيَدِهِ**» - ما الّذي يسبقُ إلى وهمك إن كان تخميره كتخميركم، فاليدُ المخمِّرة مثل أيديكم؟! إنما معنى التّخمير ما أخبر عنه فـي مصحف الـمجد: ﴿**وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا**﴾ [الشمس/ ٧ - ٨].

فمعنى هذا التخمير: ما عُجِنَ من الخير وَالشَّرِّ في جِبِلَّتِكَ لا ما يسبق إلى وهمك، فإنّه لو خمّرها كتخمّرك لكانت يده كيدك، ويبطل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**قلب المؤمن بين**

---

(١) هذا ليس قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ وإنما هو قول سلمان الفارسي رضي الله عنه، وكان قد أخذ عن أهل الكتاب قبل إسلامه. وقد أورد الإمام الدارقطني - كما في كتاب «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٥/ ٣٣٨) (رقم/ ٩٣١) - الـخلاف حول وقف هذا الـحديث أو رفعـه، فقال: «وَسُئِلَ عـن حديـث أبي عثمان النهدي، عن ابن مسعود قال: «إن الله تعالى خمر طينة آدم». فقال: يرويه سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان أو ابن مسعود موقوفًا وهو الصحيح ومن رَفَعَهُ فقد وَهِمَ». وقال الدارقـطنـي - كـما فـي «أطراف الغـرائـب والأفـراد» (٣/ ١٢٥) (رقم/ ٢٢٢١) لابن القيسراني - بأنّ المحفوظ هو الموقوف.

(٢) حديث موقوف على سلمان ومتنه منكر جِدًا، رواه الطبري في تفسيره (٦/ ٣٠٧) (رقم/ ٦٨٢٠)، والبيهقي في «**الأسماء والصفات**» (٢/ ١٥٠) (رقم/ ٧١٦)، وقال عقبه: «هَذَا مَوْقُوفٌ...، وَمَعْلُومٌ أَنَّ سَلْمَانَ كَانَ قَدْ أَخَذَ أَمْثَالَ هَذَا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ حَتَّى أَسْلَمَ بَعْدُ». وحكم عليه الحافظ العراقي في «**المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**» (٢/ ١١٢٩) (رقم/ ٤٠٨٨) بأنّه حديث باطل وأنّ إسناده ضعيف جِدًّا، كما ضَعَّفَهُ الإمام الشوكاني في «**الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**» (ص/ ٤٥١) (رقم/ ٢٤).

إصبعين من أصابع الرحمن»[١]، لأنَّ يده لو كانت جارحة كيدك فأصابع اليد المعهودة لا تزيد على خمس أصابع، فإذا انْشَغَلَتِ الإصبعان بقلبٍ، والإصبعان بقلبٍ، بَقِيَ إصبعٌ واحدٌ، فتبقى قلوبُ العبادِ بماذا يُقَلِبُهَا؟!

وإنما يتضمّن معنى الحديث: العبارة عن اقتداره، والإشارة إلى سرعة التّقليب والتّغيير، ولهذا سُمِّيَ القلبُ قَلْبًا، لا أنّ الأصابعَ مُتَّسِمَةٌ بالأناملِ والبراجمِ[٢] المركّبةِ مِنْ لحمٍ وعظمٍ وعرقٍ ودمٍ.

فَإِنْ قلتَ: إنّما خاطبنا بما نعقل، ونحن لا نعقل في الشّاهدِ يَدًا إلّا جارحةً. نقول على قولكم: يجب أَنْ تكونَ مُؤَلَّفَةً حَامِلَةً للأعراض، فإنّكم لا تعلمون في الشّاهد يَدًا إلّا كذلك، وإذا كانت كذلك لاحتاج إلى مُخَصِّصٍ فلزم حُدُوثُهُ، وانتفى قِدَمُهُ، وما لزم حدوثه جازَ بقاؤه وجاز عدمه؛ فأين الأدلّةُ عليكم بالتّوحيد والتّنزيه؟!

تَنَزَّهُوا في بساتين التّقديس، واخطبوا عرائس التّوحيد، لِتُجْلَى لكم على منصّات البيان، لا بك لرؤية اليدين من بصيرة، فإنّهما لا يُدركان بنور البصر وإنّما يُدركان بنور البصيرة.

وما مثالُ مَنْ ليس له بصيرة إلا كجماعةٍ من العميان، سَمِعُوا بأنّه حُمِلَ إلى البلد حيوانٌ عجيبٌ، يُقال له: الفيلُ، فقالوا: تَعَالَوْا حتّى ننظرَ هذا الحيوان العجيب، فجاءوا ليعرفوا حال الفيل وليس لهم نور يُدركونه به، فوقعت يدُ أحدهم على رجله، وآخر على نابه، وآخر على أُذنه، فانصرفوا وقالوا: قد فهمنا الفيل وأدركناه، فلما انصرفوا استقبلهم مَنْ يحضرهم من العميان، فسألهم عنه فشرعوا في الإخبار عنه. فقال الّذي لَـمَسَ رِجله: يُشبه إسطوانة خشب إلا أنّه لَيِّـنٌ. وقال الّذي لَـمَسَ نابه: أخطأتَ إنما يُشبه إسطوانة

---

(١) قال الإمام ابن حزم في «**الفصل في الملل والأهواء والنحل**» (٢/ ١٢٨) عند تفسير هذا الحديث: «أَي بَين تدبيرين ونعمتين من تَدْبِيرِ الله ﷻ ونعمه، إِمَّا كِفَايَة تَسُرُّهُ وَإِمَّا بَلَاء يأجره عَلَيْهِ، وبالأصحّ فِي اللُّغَة النِّعْمَة وقلب كل أحد بين توفيق الله وجلاله وَكِلَاهُمَا حكمه».

(٢) **البراجم**: هي مفاصل الأصابع، واحدتها (بُرْجُمَة). انظر: النووي، **شرح صحيح مسلم** (٢/ ١٣١).

حديد. وقال الّذي لَمَسَ أُذنه: أخطأتما إنما يُشبه جلدًا غليظًا. وكلّهم مخطئون في التّشبيه، والخطأ ما جاء في هذا الوقت وإنما جاء في ابتداء الأمر، وهو أنّهم طمعوا أن يَرَوْا حقيقة الفيل من غير بصر.

فالرجلُ الّذي له بصرٌ إذا سمع العميان يُخبرون بذلك أَخَذَ يضحكُ منهم، وإذا جاءَ البصيرُ الّذي شاهده، قال: أخطأتم معاشر العميان، لا يُشبه خشبًا ولا حديدًا ولا جلدًا. فيقولون: ماذا يُشبه؟ فإذا أراد أن يُعَرِّفَهُمْ، كيف يَقدر أن يُشَبِّهَهُ بشيءٍ مَا رَأَوْهُ؟! فلا يُمْكِنُ أن يُوصِلَ حقيقته إلى قولهم، وليس له حِيلة سوى أن يقولَ: أيّها العميان، إنّ الّذي خَطَرَ ببالكم وسبق إلى أفهامكم من التّشبيه بالفيل بخلافه.

فإذا كانتْ صورةٌ لها أشباهٌ وأمثالٌ لَا يُمْكِنُ إِيصَالُ تَفْهِيمِهَا إلى أفهام العميان، فتفهيمُ الصِّفَةِ الصَّمَدِيَّةِ التي لا تُشْبِهُ شيئًا ولا يُشبهها شيءٌ كيفَ يُمْكِنُنَا أَنْ نُوصِلَهَا وَنُصَوِّرَهَا لرجلٍ لا بصيرةَ له؟! وعلى هذا القياسِ فَقِسْ سائرَ الصِّفَاتِ، فهي كالذّات - ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه/ ١١٠].

قُلْ: آمَنْتُ بِلَا تَشْبِيهٍ، وَصَدَّقْتُ بِلَا تَمْثِيلٍ. وَعَلَيَّ ضمانك في يوم القيامة.

فإنّه لا بُدَّ أَنْ تعتقدَ أنّ معبودَكَ لا يُشْبِهُ شيئًا، ولا يُشْبِهُهُ شيءٌ.

ولا أُحِيلُكَ على العقلِ والكلام، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وتكفيكَ هذه رَدًّا على المشبّهة والمجسّمة، وتكفيكَ ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رَدًّا على المعطِّلة.

يا حادي قلوب العارفين، أَخْرِجْنَا إلى فضاءِ المعرفةِ، فقد أُخِذَ بِالرِّكَابِ مضيق الجدل، وأصابه اللّغوب، فحجاج الحجاج، فكم تُشير عليها؟!

يقول الخصم المولع: فغرّد لها بقافية من رمل الإبل تقطع الرّمل.

وعللاها بحديث حاجر ولتُصنع الغلّات ما بداها
أذكر لها حجرا تقاما عراها ففدت تنفخ شوقًا في براها

يا خافي عن سرّ الوجود، لو رددت إلى ظلام وكرك لكفى بك، لأنّك لا تقدر على أَنْ تنظرَ إلى شمسِ النّهار؛ ما ذُكِرَ لكَ نَعْتٌ مِن نعوته، جَلَّ عَمَّا تَدُلُّ عليه ظواهرُ النُّعُوتِ، وأنّها إنّما تدلُّ بالمقايسة على تحادث.

يا طفلَ المكتبِ، تعرفُ حلاوةَ الزَّبيبِ؟ قال: نعم يا عمّ. وتعرفُ حلاوةَ الجِماع؟ قال: لا يا عمّ، كيف هو؟ قيل: حلاوة الّذي لم تُدْرِكْ، كحلاوةِ الزّبيب الّذي أدركتَ - ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء/ ١٩٥].

جَعَلَنَا اللهُ مِمَّنْ اقتدى واهتدى بمنّه، وصلّى الله على سيدنا محمّد وسلّم تسليمًا.

* * *

مَجْلِسُ سُؤَالٍ: الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ اشْتَغَلُوا بِالتَّأْوِيلِ؟ فَهَلْ يَجُوزُ لِغَيْرِهِمْ أَمْ لَا؟

والجوابُ: اعلمْ، أَنَّ مِنْ حُسْنِ إسلام المرءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ، وإذا أرادَ اللهُ بعبدٍ شَرًّا ابتلاهُ بالجدلِ، وإذا أرادَ اللهُ بعبدٍ خيرًا وَفَّقَهُ للعملِ.

إِنْ أخذَ منكَ لسانَك وَرَدَّ إليك قلبَك فقد لَطَفَ بكَ، وَإِنْ أخذَ منكَ قَلْبَكَ وَرَدَّ إليكَ لسانَكَ فقد عَظُمَتْ مُصِيبَتُكَ.

ليسَ على المرءِ أضرُّ مِن الخوضِ في ذاتِ اللهِ وصفاته - «**تَفَكَّرُوا في آلاء الله ولا تتفكّروا في الله**»[1].

---

(١) حديث: «**تَفَكَّرُوا في آلاَءِ الله وَلاَ تَتَفَكَّرُوا فِي اللهِ**»، حديثٌ صحيحٌ عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، رواه الإمام الطبراني في «**المعجم الأوسط**» (٦/ ٢٥٠) (رقم/ ٦٣١٩)، وأبو نُعيم في «**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**» (٦/ ٦٧)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (١/ ٢١٠) (رقم/ ١). وأورده الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في «**سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**» (٤/ ٣٩٥) (رقم/ ١٧٨٨)، وقال بعد أن ذكر الروايات المرفوعة والموقوفة: «وبالجملة فالحديث بمجموع طرقه حَسَنٌ عندي».

آمَنَّا بهذه الأخبار، وأثبتناها إثباتًا يجلُّ عمّا يخطر في الأفكار، أو عمّا يُدْرَكُ في الدّنيا بالأبصار، أو يُتَوَهَّمُ في الخيال مِنْ تشبيهِ الحقّ تعالى في ذاته وصفاته بذوات الأغيار؛ لأنّ الحقّ بذاته مُنَزَّهٌ عن مشابهةِ الخلقِ - ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [النحل/ ٧١].

إِنْ نَفَيْتَ التّشبيه في الظّاهر والباطن فمرحبًا بك.

وَإِنْ لَم يُمْكِنْكَ أَنْ تَتَخَلَّصَ من شِرْكِ التَّشْبِيهِ إلى خالصِ التّوحيدِ وخالصِ التَّنْزِيهِ إلا بالتّأويلِ، فالتّأويلُ خَيْرٌ مِنَ التَّشْبِيهِ.

وإذا اعتقدتَ أنّ الحقَّ ليس بجسم، فلا يخطرُ بِبَالِكَ بعدَ هذا شيءٌ مِن الاحتياجِ إلى شيءٍ مِن الاستواءِ بطريقِ الاتّصالِ، وَالنُّزُولُ بطريقِ الانتقال، لأنّ ذلك من صفاتِ الأجسامِ لا مِن صفاتِ الجلال.

فَإِنْ تَنَزَّهَتْ عَقِيدَتُكَ عَنْ دَرَنِ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ فقد وقعَ الوِفَاقُ، وحصلَ الاتّفاق، سواء قلتَ في التّأويل أو لم تَقُلْ.

وقولُ المشبّهة: «إنّ الصَّحَابَةَ ما اشتغلوا بالتّأويل»[1]، فأقول: وكما لم يشتغلوا بالتّأويل لَمْ يشتغلوا بالتّشبيه والتّمثيل.

ثُمَّ أقول - وكأنّي قلتُ -: إنّ استعمالَ هذه الألفاظِ والعباراتِ واجبٌ؛ بل الواجبُ عليكَ معرفةُ الله.

وأسألك: هل كان الصّحابةُ عارفينَ بالله أو غيرَ عارفينَ به؟

فإن قلتَ: غير عارفينَ به، فهذا كُفْرٌ. وإن قلتَ: عارفين، وَجَبَتْ عليك المعرفةُ كما وَجَبَتْ عليهم. وَإِنْ أمكنك أَنْ تعرفَ معبودَكَ بدون اشتغال بهذه الألقاب والعبارات فلا حَرَجَ عليكَ.

---

(١) كلامهم غير صحيح، لأنّه قد ثبت عن الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنهما أنّه أوّل بعضًا من الآيات التي يستشهد بها المجسمة لإثبات الجوارح لله تعالى عن ذلك، وقد مرّ في المبحث الثاني (ص/ ١٢٧ - ١٢٩) نماذج من ذلك.

ومثالك مثال رجل يقول: إنّ الصّحابة كانوا إذا أرادوا أن يقصدوا مكّة لا يدخلون الكوفة، لأنّها لم تكن على طريقهم، لأنّ مقصدهم حضور عرفات لا لأنّ دخولَ الكوفةَ بِدْعَةٌ؛ فكذلك ها هنا إن كانوا تركوا التّأويل[1] ما تركوه لكونه محظورًا، وإنّما تركوه لأنّ هذه الشُّبَهَ وَالبِدَعَ الّتي ظهرت في هذا الوقت لم تكن في ذلك الوقت تفتقر إلى التّأويل؛ بخلاف هذا الوقت، فإنّ البدعَ فيه قد ظهرت وَالشُّبَهَ فيه قد انتشرت، فنحتاج فيه إلى التّأويل لدحض شبهة التّشبيه والتّعطيل.

وما ذلك بضرب مثل إلا كمثل رجلين: أحدهما صحيح، والآخر مريض، فَتَرَكَ المريضُ التّداوي حتى أشرف على الهلاك، فقيل له: لماذا لا تتداوى؟ فقال: كان هذا لا يتداوى. فقيل له: يا مسكينُ، أنت غالطٌ هذا صحيح، والصّحيح لا يفتقر إلى الدّواء، حُـمُرُ الوُحُوشِ لا تحتاج إلى البيطار، وإنما أنت المريضُ.

والمريضُ مَنْ هُوَ الآن في هذا الزّمان؟

المرضُ: التّشبيه والتّعطيل. والدّواء: التّفسير والتّأويل.

وكما أنّ ذلك المريض الّذي قد أشرف على التّلف لا غُنْيَةَ له عن استعمال الدّواء اقتداءً بالصّحيح لأنّه يهلك لا محالة، كذلكَ مَنْ غَلَبَ عليه مرضُ التّشبيه والتّعطيل ولم يتداوى بدواء التّفسير والتّأويل، فإنّه يهلكُ لا محالة.

ثُمَّ أقولُ: وكيفَ يُمْكِنُ أَنْ يقولَ: ما لم تتكلم فيه الصّحابة يكون بِدعة؟ وكثير مِنَ العلوم الشرعيّة ومن الأقيسة الفهميّة وعلوم العربيّة إلى غير ذلك لم يتكلّموا فيه، ولا يُقال: إِنَّ ذلكَ بِدْعَةٌ.

فإن قلتَ: إنّهم تكلّموا في الفقه ولكنّهم ما استعملوه بهذه الألقاب من الطّرد والعكس وقياس الخلف وقياس الشّبه. فكذلك أقول: تَكَلَّمُوا بالتّوحيد ولم يستعملوه بذكر الجسم والجوهر والعَرَض.

---

(١) ولم يتركوه أصلاً، وما جاء عن الصّحابي الجليل ابن عباس خير شاهد على أنّهم لم يتركوه.

ثُمَّ أقول: وكيف يُمكن أن يُقال: إنَّ السَّلَفَ ما استعملوا التّأويل؟ وقد ورد في «**الصّحيح**» عن سيّد الكَوْنَيْنِ ﷺ: أنّه قَدَّمَ لَهُ ابنُ عبّاس وَضُوءَهُ، فقال: «**مَنْ فَعَلَ هَذَا؟**». قلتُ: أنا يا رسولَ الله، فقال: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**»[١].

فلا يخلو إمّا أن يكونَ الرَّسُولُ ﷺ أرادَ أَنْ يدعوَ له أو عليه. فلا بُدَّ أَنْ تقولَ: أرادَ الدّعاء له لا دعاء عليه. ولو كانَ التَّأْوِيلُ محظورًا لكان هذا دعاءً عليه لا له.

ثُمَّ أقولُ: لا يخلو إمّا أَنْ تقولَ: إنّ دعاءَ الرّسول ﷺ ليس مستجابًا، فليس بصحيح. وإن قلتَ: إنّه مُستجاب، فقد تركتَ مَذْهَبَكَ وَبَطَلَ قَوْلُكَ إنّهم كانوا لا يقولون بالتّأويل.

وكيفَ واللهُ يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾[آل عمران/ ٧]، فقال: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة/ ١]، أنا الله أعلم[٢]. ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم/ ١]، الكاف من كافي، والهاء من هادي، والياء من حكيم، والعين من عليم، والصّاد من صادق[٣]، إلى غير ذلك من المتشابه.

ولو كان (الراسخون في العلم) لا يعلمون كما أنّ الجهال لا يعلمون، سَوَّوْا العَالِمَ بالجاهل، وهل مَنْ يعلم كَمَنْ لا يعلم؟! وقد فرّق الحقُّ بينهما، فقال: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر/ ٩]، وَالمَعنَى لَا يَسْتَوُونَ.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة (٦/ ٣٨٣) (رقم/ ٣٢٢٢٣)، وإسحاق بن راهويه (٤/ ٢٣٠) (٢٠٣٨)، والبزار في مسنده (١١/ ٢٨٢) (رقم/ ٥٠٧٥)، وأحمد في مسنده (١/ ٢٦٦) (رقم/ ٢٣٩٧) تعليق الشيخ شعيب الأرناؤوط: «إسناده قوي على شرط مسلم»، والطبراني في الكبير (١٠/ ٢٦٣) (رقم/ ١٠٦١٤) وفي الأوسط (٢/ ١١٢) (رقم/ ١٤٢٢) وفي الصغير (١/ ٣٢٧) (رقم/ ٥٤٢)، والحاكم في **المستدرك** (٣/ ٦١٥) (رقم/ ٦٢٨٠) وصحّحه ووافقه الذهبي، والآجري في «**الشّريعة**» (٥/ ٢٢٦٦) (رقم/ ١٧٤٨)، وابن أبي عاصم في «**الآحاد والمثاني**» (١/ ٢٨٧) (رقم/ ٣٨٠)، وأصله في «**صحيح البخاري**» (١/ ٤١) (رقم/ ١٤٣).

(٢) رواه أبو الضحى عن ابن عباس، كما قال المؤلف في «**زاد المسير في علم التفسير**» (١/ ٢٦).

(٣) انظر: ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير** (٣/ ١١٧).

ثُمَّ لَوْ كان المتشابهُ غيرَ معلوم لَخَلَا إنزالُهُ عن الفائدة وهذا مُحَالٌ، لأَنَّ الحقَّ إنما أنزلَ القرآنَ للتّبيين والإيضاح لا للإغماض والإشكال[١].

ثُمَّ أقول: هل كان الرسولُ يعلم المتشابه أو لا؟ فإن قلتم: إنه لا يعلم، فقد نسبتم الرسول إلى ما لا يليق به، وأبطلتم قوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل/ ٤٤]، لأنّ التَّبْيِينَ إنما يكون مع العلم لا مع الجهل.

وإن قُلتم: إنّه كان يعلم. فهل بَيَّنَ أو لم يُبَيِّنْ؟ فإن قلتم: بَيَّنَ. فقد بَطَلَ قَوْلُكُمْ: إنّه غير معلوم، وَوَجَبَ أن يكونَ معلومًا على ما قلنا.

شعر:

وداع دعا بالخيف مِن مِنَى ... يهيج أحزان الفؤاد وما يدري
دعا: يا عمّ ليلى غيرها فكأنّما ... أطار بليلى طائر الحان في صدري

* * *

أبكي إلى الشّرق إن كانت منازلكم ... بجانب الغرب خوفَ القيلِ والقال
أقولُ بالخدّ خالٌ حينَ أذكره ... خوفَ الرّقيبِ وما بِالخَدِّ من خال

ثُمَّ يُقال للمشبّهة الّذين يُنكرون التّأويل: ما تقولون في قول سيّد الأوّلين والآخرين: «**الحَجَرُ الأسودُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ**»[٢].

هل تتأوّل الحديثَ أم لا؟ فإن قلتَ: لا أَتَأَوَّلُهُ وأحملُ اللّفظ على ظاهره، فقد خرقتَ الإجماعَ، وألحقتَ معبودكَ بالجمادات، ووصفته بها؛ وهذا شيء يتقدّس عنه العبدُ المخلوقُ، فكيف بالمولى الخالق[٣]؟! ولهذا أجمعت الأُمَّةُ على تأويل هذا الحديث،

---

(١) وهذا يُبطل أيضًا مذهب التّفويض الّذي ينصّ على قراءة الآيات دون تفسيرها وتأويلها.

(٢) حديث باطل موضوع، أورده الحافظ ابن الجوزي (المؤلف) في «**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**» (٢/ ٨٥) (رقم/ ٩٤٤) وقال: «هذا حديث لا يصحّ...».

(٣) وقد أخذ بعض الحنابلة الحديث على ظاهره كابن الفاعوس الحنبلي المجسّم (ت/ ٥٢١هـ) =

مَنْ قال بالتّأويل ومن أنكره[١].

وكذلك أجمعوا على تأويل قول النَّبِيِّ ﷺ: «**أَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ**»[٢]. لاستحالة أن يكون الحجر الأسود صفة من صفاتِ الله تعالى، أو يكونَ له نَفَسٌ كتصاعد نَفَسِ الآدَمِيِّ[٣].

مساكينُ سَمِعُوا «**نَفَسَ الرَّحْمَنِ**» من صفة الحدثان؛ إنّما هو أُوَيْسُ القرني[٤]، وُضِعَتْ

= حيث قال: «الحجر الأسود يمين الله حقيقة»، وفي ذلك قال الذهبي في «**سير أعلام النبلاء**» (١٩/ ٥٢٢): «وكان أبو القاسم ابن السمرقندي يقول: إنّ ابن الخاضبة كان يقول لابن الفاعوس: الحجري، لأنّه كان يقول: الحجر الأسود يمين الله حقيقة».

(١) كان الأولى بالإمام ابن الجوزي لإقامة الحجّة على مَنْ منع التّأويل أن يستشهد بقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد/ ٤]، وذلك لما قاله الإمام ابن حيان الأندلسي في «البحر المحيط في التفسير» (١٠/ ١٠١) عند تفسير هذه الآية: «وهذه آية أجمعت الأمّة على هذا التّأويل فيها، وأنّها لا تُحْمَلُ على ظاهرها من المعيّة بالذّات، **وهي حُجَّةٌ على مَنْ مَنَعَ التَّأْوِيلَ في غيرها مما يُجرى مَجْرَاهَا مِنِ استحالةِ الحَمْلِ على ظاهرها**. وقال بعض العلماء: فِيمَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ تَأْوِيلِ مَا لَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ على ظاهره وقد تَأَوَّلَ هذه الآيَةَ، لو اتَّسَعَ عقله لتأوّل غير هذا مِمَّا هو في معناه». أي مما هو يستحيل حمله على ظاهره في حقّ الله تعالى، كالآيات التي يتوهّم منها المجسّم إثبات الجسميّة لله تعالى عن ذلك.

(٢) قال الإمام البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٩١) (رقم/ ٩٦٨) بعد روايته له: «إن كان محفوظًا فإنّما أراد: إنّي أجد الفرج من قِبَلِ اليمن، وهو كما قال النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ القِيَامَةِ**». وإنّما أراد من فَرَّجَ عن مؤمنة كربة».

(٣) وقد تأوّل حديث «**إني لأجد نَفَسَ الرّحمن من قبل اليمن**» من المجسمة ولم يأخذه على ظاهره: ابن بطّة العكبري (ت/ ٣٨٧هـ) كما نقله القاضي أبو يعلى الفرّاء في «**إبطال التّأويلات**» (ص/ ٢٥٤) مُقِرًّا له، والإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٩٨) حيث قال شارحًا هذا الحديث: «فقوله: «مِنَ اليَمَنِ»، يُبَيِّنُ مقصود الحديث؛ فإنّه ليس لليمن اختصاص بصفات الله تعالى حتى يُظَنَّ ذلك، ولكن منها جاءَ الّذين يحبّهم ويحبّونه...».

(٤) هو القدوة الزّاهد، سيّد التّابعين في زمانه، أبو عمرو أويس بن عامر بن جزء بن مال القرني المرادي اليماني، روى مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٦٨) (رقم/ ٢٥٤٢) وأحمد في مسنده =

كبده على نيران الأشواق فوجد ريحَها صدرُ النَّبِيِّ [صلّى الله عليه وسلّم]، فقال: «إِنِّي لأَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ»[1].

يا عجبًا، مِنْ أين لكبد أُويس رائحة حتى يجدَ ريحَها صَدْرُ النَّبِيِّ؟! لكن قلوب الأنبياء رياحين الإيمان، فإذا هاجت وَجَدَتْهَا أرواحُ الصِّدِّيقِينَ فاستاقوا: «الأَرْوَاحُ أَجْنَادٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ»[2].

لَـمَّا خَرَجَ قَمِيصُ يُوسُفَ من مصر، قال يعقوب في الحال: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ [يوسف/ ٩٤]، فصدرُ النَّبِيِّ وَجَدَ ريحَ أُوَيْس من اليمن، كما وجدَ يعقوبُ ريحَ يوسفَ من مصر، وإن كانَ صدرُ النَّبِيِّ بالمدينة ويعقوب بكنعان.

أُرِيدُ لِقَاءَهُ فَإِذَا التَقَيْنَا ... تَكَالَمَتِ الضَّمَائِرُ فِي الصُّدُورِ
أُمُورٌ لَيْسَ يَعْرِفُهَا سِوَانَا ... يُحَارُ لِفَهْمِهَا نَظَرُ الخَبِيرِ

سِرٌّ بسِرٍّ، وإضمارٌ بإضمارٍ، يا أُوَيْسُ ما الّذي أَخَّرَكَ عنّا؟ فقال: انشغالي بِبِرِّ الوالدةِ

= (١/ ٣٨) (رقم/ ٢٦٦) وغيرهما: عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أُوَيْسٌ، وَلَهُ وَالِدَةٌ، وَكَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَمُرُوهُ فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ**». استشهد يوم صفّين وهو يُقاتل مع سيدنا عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه الفئةَ الباغيةَ، روى الحاكم في مستدركه (٣/ ٤٥٥) (رقم/ ٥٧١٦) بسنده عن يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: «**قُتِلَ أُوَيْسٌ القَرَنِيُّ بَيْنَ يَدَيْ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَ صِفِّينَ**».

(١) رواه البخاري في «**التّاريخ الكبير**» (٤/ ٧١) (رقم/ ١٩٩٠)، والطبراني في «**المعجم الكبير**» (٧/ ٥٢) (رقم/ ٦٣٥٨)، والبزّار في مسنده (٩/ ١٥٠) (رقم/ ٣٧٠٢)، والبيهقي في «**الأسماء والصّفات**» (٢/ ٣٩١) (رقم/ ٩٦٨)، وأورده الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في «**السّلسلة الصّحيحة**» (٧/ ١٠٩٩) (رقم/ ٣٣٦٧).

(٢) رواه البخاري في صحيحه (٤/ ١٣٣) (رقم/ ٣٣٣٦) تعليقًا، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٣١) (رقم/ ٢٦٣٨)، وابن حبان في صحيحه (١٤/ ٢٦٠) (رقم/ ٦١٦٨)، وأبو داود في سننه (٤/ ٢٦٠) (رقم/ ٤٨٣٤)، والطبراني في الكبير (٦/ ٢٦٣) (رقم/ ٦١٦٩) وفي الأوسط (٢/ ١٦٠) (رقم/ ١٥٧٧)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٤٦٦) وغيرهم.

وَمَنْ حَضَرَ بقلبه ما غابَ، وَمَنْ غابَ بِقَلْبِهِ فما حَضَرَ.

إِنَّـا أَقَمْنَا عَلَـى عُذْرٍ لا عـن قدرةٍ، وَمَنْ أقـام علـى عُـذْرٍ كَمَنْ قرب، قرب الأرواح لا قرب الأشباح.

كان موسى قريبًا من آسية قبل أَن يُجْعَلَ في التّابوت، وكم كان بينه وبين فرعون من البُعْدِ وهو في قصره.

يا أُوَيْسُ، لو رأيتَ رسولَ اللهِ ﷺ كان أشهدك بدره. قال: رَأَيْتُهُ الرُّؤْيَةَ المطلوبةَ، وهي أَثْمَرَتْ إحالة الفاروق[١] عَلَيَّ. وليس مقصوده مِنْ أنّه أرادَ الرُّؤْيَةَ؛ بل المقصودُ رؤيةٌ مرسلةٌ.

ويطمعني فيـه عذوبة لفظـه وتقطّعني عنه سيوف قواطع
وأعلم أنّ النَّجْمَ دون وصاله ولكن لي قلب دهته المطامع

قال البَازِي[٢] للدراج[٣]: إِنَّ بَنِي آدَمَ يأخذونني ويحبسونني في بيتٍ مظلم، ومع هذا كلّه إذا أرسلوني على الصّيد نصحتُ وأمسكتُهُ عليهم ثُمَّ أرجع إليهم، وأنتً لا يفعلون بك شيئًا من ذاك وأنت تهرب منهم، فما السِّرُّ في ذلك؟ فقال له: يا بَازِي أَنْتَ معذورٌ، ما رأيتَ قَطُّ كبد بازيّ مشويًّا على النّار، وأنا إذا أخذوني فَإِنَّ كبدي يُشوى على النّار، وأنتَ لا يُصِيبُكَ مثلي.

«إِنِّي لأَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ جِهَةِ اليَمَنْ» - يا أُوَيْسُ، إلى أين تهرب؟ ليس معه قرار ولا منه فرار، فَجُعِلَتْ كَبِدُهُ مَحَكًّا لزناد الغيب، سقطت شرارة من نيران الشّوق فالتهبَ الحراق، فلمّا هَبَّ عليه نسيمُ الوقتِ وَجَدَهُ صدرُ النَّبِيِّ، فقال: «إِنِّي لأَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ

---

(١) أي: عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) جاء في «**القاموس المحيط**» (١/ ١٢٦٢): «**الباز والبازِي**: ضَرْبٌ مِن الصّقور».

(٣) **الدراج**: «نوع من الطير، يدرج في مَشْيَهِ». كما في «**المعجم الوسيط**» (١/ ٢٧٨).

مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ».

يا مسكينُ، أينَ اليَمَنُ وَالنَّفَسُ مِـمَّنْ سَبَّحَ له الليلُ إذا عَسْعَسْ؟

أيـنَ اليمينُ والشّمالُ مِـمَّنْ له القدرةُ والكمالُ؟

أيـنَ القيامُ والجلوسُ مِـنَ المَلِكِ القُدُّوس؟

أيـنَ الهبوطُ والصّعودُ مِـمَّن سَبَقَ الوُجُود؟

إِذَا سَمِعْتَ: «**يَنْزِلُ اللهُ**»[1]، فَلَا تُلَوِّثْ عَقِيدَتَكَ بِدَرَنِ التَّشْبِيهِ، فَإِنَّ كُلَّ دَرَنٍ يزولُ إِلَّا دَرَنُ التَّشْبِيهِ فإنّه لا يَزُولُ، ولو غُسِلَ بماءِ البحرِ.

الّذي يقول: أنا لا أقولُ بالتّشبيه ولا بالتّأويل فقد سَلَكَ طريقَ السّلامة، وَمَنْ قال بالتّأويل فإنّه إذا عدل عن ظاهرِ النُّزُولِ إلى معنى واحدٍ فقد تَأَوَّلَ الآية تأويلًا مجهولًا، وَمِنْ غير شكّ التّأويلُ المعلوم أولى من التّأويل المجهول.

وعلى كُلِّ قَوْلٍ، فتعالى وتقدّس عما يخطرُ بالبالِ، أو يُتَوَهَّمُ بالخيالِ، وَيَتَنَزَّهُ عن قَبُولِ الاتّصالِ والانفصال.

سُئِلَ موسى ﷺ: أيُّ النَّاسِ أعلم؟ فقالَ: «أَنَا»، فَرُدَّ إلى بعض تلامذة الحقيقة وهو الخضر ﷺ؛ فلمّا عُرِضَتْ القصّة على الحبيب تَعَلَّمَ الأَدَبَ لَـمَّا أَحَسَّ بأُوَيْسٍ، فكان

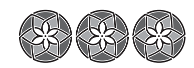
---

(١) حديث: «**ينزلُ الله**»، أَوَّلَهُ الإمامُ مالك بن أنس بنزول المَلَكِ بأمرِ الله تعالى - كما ذكر الحافظ ابن عبد البر في «**التّمهيد**» (٧/ ١٤٣) والذّهبي في «**سير أعلام النبلاء**» (٨/ ١٠٥) - قال الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني في «**فتح الباري**» (٣/ ٣٠): «وقد حكى أبو بكر ابن فورك: أنّ بعضَ المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول؛ أي: «**يُنْزِلُ مَلَكًا**»، وَيُقَوِّيهِ ما رواه النَّسَائِي من طريق الأغر، عن أبي هريرة وأبي سعيد، بلفظ: «**إِنَّ اللهَ يُمْهِلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا، يَقُولُ: هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجَابَ لَهُ؟**» الحديث. وفي حديث عثمان بن أبي العاص: «**يُنَادِي مُنَادٍ: هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ**» الحديث. قال القرطبي: وبهذا يرتفع الإشكال».

يخافُ أن يقعَ عتابٌ على لفظةٍ تُوجِبُ إحالته على حضرةٍ، فكانَ يقولُ: «**إِذَا مَرَّ عَلَيَّ يَوْمٌ لَا أَزْدَادُ فِيهِ عِلْما افْتَقَرْتُ لِلْحَقِّ، وَحِينَ أَشُمُّ رَائِحَةَ نَسِيمِ أُوَيْسٍ تَهُبُّ مِنْ رَوْضَةِ عِلْمِهِ تَرُدُّهُ إِلَى المَقْصِدِ، أَقُولُ: أَحَدٌ**»[١].

وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمّد، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا.

اهـ المراد من «**المجالس**» لابن الجوزي بحروفه[٢].



(١) حديثٌ موضوعٌ مكذوب لا أصل له.

(٢) وكان الفراغ من تحقيقه ليلة ٩ من ذي الحجة لعام ١٤٣٣ من الهجرة المباركة.

المصادر

- ابن أبي جمرة (ت/ ٦٩٩هـ): (عبد الله بن سعد).

١. **بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها**، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٤م.

- ابن أبي حاتم (ت/ ٣٢٧هـ): (أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد).

٢. **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: أسعد محمد الطيّب، طبعة مكتبة نزار الباز – السعودية، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٩هـ.

- ابن أبي شيبة (ت/ ٢٣٥هـ): (عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان).

٣. **مصنف ابن أبي شيبة**، تحقيق: كمال الحوت، طبعة مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩هـ.

- ابن أبي عاصم (ت/ ٢٨٧هـ): (أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد).

٤. أـ **السُّـنَّـةُ**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

ب ـ **السُّـنَّـةُ**، تحقيق: باسم الجوابرة، دار الصميعي – الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

- ابن أبي يعلى (ت/ ٥٢٦هـ): (محمد بن محمد).

٥. **طبقات الحنابلة**، تحقيق: محمد حامد الفقي، طبعة دار المعرفة – بيروت.

- ابن الأثير (ت/ ٦٠٦هـ): (أبو السّاعدات، المبارك بن محمد الجزري).

٦. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، طبعة المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- ابن الجوزي (ت/ ٥٩٧هـ): (أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد).

٧. **أخبار الصفات**، تحقيق: الدكتور مرلين سوارتز، طبعة: بريل ليدن – بوستن كولن، عام ٢٠٠٢م.

٨. أ– **دفع شبه التّشبيه بأكف التنزيه**، تحقيق: الشيخ حسن السقاف، دار الإمام النووي – الأردن.

ب– **دفع شبه التّشبيه بأكف التنزيه**، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، طبعة المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة.

٩. **الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد**، تحقيق: د. هيثم عبدالسلام محمد، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

١٠. **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، طبعة دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

١١. **صيد الخاطر**، طبعة دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى عام ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٢. **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: عبد الله القاضي، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ.

١٣. **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٤. **الموضوعات**، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، طبعة المكتبة السّلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، عام ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

- ابن قيم الجوزية (ت/ ٧٥١هـ): (محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد).

١٥. **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**، طبعة مكتبة ابن تيمية – مصر، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٦. **تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته**، مطبوع مع كتاب «عون المعبود شرح سنن أبي داود» للعظيم آبادي (ت/ ١٣٢٩هـ)، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤١٥هـ.

- ابن الموصلي (ت/ ٧٧٤هـ): (محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان).

١٧. **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم**، تحقيق سيد إبراهيم، طبعة دار الحديث – القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- ابن تيمية (ت/ ٧٢٨هـ): (أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام)

١٨. **الإيمان**، تَحقيق مَحمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي – عمان، الطبعة الخامسة، عام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٩. **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية – السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢٠. **الفتوى الحموية الكبرى**، تحقيق: حـمد التويجري، طبعة دار الصميعي – الرياض، الطبعة الثانية، عام ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٢١. **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة النورة،، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

- ابن جماعة (ت/ ٧٣٣هـ): (بدر الدين، محمد بن إبراهيم بن سعد الله).

٢٢. **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، طبعة دار السلام – القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٠م.

- ابن حبان (ت/ ٣٥٤هـ): (أبو حاتم، محمد بن حبان الدارمي البُستي).

٢٣. **الثقات**، تحقيق: شرف الدين أحمد، طبعة دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٢٤. **صحيح ابن حبان**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٥. **المجروحين مِن المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود زايد، طبعة دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٦هـ.

- ابن حزم (ت/ ٤٥٦هـ): (أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي).

٢٦. **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: أحمد شاكر، طبعة دار الآفاق الحديثة – بيروت.

٢٧. **الفِصَلُ فِي المِلَلِ وَالأَهْوَاءِ وَالنِّحَلِ**، طبعة مكتبة الخانجي – القاهرة.

- ابن خزيمة (ت/ ٣٣١هـ): (محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري).

٢٨. **كتاب التّوحيد وإثبات صفات الرب** ﷻ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، طبعة مكتبة الرشيد – الرياض، الطبعة الخامسة، عام ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

- ابن خلكان (ت/ ٦٨١هـ): (أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي الإربلي).

٢٩. **وفيات الأعيان وأنباء الزمان**، تحقيق: إحسان عبّاس، طبعة دار صادر – بيروت.

- ابن راهويه (ت/ ٢٣٨هـ): (أبو يعقوب، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد).

٣٠. **مسند إسحاق بن راهويه**، تحقيق: د. عبد الغفور البلوشي، طبعة مكتبة الإيمان – الدينة المنورة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

• ابن رجب (ت/ ٧٩٥هـ): (زين الدين، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب).

٣١. **ذيل طبقات الحنابلة**، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، طبعة مكتبة العبيكان – الرياض، الطبغة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

• ابن سعد (ت/ ٢٣٠هـ): (أبو عبد الله، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي).

٣٢. **الطبقات الكبرى**، تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٩٦٨م.

• ابن عبد البر (ت/ ٤٦٣هـ): (يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي).

٣٣. **الاستذكار**، تحقيق: سالم عطا ومحمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٤. **التمهيد لِـما في موطأ الإمام مالك من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب، عام ١٣٨٧هـ.

• ابن عساكر (ت/ ٥٧١هـ): (أبو القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله).

٣٥. **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو العمروي، طبعة دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٣٦. **تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، تحقيق: الإمام محمد زاهد الكوثري، طبعة دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٤هـ.

- ابن قتيبة (ت/ ٢٧٦هـ): (أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري).

٣٧. **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت.

- ابن قدامة المقدسي (ت/ ٦٢٠هـ): (أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد).

٣٨. **روضة الناظر وجنة المناظر**، طبعة مؤسسة الريان – بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

- ابن القيسراني (ت/ ٥٠٧هـ): (أبو الفضل، محمد بن طاهر المقدسي).

٣٩. **أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني**، تحقيق: محمود نصار، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

- ابن كثير (ت/ ٧٧٤هـ): (أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير).

٤٠. **البداية والنهاية**، طبعة دار الفكر – بيروت، عام ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٤١. أ ـ **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي سلامة، طبعة دار طيبة للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الثانية، عام ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

ب ـ تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ.

- ابن ماجه (ت/ ٢٧٣هـ): (أبو عبد الله، محمد بن يزيد القزويني).

٤٢. السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الفكر – بيروت.

- ابن منظور (ت/ ٧١١هـ): (محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري).

٤٣. **لسان العرب**، طبعة دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤١٤هـ.

- أبو الشيخ الأصبهاني (ت/ ٣٦٩هـ): (عبد الله بن محمد بن جعفر).

٤٤. **العظمة**، تحقيق رضاء الله المباركفوري، طبعة دار العاصمة – الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ.

- أبو البقاء الحنفي، (ت/ ١٠٩٤هـ): (أيوب بن موسى الحسيني الكفوي).

٤٥. **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت.

- أبو الفضل التميمي (ت/ ٤١٠هـ): (عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث).

٤٦. أ- **اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن حنبل** (مطبوع بذيل «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى الحنبلي)، طبعة دار الكتب العلمية.

ب- **اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن حنبل**، تحقيق: أشرف صلاح علي، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠١م.

- أبو الفضل العراقي (ت/ ٨٠٦هـ): (زين الدين عبد الرحيم بن الحسين).

٤٧. **طرح التثريب في شرح التقريب** (أكمله ابنه أحمد أبو زرعة ولي الدين)، طبعة دار إحياء التراث العربي (مصوّرة عن الطبعة المصرية القديمة) – بيروت.

- أبو المعين النسفي (ت/ ٥٠٨هـ): (ميمون بن محمد).

٤٨. **تبصرة الأدلة في أصول الدين**، تحقيق: الدكتور حسين آتاي، طبعة نشريات رئاسة الشؤون الدينية للجمهورية التركية.

- أبو بكر الخلال (ت/ ٣١١هـ): (أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد).

٤٩. **السُّنَّةُ**، تحقيق: د. عطية الزهراني، طبعة دار الراية – الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

- أبو حيان الأندلسي (ت/ ٧٤٥هـ): (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف).

٥٠. **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي جميل، طبعة دار الفكر – بيروت، عام ١٤٢٠هـ.

٥١. **النهر الماد من البحر المحيط**، دار الجنان – بيروت.

- أبو داود (ت/ ٢٧٥هـ): (سليمان بن الأشعث السجستاني).

٥٢. **السُّـنن**، طبعة دار الكتاب العربي – بيروت.

- أبو داود الطيالسي (ت/ ٢٠٤هـ): (سليمان بن داود بن داود بن الجارود).

٥٣. **مسند أبي داود الطيالسي**، تحقيق: د. محمد التركي، طبعة دار هجر – مصر، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

- أبو عوانة (ت/ ٣١٦هـ): (يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني).

٥٤. **مستخرج أبي عوانة**، تحقيق: أيمن الدمشقي، طبعة دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

- أبو منصور الماتريدي (ت/ ٣٣٣هـ): (محمد بن محمد بن محمود).

٥٥. **تأويلات أهل السُّنَّة**، تحقيق:د. مجدي مسلوم، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- أبو منصور البغدادي (ت/ ٤٢٩هـ): (عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي التميمي الإسفرائيني).

٥٦. **الفرْق بين الفرق**، طبعة دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٩٩٧م.

أبو نُعيم (ت/ ٤٣٠هـ): (أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني).

٥٧. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، طبعة دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الرابعة، عام ١٤٠٥هـ.

- أبو يعلى (ت/ ٣٠٧هـ): (أحمد بن علي بن المثنى الموصلي).

٥٨. **المسند**، تحقيق: حسين أسد، طبعة دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- أبو يعلى الحنبلي (ت/ ٤٥٨هـ): (محمد بن الحسين ابن الفراء).

٥٩. **إبطال التّأويلات لأخبار الصفات**، تحقيق: محمد الحمود النجدي، طبعة دار إيلاف الدولية – الكويت.

- الآجري (ت/ ٣٦٠هـ): (أبو بكر، محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي).

٦٠. **الشريعة**، تحقيق: الدكتور عبد الله الدميجي، طبعة دار الوطن – الرياض، الطبعة الثانية، عام ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- أحمد بن حنبل (ت/ ٢٤١هـ): (أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني).

٦١. أ- **مسند أحمد**، طبعة مؤسسة قرطبة – القاهرة.

ب- **مسند أحمد**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، بيروت، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠١م.

- الأشعري (ت/ ٣٢٤هـ): (أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن إسحاق).

٦٢. **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تحقيق: نعيم زرزور، طبعة المكتبة العصرية ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- البخاري (ت/ ٢٥٦هـ): (أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم).

٦٣. **التاريخ الكبير**، تحقيق: هاشم الندوي وآخرين، طبعة دار الكتب العلمية مصورة عن دائرة المعارف العثمانية.

٦٤. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)**، تحقيق: محمد زهير ناصر، طبعة دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢هـ.

٦٥. **خلق أفعال العباد**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، طبعة دار المعارف السعودية – الرياض، عام ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- البزّار (ت/ ٢٩٢هـ): (أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد).

٦٦. **البحر الزخار (مسند البزار)**، تحقيق محفوظ زين الله، طبعة مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٨م.

- البسيوي (ت/ ٣٦٣هـ): (علي بن محمد).

٦٧. **جامع أبي الحسن البسيوي**، طبعة وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عُمان، عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- البغوي (ت/ ٥١٠هـ): (الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء).

٦٨. **معالم التّنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٠م.

٦٩. **شَرْحُ السُّنَّةِ**، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، طبعة المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- البيهقي (ت/ ٤٥٨هـ): (أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني).

٧٠. أ ـ **الأسماء والصفات**، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت.

ب ـ **الأسماء والصفات**، تحقيق: عبد الله الحاشدي، طبعة مكتبة السوادي – السعودية، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٧١. **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

- التّرمذي (ت/ ٢٧٩هـ): (محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى).

٧٢. **السُّنَن**، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٧٣. **علل الترمذي الكبير**، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، طبعة عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩هـ.

- تقي الدين السبكي (ت/ ٧٥٦هـ): (تقي الدين، علي بن عبد الكافي).

٧٤. **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل**، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، طبعة مكتبة زهران – مصر.

- الحاكم (ت/ ٤٠٥هـ): (محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابورة، المعروف بابن البيّع).

٧٥. **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: د. مصطفى عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

- الحسين بن بدر الدين (ت/ ٦٦٣هـ): (الحسين بن محمد بن أحمد الحسني).

٧٦. **ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة**، تحقيق: المرتضى بن زيد المحَطْوَرِي، طبعة مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع – صنعاء، الطبعة الثانية، عام ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- الخطيب البغدادي (ت/ ٤٦٣هـ): (أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد).

٧٧. **الفقيه والمتفقه**، تحقيق: عادل الغرازي، طبعة دار ابن الجوزي – السعودية، الطبعة الثانية، عام ١٤٢١هـ.

- الدارمي (ت/ ٢٢٥هـ): (أبو محمد، عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي).

٧٨. **مسند الدارمي** (المعروف بـ «**سنن الدارمي**»)، تحقيق: حسين الداراني، طبعة دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ/ ٢٠٠٠م.

- الدارقطني (ت/ ٢٢٥هـ): (أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي).

٧٩. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، طبعة دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

• الذهبي (ت/ ٧٤٨هـ): (أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز).

٨٠. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، طبعة دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٨١. **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٨٢. **العلو للعلي الغفار**، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السّلف – الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٨٣. **المغني في الضعفاء**، تحقيق: نور الدين عتر، طبعة دار إحياء التراث – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٣٩١هـ.

٨٤. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

• الرازي (ت/ ٦٠٦هـ): (فخر الدين، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين).

٨٥. **أساس التقديس في علم الكلام**، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٨٦. **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**، تحقيق: علي النشار، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت.

٨٧. **التفسير الكبير**، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٠هـ.

٨٨. **المحصول**، تحقيق: الدكتور طه جابر العلواني، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت،

الطبعة الثالثة، عام ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- الراغب الأصفهاني (ت/ ٥٠٢هـ): (أبو القاسم، الحسين بن محمد).

٨٩. **تفسير الراغب الأصفهاني،** تحقيق: د. محمد بسيوني، طبعة كلية الآداب في جامعة طنطا – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٩٠. **مفردات ألفاظ القرآن،** تحقيق: صفوان داوودي، طبعة دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ.

- الرّوياني (ت/ ٣٠٧هـ): (أبو بكر، محمد بن هارون).

٩١. **مسند الروياني،** تحقيق: أيمن أبو يماني، مؤسسة قرطبة – القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ.

- السّيوطي (ت/ ٩١١هـ): (جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر).

٩٢. **شرح السيوطي لسنن النسائي،** تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، طبعة مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- الشهرستاني (ت/ ٥٤٨هـ): (أبو الفتوح، محمد بن عبد الكريم بن أحمد).

٩٣. **الملل والنحل،** تحقيق: السعيد المندوه، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- الشيرازي (ت/ ٤٧٦هـ): (أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف).

٩٤. **الإشارة إلى مذهب أهل الحق،** تحقيق: محمد الزبيدي، طبعة دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩هـ.

- الصّدوق (ت/ ٣٨١هـ): (محمد بن علي).

٩٥. **التوحيد،** تحقيق: علي أكبر غفاري، طبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

- الضّياء المقدسي (ت/ ٦٤٣هـ): (ضياء الدين، محمد بن عبد الواحد).

٩٦. **المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يُخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما (الأحاديث المختارة)**، تحقيق: الدكتور عبد الملك بن دُهيش، طبعة دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- الطبراني (ت/ ٣٦٠هـ): (أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب).

٩٧. **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق محمد وعبد المحسن الحسيني، طبعة دار الحرمين – القاهرة، عام ١٤١٥هـ.

٩٨. **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي السّلفي، طبعة مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

٩٩. **المعجم الصغير**، تحقيق: محمد أمرير، طبعة المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، عام ٠١٤٠ه/ ١٩٨٥م.

- الطبري (ت/ ٣١٠هـ): (أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير).

١٠٠. **تاريخ الأمم والملوك**، تَحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار التراث ـ بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

١٠١. **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد شاكر، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- الطحاوي (ت/ ٣٢١هـ): (أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة).

١٠٢. **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

- عبد الحق الإشبيلي (ت/ ٥٨١هـ): (أبو محمد، عبد الحق بن عبد الله بن الحسين بن سعيد الأزدي الأندلسي الإشبيلي، المعروف بابن الخراط).

١٠٣. **الأحكام الشرعية الكبرى**، تحقيق: حسين عكاشة، طبعة مكتبة الرشد – الرياض،

الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت/ ٢٩٠هـ): (أبو عبد الرحمن، عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي).

١٠٤. **السُّنَّةُ**، تحقيق: محمد سعيد سالم القحطاني، طبعة دار ابن القيم الدمام، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ.

- عثمان بن سعيد الدارمي (ت/ ٢٨٠هـ): (أبو سعيد، عثمان بن سعيد).

١٠٥. **نقد الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما إفترى على الله ﷻ من التّوحيد**، تحقيق د. رشيد الألمعي، طبعة مكتبة الرشيد – الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٨م.

- العز بن عبد السّلام (ت/ ٦٦٠هـ): (أبو محمد، عبد العزيز بن عبد السلام).

١٠٦. **رسائل في التّوحيد: الملحة في اعتقاد أهل الحقّ**، تحقيق إياد الطباع، دار الفكر المعاصر – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

العسقلاني (ت/ ٨٥٢هـ): (أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر).

١٠٧. **تقريب التهذيب**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٠٨. **تهذيب التهذيب**، طبعة دار صادر نقلا عن دائرة المعارف النظامية في الهند، الطبعة الأولى، عام ١٣٢٦هـ.

١٠٩. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، طبعة دار المعرفة – بيروت.

١١٠. **لسان الميزان**، طبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات نقلا عن دائرة المعارف الهندية، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- الغزالي (ت/ ٥٠٥هـ): (محمد بن محمد الغزالي الطوسي)

١١١. **إحياء علوم الدين**، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت.

١١٢. **إلجام العوام عن علم الكلام**، المطبعة الميمنية – القاهرة.

١١٣. **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق: محمد الأشقر، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧.

- الفيروزآبادي (ت/ ٨١٧هـ): (أبو طاهر، محمد بن يعقوب).

١١٤. **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثامنة، عام ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- القاضي عبد الجبار (ت/ ٤١٥هـ): (أبو الحسن، عبد الجبار بن أحمد الهمذاني الأسدأبادي).

١١٥. **الأصول الخمسة**، تحقيق: فيصل بدير عون، مطبوعات جامعة الكويت، سنة ١٩٩٨م.

١١٦. **شرح الأصول الخمسة**، تحقيق: عبد الكريم عثمان، طبعة مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة الثالثة، عام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١١٧. **المنية والأمل**، تحقيق: د. سامي النشار ود. عصام الدين محمد، طبعة دار المطبوعات الجامعية – الإسكندرية، عام ١٩٧٢م.

- القرافي (ت/ ٦٨٤هـ): (أبو العباس، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن).

١١٨. **أنوار البروق في أنواء الفروق**، طبعة عالم الكتب – بيروت.

- القرطبي (أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري).

١١٩. **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني، طبعة دار إحياء التراث العربي

– بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

• الماتريدي (ت/ ٣٣٣هـ): (أبو منصور، محمد بن محمد بن محمود).

١٢٠. **التّوحيد**، تحقيق: فتح الله خليف، طبعة دار الجامعات المصرية – الإسكندرية.

• مالك بن أنس (ت/ ١٧٩هـ): (مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي)

١٢١. **الموطأ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، طبعة دار إحياء التراث العربي، عام ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

• مجاهد بن جبر (ت/ ١٠٤هـ): (أبو الحجاج، مجاهد بن جبر التابعي المكي).

١٢٢. **تفسير مجاهد**، تحقيق: د. محمد عبد السلام أبو النيل، طبعة دار الفكر الإسلامي الحديثة – مصر، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

• مسلم: (أبو الحسن القشيري النيسابوري، مسلم بن الحجاج).

١٢٣. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت.

• النسفي (ت/ ٧١٠هـ): (أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود).

١٢٤. **مدارك التّنْزيل وحقائق التّأويل**، تحقيق: يوسف بديوي، طبعة دار الكلم الطيب – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

• النووي (ت/ ٦٧٦هـ): (أبو زكريا، يحيى بن شرف النووي).

١٢٥. **تهذيب الأسماء واللغات**، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت.

١٢٦. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، طبعة دار إحياء التراث العربي –

بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٢هـ.

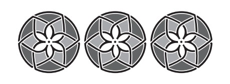
- الهيتمي (ت/ ٩٧٤هـ): (أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي بن حجر).

١٢٧. **الفتاوى الحديثية**، طبعة دار الفكر – بيروت.

١٢٨. **المنهاج القويم**، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- الهيثمي (ت/ ٨٠٧هـ): (علي بن أبي بكر).

١٢٩. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، طبعة دار الكتب العلمية بإذن خاص من ورثة حسام الدين القدسي مؤسس مكتبة القدسي بالقاهرة، عام ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.



المراجع

- ابن العثيمين (ت/ ١٤٢١هـ):

١. **شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية**، تحقيق: سعد فواز الصميل، دار ابن الجوزي – الرياض، الطبعة الخامسة، عام ١٤١٩هـ.

٢. **مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين**، جمع وترتيب: فهد السليمان، طبعة دار الوطن – السعودية، الطبعة الأخيرة عام ١٤١٣هـ.

- ابن باز (ت/ ١٤٢٠هـ):

٣. **مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز**، جَمع وإشراف: محمد الشويعر، طبعة دار القاسم – السعودية، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٠هـ.

- أبو المحاسن القاوقجي (ت/ ١٣٠٥هـ): (محمد بن خليل بن إبراهيم).

٤. **الاعتماد في الاعتقاد**، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.

- أحمد بن زيني دحلان (ت/ ١٣٠٤هـ):

٥. **تقريب الأصول لتسهيل الوصول لمعرفة الله والرسول**، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية

– بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٩م.

• أحمد ابن الصديق الغماري (ت/ ١٣٨٠هـ):

٦. **المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير**، بيروت، دار الرائد العربي، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

• باسم مكداش:

٧. **مناقب آل بيت النبي عند أهل السنة والجماعة**، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٢م.

٨. **تأثير الإسرائيليات في الفكر العقدي الإسلامي** (مخطوط).

• حكمت بن بشير بن ياسين (حفظه الله تعالى):

٩. **موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور**، طبعة دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، عام١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

• حمود التويجري (ت/ ١٤١٣هـ):

١٠. **عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن**، طبعة دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

• الزركلي (ت/ ١٣٩٦هـ): (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي).

١١. **الأعلام، طبعة دار العلم للملايين** – بيروت، الطبعة الخامسة عشر، عام ٢٠٠٢م.

سلامة القضاعي العزامي (ت/ ١٣٧٦هـ):

١٢. **فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان**، طبعة دار إحياء التراث العربي

– بيروت.

عبد السلام الوجيه:

١٣. **أعلام المؤلفين الزيدية**، طبعة مؤسسة الإمام زيد بن علي – الأردن، عام ٢٠٠٢م.

عبد الله ابن الصديق الغماري (ت/ ١٤١٣هـ):

١٤. **فتح المعين بنقد كتاب الأربعين**، تحقيق: الشيخ حسن السقاف، طبعة دار الإمام النووي – الأردن، الطبعة الثالثة، عام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- المناوي (ت/ ١٠٣١هـ): (زين الدين، محمد المدعو بـ: عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي).

١٥. **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، طبعة المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة الأولى، عام ١٣٥٦هـ.

- محمد بن علي التهانوي (ت/ ١١٥٨هـ):

١٦. **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: د. علي دحروج، طبعة مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٦م.

- محمَّد خليل هراس (ت/ ١٣٩٥هـ):

١٧. **شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية**، طبعة دار الهجرة للنشر والتوزيع – الخُبَر، الطبعة الثالثة، عام ١٤١٥هـ.

- محمد صديق حسن خان القنوجي (ت/ ١٣٠٧هـ):

١٨. **قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر**، تحقيق: عاصم القريوتي، طبعة عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٤م.

• محمد عربي التباني (ت/ ١٣٩٠هـ):

١٩. **براءة الأشعريين من عقائد المخالفين** (الكتاب مطبوع باسم أبي حامد بن مرزوق)، طبعة مطبعة العلم – دمشق، عام ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

• محمد ناصر الدين الألباني (ت/ ١٤٢٠هـ):

٢٠. **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، طبعة المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢١. **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، طبعة مكتبة المعارف الرياض، ٢٠٠٢م.

٢٢. **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيىء في الأمة**، طبعة دار المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٣. **ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم**، طبعة المكتب الإسلامي – بيروت، عام ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٢٤. **مختصر العلو للذهبي**، طبعة المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

• مرتضى الزبيدي (ت/ ١٢٠٥هـ):

٢٥. **إتحاف السّادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**، دار الفكر – بيروت.

٢٦. **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المؤلفين، طبعة دار الهداية – القاهرة.

• مرعي الكرمي (ت/ ١٠٣٣هـ): (مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد).

٢٧. **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات**،

تحقيق: شعيب الأرناؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت، عام ١٤٠٦هـ.

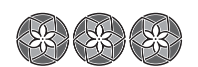
- ملا علي القاري (ت/ ١٠١٤هـ):

٢٨. **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٩. **منح الروض الأزهر شرح الفقه الأكبر**، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي، طبعة دار البشائر – بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.



فهرس



MAJĀLIS IBN AL-JAWZĪ

FĪ AL-MUTAŠĀBIH MINA AL-ĀYĀT AL-QURʾĀNIYYA

THE COUNCILS OF IBN AL-JAWZI OF "THE LIKE OF QUORANIC VERSES"

by

Ibn Al-Jawzi

(D. 597H.)

edited by

Al-Sheikh Bassem Mikdash

